

محمد محمد نصار

أستاذ الفقه

بكلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

محاضرات في الفقه المقارن

في الزكاة والإيمان

لطلاب كلية الشريعة

الطبعة الثانية

١٩٧٣

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

محمد محمد نزار

أستاذ الفقه

بكلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

محاضرات في الفقه المقارن

في الزكاة والإيمان

لطلاب كلية الشريعة

الطبعة الثانية

١٩٧٣

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار القرآن الكريم

لصاحبها: محمد عبد الرزق
١٩ كنيسة الأرضين ش. الجيش
تليفون ٩٣٤٠٩٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم إنا نستعينك ونستهديك : ونستلهمك الصواب والتوفيق ونصلي
ونسلم على نبي الرحمة ورسول الهدى وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار .
رضى الله عنهم وأرضاهم أجمعين وهدانا كما هدام سواء السبيل .

وبعد — فقد طلب منى طلاب السنة الأولى أن أدون ما ألقته عليهم
من محاضرات (فى الفقه المقارن) فليت طلبهم مستعيناً بالله مستنيراً
بهدية وهداه . ضارعاً إليه سبحانه أن يلهمنى الصواب ويرزقنى الحكمة
وفصل الخطاب .

« ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين »

المؤلف

كتاب الزكاة

معناها عند اللغويين - معناها عند الشرعيين - العلاقة بين المنيين . تاريخ مشروعيتها . سبب المشروعية - حكمها - صفتها - حكمها - دليل المشروعية - شروط وجوبها . زكاة المال - عروض التجارة - المشر والخراج - المعادن والركاز - زكاة الزرع والثمار - مصارف الزكاة - صدقة الفطر وأحكامها

١ - معناها عند اللغويين : هي لفظ مشترك بين معان كثيرة منها : الطهارة يقول سبحانه وتعالى « قد أفلح من زكاه » - أى طهرها من الذنوب والآثام - ومنها النماء - يقول علماء اللغة زكا الزرع يزكو إذا نما . ومن معنى النماء قول الله تعالى « وما آتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » . أى فلا ينمو ولا يزيد عند الله - ومنها الإصلاح - يقول تعالى : فأردنا أن يبدخما ربهما خيراً منه زكاة وأقرب رحماً - أى خيراً منه صلاحاً . ومنها المدح - قال تعالى : « فلا تزكوا أنفسكم » أى فلا تمدحوا أنفسكم فخراً وإعجاباً ،

٢ - معناها عند الشرعيين - عرفها الشرعيون بتعاريف كثيرة اخترت منها ما نقله الزيلعى وهو تملك المال من فقير مسلم غيرها شيعى ولا مولاة بشرط قطع المنفعة عن المملك^(١) من كل وجه لله تعالى^(٢) .

شرح التعريف - معنى تملك المال . إعطاؤه للفقير أو غيره من المستحقين يتصرف فيه بكامل حريته . فلو كنت كفيلًا لیتيم فقير فأنفقت عليه من مال زكائتك من غير أن تطلق يده ، للتصرف فيه لاتسقط عنك الزكاة . أما إذا

(١) المملك بكسر اللام اسم فاعل من ملك وهو المزكى نفسه .

(٢) راجع الزيلعى ج ١ ص ٢٥١

أشترت من مال الزكاة ثوباً وملكته له يتصرف فيه بحريته سقطت عنك الزكاة ومعنى من فقير مسلم - أى لفقير مسلم (فإن لفظ من بمعنى اللام) فلا تسقط عنك الزكاة لو دفعتها إلى غنى لأن الله تعالى يقول «إنما الصدقات للفقراء» ، كما لا تسقط لو دفعتها إلى كافر لأنها عبادة وهو ليس من أهلها .

ومعنى غير هاشمي - أى ليس من بني هاشم الذين لا يجوز لهم أخذ الزكاة تكريماً لهم من الله وإبعاداً لبيت النبوة عن الشبهات والأوساخ - وهؤلاء هم : آل علي وآل العباس ، وآل جعفر وآل عقيل ، وآل الحارث بن عبد المطلب والسبب في ذلك أنهم آزرُوا النبي صلى الله عليه وسلم وعززوه ونصروه فاستحقوا هذا التكريم هم وذريتهم ، ومن يلوذ بهم من عتقائهم من العبيد المسمين بالموالي لقول النبي صلى الله عليه وسلم «إن مولى القوم منهم - أى عتقهم منهم فلا يجوز له الزكاة تكريماً لهم بطريق التبعية لآل البيت الكرام . أما بنو هاشم الذي لم يستحقوا هذا التكريم وهم بنو أبي لهب فإنه يجوز دفع الزكاة إليهم وذلك لأنهم آذوا النبي صلى الله عليه وآله وبالفوا في إيذائه فاستحقوا الإهانة ومعنى ولا مولا لهم - يعنى أنه كما لا تحل الزكاة لآل علي وآل العباس لا تحل لمواليهم والمولى هو العبد الذي أعتقه سيده وسند ما تقدم قول النبي صلى الله عليه وسلم نحن أهل بيت لا تحل لنا الصدقة - ثم قوله صلوات الله وسلامه عليه : إن مولى القوم منهم .

ومعنى بشرط قطع المنفعة عن المملك . يعنى لا يجوز دفع الزكاة للفقير الذى بينه وبين المولى علاقة نفعية . فلا يجوز دفع الزكاة إلى أولاده وأولاد أولاده ولا إلى أبيه وأبي أبيه أو أمه وجده لأمه ، وذلك لأن نفقة هؤلاء واجبة على المولى والمنافع بينهما متبادلة ، وكذلك لا يجوز أن يدفع الزكاة إلى زوجته لأن نفقتها واجبة على المولى (١) والسبب في هذا أن الزكاة عبادة

(١) أما جواز دفع الزوجة إلى زوجها زكاة مالها فسيأتى الكلام عليه .

والعبادة لا بد فيها من الإخلاص لله سبحانه بعيدة عن الغرض والهوى
يقول سبحانه « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » .

٣ - العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي :

المعنى الشرعي يحمل المعنى اللغوي - فإن المال كما ينمو ويربو بالإخلاف
من الله تعالى في الدارين يقول تعالى « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه » ، كذلك
يظهر بإخراج حق الفقير والمسكين منه وتطهر نفس المزكي من دنس البخل
وأكل حق الفقير المختلط بماله .

٤ - تاريخ مشروعيته - ذهب جمهور العلماء إلى أن الزكاة شرعت
في السنة الثانية من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى
المدينة المنورة .

٥ - سبب المشروعية - هو ملك النصاب النامي حقيقة أو تقديرأ .
فكلما ملك الإنسان مالا قدره الله وحدده بشروط ستأتى وجبت عليه الزكاة -
وعلامة السببية وأمارتها أن الزكاة تضاف إلى المال فتقول زكاة المال أى
زكاة سببها المال .

٦ - حكمة مشروعيته - إن حب النفس البشرية للمال حباً يصرفها
عن الطريق المستقيم ويبعدها عن حب الله المتين . لهو المرض الجسيم
والوباء الخطير .

ولقد عالج الخالق الحكيم هذا الداء الويل بتعويد هذه النفس على البذل
والسخاء . وتمرنها على الإنفاق والاعطاء تطهيراً لها من دنس البخل وتصفية
لها من وبال الشح . يقول سبحانه معلماً ومهذباً : لن تنال البر حتى تنفقوا
كما تحبون^(١) . ثم يقول : وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه^(٢) - ويقول جل

(٢) سورة سبا الآية ٣٩

(١) سورة آل عمران الآية ٩٢

شأنه يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيات ما كسبتم^(١) : ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب^(٢) . . . وغير ذلك فى القرآن كثير - ثم بعد هذا العلاج الناجع عالج هذه النفوس بدواء أجمع فقرض عليها الزكاة تطهيراً لها من دنس الشح وعواقب البخل . وتزكية لنفس الفقير من مرض الحقد على الأغنياء ووقاية للأثرياء من حسد المساكين والضعفاء . إستمع إلى قول الله سبحانه : خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم . وقول النبي صلوات الله وسلامه عليه . وما خالطت الصدقة مالا إلا أهلكته رواه البخارى فى تاريخه والحميدى وزاد فقال : - يكون قد وجب عليك فى مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال . ويقول الدهلوى : - وربما يكون حسن الخلق والمحافظة على نظام العشيرة منحصراً فى إطعام الطعام وإفشاء السلام وأنواع من المواساة فيؤمر بها وتعد صدقة . . . والزكاة تزيد فى البركة . وتطفىء الغضب بجليلها فيضاً من الرحمة وتدفع عذاب الآخرة المترتب على الشح^(٣) .

٧ - صفة الزكاة أما صفة الزكاة باعتبارها فعلاً من أفعال المكلفين فهى الوجوب أو واجبة .

٨ - حكمها : الحكم بمعنى الأثر المترتب على فعل المكلف . هو فراغ النعمة فى الدنيا . والثواب فى الآخرة . ويان ذلك : أن المكلف بمجرد ملكة للنصاب الفاضل عن حوائجه الأصلية قد وجبت عليه الزكاة يعنى شغلت ذمته بها فإذا حال الحول على النصاب وأدى العبد زكاة ماله للفقراء فقد فرغت ذمته من هذا الوجوب .

(١) سورة البقرة الآية (٢٦٧) (٢) سورة البقرة الآية (١٧٧)

(٣) راجع حجة الله البالغة للدهلوى

٩ - دليل مشروعية الزكاة : الزكاة مشروعة : بالكتاب الكريم ، السنة النبوية ، الإجماع .

أما الكتاب : فقوله سبحانه : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » .

ووجه الدلالة : أن قوله تعالى : وآتوا : أمر للأغنياء بأداء زكاة أموالهم للفقراء ، وكل أمر للوجوب مالم يوجد صارف يصرف الأمر عن الوجوب إلى غيره ولم يوجد بل وجد ما يؤكد الوجوب ويقويه من قوله تعالى : خذ من أموالهم صدقة ، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة فالزكاة واجبة .

وأما السنة : فاروى عن ابن عباس أن رسد الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال :

« إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب ، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول ، فإن هم أطاعوك لذلك . فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك ، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوك لذلك ، فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ، رواه الجماعة » .

ووجه الدلالة في هذا الحديث على وجوب الزكاة : واضح من قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، يعنى فرض بدليل اقتران افتراضها بافتراض الصلوات الخمس فكل من الصلوات الخمس والزكاة من أركان الإسلام وفرائضه ، إقرأ قوله صلوات الله وسلامه عليه بنى الإسلام على خمس . شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان . وحج بيت

الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا . هذا وسنة رسول الله فياضة بما يثبت وجوب الزكاة ويؤكد .

وأما الإجماع : فقد انعقد على وجوب الزكاة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ولم يثبت مخالفة أحد في ذلك .

١٠ - شروط^(١) وجوب^(٢) الزكاة : اتفقت كلبة الفقهاء من الأحناف على أن شروط وجوب الزكاة خمسة :

(١) العقل (٢) البلوغ (٣) الإسلام (٤) الحرية (٥) ملك المزكى لنصاب حال عليه الحلول فارغ عن الدين وعن الحوائج الأصلية . وأن يكون هذا النصاب نامياً ولو تقديراً .

الكلام على هذه الشروط تفصيلاً

الشرط الأول والثاني : (العقل والبلوغ) لا تجب الزكاة على الإنسان إلا إذا وصل سن التكليف وذلك بالبلوغ عاقلاً فالبلوغ والعقل مناط التكليف

(١) الشروط جمع شرط والشرط في اللغة العلامة ومنه أشرط الساعة أى علاماتها اللازمة ومنه الشروط للصكوك لأنها علامات دالة على التوثيق - وعند علماء الشريعة : الشرط اسم لما يتعلق به الوجود دون الوجوب أى يتوقف عليه وجود الشيء بأن يوجد عند وجوده لا بوجوده - فمثلاً لو قال الزوج لزوجته إن دخلت للدار فأنت طالق فإن الطلاق هنا يتوقف على وجود الشرط وهو دخول الدار على معنى أن الطلاق يوجد عند دخول الدار ولا يقع به وإنما يقع الطلاق بقول الزوج السابق أنت طالق إن دخلت الدار أى عند دخول الدار .

(٢) الوجوب هو شغل الذمة فلو ملك مكلف مائتي درهم مثلاً وهى نصاب الفضة وكانت فاضلة عن حوائجه الأصلية وجبت عليه الزكاة يعنى شغلت ذمته بها فإذا حال الحول على هذا النصاب وجب عليه تفريغ ذمته ووجوب تفريغ الذمة هو وجوب الاداء وذلك لا يكون إلا عند نهاية الحول .

والذى نوضح شروطه هنا هو الوجوب بمعنى شغل الذمة لا وجوب الاداء بمعنى وجوب تفريغ ذمة المكلف .

وعلته فلا يكلف الله سبحانه مجنوناً أو صدياً بالزكاة أو بالصلاة أو بالحج أو بغيرها من التكليف الأخرى .

وقد خالفنا الإمام الشافعى فى اشتراط هذين الشرطين فقال بوجوب الزكاة فى مال كل من الصبي والمجنون وهو مذهب الإمامين مالك وأحمد أيضاً وغيرهما وإليك أدلته وأدلة الأحناف . والقول الراجح .

الأدلة

استدل علماءنا الأحناف على عدم وجوب الزكاة فى حق الصبي والمجنون بالكتاب والسنة والمعقول : أما الكتاب فهو قوله سبحانه : خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها : فالزكاة تطهير للعبد من الذنوب ولا ذنوب لهما لعدم التكليف ، وأما السنة : ففى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : رفع القلم عن ثلاثة :

« عن النائم حتى يستيقظ والمجنون حتى يفيق ، والصبي حتى يحتلم أو حتى يبلغ » .
وجه الدلالة فى هذا الحديث : أن القلم مرفوع عن هؤلاء ولا معنى لرفع القلم إلا لرفع التكليف فلا يكلف كل من الصبي والمجنون بالزكاة فلا تجب عليهما لأن الوجوب ثمرة من ثمرات الخطاب . ولا خطاب فلا تكليف فلا تجب عليهما الزكاة .

وأما المعقول : فقالوا إن الزكاة عبادة محضة إذ هى أحد أركان الدين يقول رسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه : بنى الإسلام على خمس ومنها إيتاء الزكاة .

والصبي والمجنون ليسا من أهل العبادة فلا تجب عليهما الزكاة كباقي أركان الدين من الصلاة والحج والصوم .

وأيضاً قال علماء الأحناف : إن الزكاة عبادة والعبادة من شرطها النية الصحيحة ولا تعتبر النية منهما شرعاً .

واستدل الإمام الشافعي كذلك : بالسنة - والمعقول

أما السنة : فهي ما رواه الزمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال : ألا من ولى يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة .

وجه الدلالة في هذا : هو أن الله أوجب على أولياء الصبيان أن ينموا ما تحت أيديهم من أموالهم فإذا حال الحول على هذا المال أخرج الأولياء الزكاة من الغنى إذ لو لم يقوموا بالتنمية لأخرجوا الزكاة من أصل المال وبتوالي الأعوام ينثر ضرر المال ، والصدقة التي تأكل المال في هذا الحديث هي الزكاة لأن الزكاة قد سماها الله سبحانه وتعالى صدقة فقال : (خذ من أموالهم صدقة) .

وأما المعقول : فخاصة . إن الزكاة واجب مالى وكل ما هو واجب مالى يجب على الصبي والمجنون بدليل وجوب نفقة الأقارب والزوجات عليهما والعشر والخراج وصدقة الفطر ولا فرق بين هذه الواجبات المالية وبين الزكاة في الوجوب على كل من الصبي والمجنون .

مناقشة الأحناف لأدلة الإمام الشافعي

وقد ناقش الأحناف أدلة الإمام الشافعي فقالوا له في الحديث . إنه ضعيف جداً لا يقوى على إثبات مذهبكم ، ودليل ضعفه مقاله صاحب التنقيح . (قال مهنا سألت الإمام أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال . ليس بصحيح وقال الترمذى . إن في إسناده مقالا) .

وناقشوا . الدليل العقلي فقالوا . إن قولكم . الزكاة واجب مالى لا يصلح لأن يكون علة لوجوب الزكاة على الصبي إذ لو كان هذا علة لوجبت الزكاة عليه ولو كان كافراً .

وقول الإمام الشافعي : إن الزكاة نظير نفقة الأقارب والزوجات وصدقة

الفطر مردود عليه لأن الفرق واضح بين الزكاة وهذه الواجبات حيث إن نفقة الأقارب والزجات تجب على الصبي والمجنون بدون النية أما الزكاة فلا بد فيها من النية والنية لا تصح منهما كما تقدم وأيضاً نفقة الأقارب والزوجات حق العبد أما الزكاة فحق الله تعالى فافترقا

وأما وجوب الخراج عليهما فلأنه مؤنة الأرض لأن الدولة تأخذه في مقابل ذقاعها عن الأرض وحافظتها عليها والحيش هو المدافع عن الأرض والحامى حماها ببقاء الأرض ببقاء المجاهدين وبقاؤهم يمداد الدولة لهم بالمؤنة والمؤنة من هذا الخراج إذ هو قوام حياتهم بانفاق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما وجوب العشر عليهما . فلأن الغالب فيه معنى المؤنة لأنه جزء مما يخرج من الأرض ومصرفه الفقراء والمساكين وهؤلاء يدافعون عن الأرض كالمجاهدين إلا أن دفاعهم ليس بالأسلحة وإنما بدعائهم للدار الإسلامية أن يحفظها الله ويصونها من مكر الأعداء وكيد الخائنين . يقول صلوات الله وسلامه عليه : « إنما تنصر الأمة بضعيفها بدعوتهم » .

وكما أن الغالب في العشر معنى المؤنة ففيه معنى العبادة من جهة أن مصرفه المساكين والفقراء فيكون معنى العبادة في العشر تابعاً ومعنى المؤنة متبوعاً لأنه المعنى الغالب فيه .

وأما وجوب صدقة الفطر عليهما فلما فيها من معنى المؤنة ولذلك قال علماء الأحناف يجوز أن يتحملها الأب عن أولاده . إذ لو كانت عبادة محضة لما صح ذلك .

وبعد هذه المناقشة التي ظهر منها قوة أدلة الأحناف وضعف أدلة الإمام الشافعي والإمامين مالك وأحمد وغيرهما لا يسعنا إلا أن نقول يرجحان مذهب الأحناف والله أعلم .

الشرط الثالث الاسلام

لا خلاف بين الفقهاء في أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة على البالغ العاقل كما هو شرط لوجوب جميع العبادات عليه فلا تصح العبادة بدونه فلا تجب على الكافر مع كفره إلا أنهم اختلفوا بعد ذلك في أن الإسلام هل هو شرط لبقاء الوجوب . كما هو شرط لابتداء الوجوب ؟

فذهب علماء الأحناف إلى أنه شرط لابتداء الوجوب وبقائه . فلو وجبت الزكاة ابتداء على مسلم ثم ارتد والعباذ بالله أثناء الحول سقطت عنه الزكاة لأن الشرط بقاء الإسلام واستمراره حتى لو بقي مرتدًا سنتين معدودة ثم أسلم لا شيء عليه عن هذه السنتين التي مضت .

وعند الشافعي : لا تسقط الزكاة بالردة أثناء الحول ولو بقي سنتين مرتدًا ثم عاد إلى الإسلام . فإنه تجب عليه الزكاة عن السنتين الماضية ، وذلك لأن الإسلام عنده شرط لابتداء وجوب الزكاة على الإنسان وليس شرطًا لاستمرار الوجوب ^(١) إلى نهاية الحول .

يستند الإمام الشافعي في هذا القول إلى دلائل عقلية حاصلة . إن الدين على الإنسان لا يسقط لا بالردة ولا بالموت اتفاقاً والزكاة دين فلا تسقط لا بالردة ولا بالموت كذلك .

أما سند الأحناف فهو دليل عقلي أيضاً وحاصلة . أن العبادات كالصلاة والصوم وغيرهما تسقط بالردة والموت اتفاقاً . والزكاة عبادة فتسقط بالردة كذلك لعدم وجود شرط الأهلية وهو الإسلام .

(١) راجع هامش الزيلعي ج (١) ص ٢٥٣ .

(الشرط الرابع الحرية)

اتفقت كلمة الفقهاء على أن الزكاة لا تجب على البالغ العاقل المسلم إلا إذا كان حراً لأن الزكاة لا تجب إلا على المالك للنصاب كما سيأتي والعبد الرقيق لا يملك شيئاً لأنه وما ملكته يده ملك لسيده وكيف يتأتى التملك بمن لا يملك؟ وكما لا تجب الزكاة على الرقيق لا تجب على المكاتب وهو العبد الذي أخذ عليه سيده عقداً كتابياً بمبلغ من المال لو أذاه يكون حراً يداً ورقبة وقبل الأداء يكون حراً يداً فقط لأن حريته رهينة بأداء بدل الكتابة المتفق عليه فهذا المكاتب لا تجب عليه الزكاة ولأنه وإن كان قد أذن له سيده في التجارة وتملك المال إلا أن ملكه للمال ليس ملكاً تاماً بل ناقصاً وشرط وجوب الزكاة كما سيأتي أن يملك الإنسان نصيباً ملكاً تاماً .

(الشرط الخامس ملك النصاب بشروطه)

اتفقت كلمة الفقهاء على شرطية ملك النصاب لوجوب الزكاة . والسنة فيأخذ بما ثبت ذلك منها قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعته إلى اليمن « فإذا بلغ الورق ^(١) مائتي درهم فخذ منه خمسة دراهم ، وقوله صلوات الله عليه » ليس في أقل من عشرين ديناراً صدقة ، وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، وقوله « وليس فيما دون خمس ذود ^(٢) صدقة .. »

فهذه الأحاديث وغيرها ناطقة بأن الزكاة لا تجب إلا إذا بلغ المال حداً معيناً ومقداراً خاصاً ففي الفضة مائتا درهم وفي الذهب عشرون ديناراً

(١) الورق بكسر الراء وفتح الواو الفضة المضروبة « ليتعامل الناس بها . »

(٢) الذود في الأصل من الثلاثة إلى العشرة وهي مؤنث لا واحد له من لفظه وإضافة الخمس إلى الذود كإضافة التسعة إلى الرهط في قوله تعالى . تسعة رهط أي هي رهط وخمس هي ذود .

وفي الإبل خمس فلا تجب الزكاة في أقل من هذه المقادير التي قدرتها سنة رسول الله ﷺ وحدتها .

وقد اشترط الفقهاء لوجوب أداء الزكاة على من ملك النصاب شروطاً ثلاثة :-

- ١ - أن يحول عليه الحول أى يمضى على ملكه عام كامل .
- ٢ - أن يكون غير مشغول بدين أو بالحوائج الأصلية .
- ٣ - أن يكون نامياً حقيقة بأن يتجر المالك فيه ليربح أو تقدر بأن كان محفوظاً عنده ولا ينميه كسلا منه .

دليل الشرط الأول : قول النبي ﷺ : لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول .

ودليل الغناء : ما تقدم من أن النبي ﷺ خطب فقال : إلامن ولى يتيا له مال فليتجر فيه كي لا تأكله الصدقة .

وأما الشرط الثاني فهو أن يكون النصاب خالياً من الدين غير مشغول به أو بالحوائج الأصلية للمالك النصاب بمعنى أن لا يكون الموك محتاجاً لبعض النصاب أو كله لقضاء ماعليه من دين أو محتاجاً إليه أجره لمسكنه أو ثمناً لثيابه أو دواب ركوبه أو سلاحه . أو شراء آلات الجزارة إن كان جزاراً أو مادة الصبغ إن كان صباغاً . أو آلات السكى إن كان كواء . أو آلات التجارة إن كان نجاراً . أو كتباً عليه إن كان طالب علم وهكذا كل ما كان من الحوائج الأصلية وكان ينقص النصاب أو يستغرقه فإنه يمنع من وجوب الزكاة بسبب أن شراء هذه الحوائج أو قضاء الديون سينقص النصاب ولا زكاة إلا على من يملك نصاباً ملكاً نامياً كما تقدم .

واشترط هذه الشروط في النصاب من مظاهر رحمة الله بعباده . فإن النصاب إذا نماه صاحبه أثناء الحول استطاع أن يخرج الزكاة من هذا النماء دون أن يتعرض إلى أصل المال وهذا ما يقصده الله سبحانه من شرطية النماء في النصاب وهو أن يكون الواجب لإخراجه في زكاة المال جزءاً من الفضل الزائد لا من رأس المال يقول المفسرون في تفسير قوله تعالى : (يستلونك ماذا ينفقون قل العفو) معناه الفضل أى النفقة من الزائد على الأصل ، وهذا النماء لا يتحقق غالباً إلا في مدة طويلة تتقلب فيها الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً والحول مشتمل على فصول العام الأربعة التي تمكن مالك النصاب من تنميته تنمية صحيحة .

هذا وقد خالفنا الإمام الشافعي فقال بأن مالك النصاب إذا كان مديناً لا يمنع دينه من وجوب الزكاة عليه ، وسنده في ذلك عمومات النصوص من الكتاب والسنة فإنها قاضية بوجوب الزكاة على كل من ملك نصيباً ولم تقيد هذا النصاب بالفراغ من الدين . فالدين ديناً ينقص النصاب أو يستغرقه يجب عليه أداء الزكاة وقد استند فقهاء الأحناف : إلى قول جمع غير من الصحابة وفي مقدمتهم عثمان بن عفان فقد ورد عنه أنه كان يقول :

(هذا شهر زكاتكم فن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تخلص أمواله فيؤدى منها الزكاة) .

وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم يثبت إنكار واحد منهم عليه ذلك .

فكان هذا الحكم ثابتاً بالإجماع من الصحابة وإجماع حجة قطعية بلا خلاف كما استندوا في ذلك إلى دليل عقلي حاصله . إن الزكاة تجب على الغنى لإغناء الفقير ومن عليه دين يستغرق كل النصاب أو بعضه ليس بقوى بل هو فقير . فكيف تجب عليه الزكاة بعد هذا ؟

فالظاهر رجحان مذهب الأخناف لأن عمومات النصوص لاتصلح دليلاً للشافعي بعد الإجماع من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين . والله أعلم بالصواب .

وبمناسبة الكلام عن الدين المانع من وجوب الزكاة يحسن تنميها للفائدة أن نفصل القول في الديون وأنواعها . ما يمنع وجوب الزكاة منها وما لا يمنع فنقول والله المستعان .

أنواع الديون

الديون نوعان : أولاً : ديون لها مطالب من جهة العباد ومثالها : القرض ، وثنى المبيع ، وضمان المتلفات ، وأرض الجراحات ، وحكمها أنها تمنع وجوب الزكاة خلافاً للشافعي رضي الله عنه ، وكذلك دين الزكاة مانع من وجوب الزكاة حال بقاء النصاب لأنه ينتقص به .

وصوره دين الزكاة : رجل يملك نصاباً من الدراهم حال عليه حولان لم يذكر فيهما لازكاة عليه في الحول الثاني لأن النصاب مشغول بالخمسه دراهم التي هي دين الزكاة للحول الأول ، ودين الزكاة له مطالب من جهة العباد وهو الإمام أو نائبه .

وكذلك لو كان عند شخص خمس وعشرون من الإبل حال عليها حولان لم يذكرها كان عليه في الأول بنت مخاض وفي الحول الثاني أربع شياه (١) .

وثانياً - ديون لا مطالب لها من جهة العباد ، ومثالها ، ديون المنذورات والكفارات فمن كان عنده نصاب حال عليه الحول وعليه نذر لله تعالى ينقص النصاب أو يستغفره فإنه يقدم لإخراج الزكاة على النذر لأن النذر

(١) راجع فتح القدير ج ١ ص ٤٨٧ طبع ميرى

لامطالب له من جهة العباد وكذلك لو كانت عليه كفارة ووجب عليه أداء الزكاة فإنه يقدم الزكاة أيضاً على الكفارة ، لأن دين الكفارة لامطالب له من جهة العباد .

والسر في هذا أن كلا من دين النذر ودين الكفارة حق لله تعالى والزكاة حق العبد ، والقاعدة الفقهية أنه إذا تعارض حق الله وحق العبد يقدم حق العبد على حق الله لأن العبد فقير محتاج والله غني غير محتاج .

سؤال وجوابه

رجل يملك نصاباً من الدراهم ونصاباً من الدنانير ونصاباً من عروض التجارة ونصاباً من السوائم وعليه دين لإنسان يستغرق نصاب الدراهم أو الدنانير أو السوائم فهل تجب عليه الزكاة ؟ ومن أى نصاب يقضى الدين ؟

الجواب — نعم تجب عليه الزكاة ، ويقضى الدين من الدراهم والدنانير أولاً فإن بقي شيء من الدين بعد هذا قضاء من عروض التجارة فإن بقي شيء قضاؤه من السوائم مع مراعاة أن الباقي من الدين يقضيه من أقل السوائم زكاة فتلاً لو كانت السوائم عند المدين بقرأ وغنماً وإبلًا فإن باقى الدين يقضى من الغنم أو الإبل ويخرج الزكاة للفقراء من البقر لأنه أنفع للفقير من الغنم التي ستؤخذ من الإبل أو الأربعين شاة والقاعدة أن كل ما كان أنفع للفقراء لا يصرف الدين إليه .

أموال الضمار

معنى الضمار — حكم زكاته

الضمار بوزن كتاب : هو المال الغائب الذي لا يرجى الوصول إليه وكل شيء غاب وانقطع عن صاحبه وضاع أماله في الوصول إليه فهو ضمار

وهو مأخوذ من الأضمار وهو التغييب والإخفاء ، ومنه قولهم فلان أضمر في قلبه شيئاً أى أخفاه في نفسه .

أمثلة لهذه الأموال ١ - مال هو دين لك على آخر يحجده وليس لديك شهود تثبته ٢ - المال المفقود ٣ - العبد الأبق ٤ - المال المفسوب ولم يكن عليه شهود ٥ - المال الساقط في البحر ٦ - المال الذي دفنه الإنسان في الصحراء ونسى مكانه ٧ - الأموال التي صادرتها الدولة ، وهكذا فكل هذه الأموال وأمثالها لا يرجى الوصول إليها فهي ضمائر بهذا المعنى

حكم زكاتها

ذهب الإمام أبو حنيفة وصاحبه - إلى القول بعدم وجوب الزكاة فيها وذهب الإمام الشافعي ومعه زفر من الأحناف - إلى القول بوجوب الزكاة فيها .

الأدلة

استدل الإمام الشافعي وزفر - بدليل عقلي حاصله . إن هذا المال متى كان نصاباً فقد تحقق فيه سبب وجوب الزكاة إذ أن سبب وجوبها كما تقدم هو ملك نصاب تام وكون المالك عاجزاً عن الوصول إليه لا يمنع وجوب الزكاة فيه نظير ذلك ابن السبيل وهو المسافر المنقطع عن وطنه وله مال فيه يعجز عن الوصول إليه يجب عليه الزكاة فكذا مال الضمار .

واستدل الامام أبو حنيفة وصاحبه بدليلين نقلي ، عقلي .

أما النقلي فهو ما روى عن علي رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لا زكاة في المال الضمار ، وهو نص في المطلوب .

وأما العقلي ، فهو ما قالوه من أن سبب وجوب الزكاة هو المال النائي

ولا نماء إلا بالقدره على التصرف فيه ولا قدرة له عليه لمجزه عن الوصول إليه .

مناقشة الأحناف لدليل الإمام الشافعى

وقد ناقش الأحناف دليل الإمام الشافعى فقالوا له : إن مال ابن السيل ليس نظيراً للمال الضمار لأن ابن السيل قادر على التصرف فيه بواسطة وكلامه فهو إذا غير عاجز عن الوصول إليه أما الضمار فصاحبه عاجز بنفسه وبنوابه فافترقا - فالظاهر رجحان مذهب الأحناف « والله أعلم » .

زكاة الدين

تقدم أن الدين الذى للإنسان على آخر يحجده ولاينة الدائن تثبت مال ضمار لازكاة فيه عند فقهاء الأحناف - أما إذا لم يحجده الدين أو جحده وأثبتت الدائن بالينة فقد قسمه الإمام أبو حنيفة إلى ثلاثة أنواع :

أولاً - دين قوى وثانياً - دين متوسط وثالثاً - دين ضعيف ولإليك بيانها وحكم كل نوع :

(أولاً) الدين القوى : وهو كل مال لو بقى عند الدائن لوجبت فيه الزكاة عند توافر شروطها ومثاله - الدراهم والدنانير وأموال التجارة ، ورجح مال التجارة من الدور والمواشى وغيرها .

وحكمه - أنه إذا كان نصيباً عند المدين وحال عليه الحول عنده تجب زكاته على الدائن يعنى تشغل ذمته بزكاته إلا أن وجوب الأداء يتأخر إلى أن يبلغ مائة بضة أربعين درهماً وحينئذ يجب عليه أن يخرج زكاته درهماً واحداً وما زاد فبحسابه . إلى أن يبلغ ثمانين فقيها درهماً وهكذا .

(ثانياً) دين متوسط : وهو ما كان بدل مال لو بقي عند الدائن لا تجب فيه الزكاة ومثاله - ثمن عبيد الخدمة وثمن ثياب البذلة^(١) وأجرة دار السكنى وكذلك الدين الموروث في أصح الروايتين عن أبي حنيفة .
وحكمه - أنه لا يزكاه إلا إذا بلغ ما يقبضه نصاباً ويكون قد حال عليه الحول عند المدين . ويجب عليه أداء الزكاة عما مضى من السنين والأعوام - كما هو الصحيح في المذهب .

(ثالثاً) دين ضعيف : وهو كل دين ليس بدلا عن مال - ومثاله - المهر فإنه ليس بدلا عن مال أخذه الزوج من زوجته - وبدل الخلع - والصلح عن دم العمد - والدية فإن من يخالغ زوجته على ألف مثلاً . لم تأخذ الزوجة في نظير ذلك إلا الخلاص من زوجها والخلاص ليس بمال وكذلك بدل الصلح عن دم العمد والدية . والدين الموروث كذلك في رواية .

وحكمه - لا تجب زكاته إلا إذا قبض نصاباً وحال عليه الحو من وقت قبض الدائن له ؛ ما تقدم هو مذهب الإمام أبي حنيفة .

وأما مذهب صاحبيه أبي يوسف ومحمد : فإنهما قسما الديون إلى قسمين :
١ - ديون مطلقة ٢ - ديون ناقصة . فالديون الناقصة كبذل الكتابة ولسعاية والدية على العاقلة .

وحكمها - أنه لا تجب زكاتها إلا إذا بلغ ما يقبضه نصاباً وحال عليه الحول عند الدائن لأنها ليست بديون حقيقية .

وأما الديون المطلقة . ومثالها بدل القرص . ومال التجارة . وغيرها

(١) البذلة بكسر الباء وسكون الذال هي الثياب الممتهنة . والمعنى أن الانسان لو كانت عنده ثياب قد استعملها ثم باعها بثمان مؤجل فقد أصبح ثمنها ديناً في ذمة المشتري فلو كان هذا الدين يبلغ نصاباً وحال عليه الحول عند المشتري لا يجب على الدائن زكاته إلا إذا قبض منه نصاباً وكذلك ثمن عبيد الخدمة . وأجرة دار السكنى .

فحكمها أنه يجب زكاتها مطلقاً سواء أكل ما قبضه قليلاً أو كثيراً . وسواء أكان ديناً قوياً أم متوسطاً أم ضعيفاً .

هذا الحكم المتقدم - إذا لم يكن عند الدائن نصاب الزكاة فإن كان عنده نصاب فإنه بضم ما قبضه قليلاً أو كثيراً ويزكيه تبعاً للنصاب انفاقاً .

من له سلطة أخذ الزكاة وجمعها ؟

صاحب السلطة في جباية الزكاة وجمعها من الناس هو رئيس الدولة الإسلامية وولى أمر المسلمين فقد أمره الله سبحانه بذلك في قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » فهذه الآية الكريمة أعطت لأئمة المسلمين وولاة أمرهم سلطة أخذ أموال الزكاة وجمعها من الأغنياء بطريق مباشر سواء أكانت هذه الأموال ظاهرة أم باطنة (١) واستمر يأخذ السلطان زكاة هذه الأموال ظاهرة وباطنة من زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عهد عثمان رضي الله عنه فرأى أن يفوض أمر أداء الزكاة في الأموال الباطنة إلى ملاكها وجعلهم نواباً عن الإمام في أدائها - وهذا التفويض من عثمان للمصلحة وهي أن أموال التجارة أموال نقدية وهي غالباً مطمع لكل طامع من الذين وظفهم الإمام لتقدير التجارة ومقدار ما يستحق عنها من الزكاة . ففكره عثمان رضي الله عنه أن يفتش هؤلاء الموظفون على التجار مستور أمرهم وما خفي من أموالهم . فقوض لأصحابها أداء الزكاة بأنفسهم نيابة عنه . وهذا العمل من عثمان لا يسقط حق الإمام في المطالبة بها وأخذها من التجار بنفسه إذا رأى ذلك حتى لو علم أن أهل بلدة لا يؤدون زكاة أموالهم طالبهم بها وأخذها منهم .

(١) الأموال الباطنة هي أموال التجاره كما سيأتى وسميت بذلك لخفائها بحيث لا يمكن للإمام ولا لأحد من الناس أو يعرف مقدارها - أما الأموال الظاهرة فهي السوائم من إبل وبقر وغنم وسميت بذلك لظهورها بحيث يمكن لكل أحد معرفة مقدارها وإحصاؤها ومقدارها ما يؤخذ منها ولا يمكن لأصحابها إخفاؤها مثل الأموال الباطنة .

شرط صحة أداء الزكاة

يشتري لصحة أداء الزكاة إلى الفقراء والمساكين نية المزي بقلبه أن ما يعطيه لهؤلاء المستحقين للزكاة هو زكاة ماله . لأن الزكاة عبادة كسائر العبادات من صلاة وصيام وحج لا يقبلها الله إلا بنية خالصة له سبحانه يقول جل شأنه : وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين .

وهذه النية شرط لصحة الزكاة عند أدائها للمستحقين أو عند عزل مقدار الزكاة عن المال . حيث لا تشتري عند دفعها إلى المستحقين اكتفاء بالنية عند عزلها عن المال . إذ لو اشترطت النية عند الدفع لكل مستحق لكان في ذلك حرج على الأغنياء وقد قال سبحانه : وما جعل عليكم في الدين من حرج .

تفريع على شرط الصحة

وقد فرغ الفقهاء على اشتراط النية عند الأداء : أن من تبرع بمقدار زكاة من غير نية لا تسقط عنه الزكاة وتبقى ديناً في ذمته — وكذلك . من نوى أن يؤدي زكاة ماله في نهاية الحول ولكنه عندما حان وقت الأداء أخذ يتبرع ويتصدق شيئاً فشيئاً من غير نية عند الأداء أو عزل الزكاة لا تسقط أيضاً وتبقى ديناً في ذمته .

اعتراضان على اشتراط النية والجواب عنهما

الاعتراض الأول — لم قلتم بسقوط الزكاة عن تصدق بجميع ماله في وجوه الخير من غير أن ينوي زكاة ماله ؟

والجواب — هو أنه كان يجب القول بعدم سقوط الزكاة عنه لعدم وجود شرط صحتها وهو النية قياساً على ما تقدم من أن النية شرط لصحة الأداء .

ولكن الفقهاء تركوا العمل بهذا القياس وقالوا بسقوط الزكاة عن
تصدق بجميع ماله استحساناً ، يعنى تيسيراً وتخفيفاً ، مستنديين إلى أن المقدار
الذى كان يجب على المزكى إخراجه فى الزكاة جزء من جميع ماله الذى تصدق
به . فقد خرجت الزكاة لمستحقها ضمن جميع المال بنية النفل ولا عجب فى
هذا فإن الفرض قد يتأدى بنية النفل مثل الصائم فى رمضان لو نوى صوم
يوم نفلاً وتبرعاً لله تعالى يقع عن رمضان ولا يقع عن النفل فكذلك الزكاة
لو نوى بها التبرع والتصدق ولم ينو بها الزكاة المفروضة فإن تبرعه هذا يقع
عن المفروضة وتسقط عنه الزكاة استحساناً وتيسيراً على أهل الخير .

وهذا التيسير أساس من الأساس التى قامت على أكتافه الشريعة السمحة .
والاعتراض الثانى : لم قلتم بسقوط الزكاة عن شخص امتنع عن دفع
الزكاة فأخذها الإمام منه قهراً عنه ، ثم أداها لمستحقها . مع أن صاحبها
لم ينو .

والجواب : أن الفقهاء قالوا بسقوط الزكاة هنا مع عدم وجود النية
لأن الإمام له ولاية جمع الزكاة من الأغنياء فقام دفع الإمام للفقراء مقام
دفع صاحب المال ؛ ونظير ذلك فى الشريعة ، هو أن الأب لو أعطى صدقة
الفطر عن ابنه الصغير الغنى سقطت عن الصبي الزكاة مع عدم النية من الصبي
لأن الأب له ولاية الأخذ والإعطاء من مال ابنه .

والله أعلم بالصواب

زكاة السوائم

معنى السائمة لغة - معناها اصطلاحاً - دليل مشروعية الزكاة فيها - أنواعها وحكم كل نوع مع بيان ما انفق على وجوب الزكاة فيه وما اخذت فيه منها .

١ - السوائم لغة جمع سائمة ، والسائمة مأخوذة من سامت الماشية أى رعت وأسامها صاحبها إذا أخرجها للرعى ^(١) .

٢ - والسائمة فى اصطلاح الفقهاء : د هى التى يتركها صاحبها تعيش على الرعى أكثر أيام الحول د أى السنة ، يقصد درها ونسلها أو تسمينها ، .

فإن أسامها صاحبها نصف أيام السنة ، وعلفها النصف الآخر فلا زكاة فيها لأنها ليست بسائمة ، وإن أسامها لا يقصد درها ونسلها أو تسمينها ، فليست فيها زكاة السوائم ، فإن نوى الانجار فيها وجبت عليه زكاة التجارة .

٣ - دليل مشروعية الزكاة فيها - السنة والإجماع .

أما السنة فكثيرة ، منها ما اشتهر من كتب الصدقات عن رسول الله ﷺ لولاية الأمصار .

بقد روى قيس بن سعد رضى الله عنه قال : د قلت لأبى بكر محمد ابن عمرو بن حزم . أخرج إلى كتاب الصدقات الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمر و ابن حزم فأخرج كتاباً فى ورقة وقته : فإذا زادت الإبل على مائة وعشرين استوفت الفريضة ، فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها الغنم فى كل خمس ذود ^(٢) شاة - وفى كتاب آخر ، وفى صدقة الغنم فى سائمتها .

(١) يقال رعت رعياً والرعى بفتح الراء المرعى والمصدر أيضاً - وبكسر الراء هو نفس السكلا الذى تأكله الماشية وترعاه .

(٢) الذود من الثلاثة إلى العشرة ، فالواحد والاثنتان من العدد لا يسمى ذوداً والثلاثة ذود والأربعة ذود والخسة ذود وهكذا إلى العشرة .

« إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، ويقول معاذ بن جبل :
« بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين
من البقر تبعاً أو تبعية ، »
وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على مشروعية الزكاة في المواشي السائمة
ولم يخالف أحد فيها .

أنواع السوائم

السوائم نوعان :

- (١) نوع متفق على وجوب الزكاة فيه .
 - (٢) ونوع مختلف في وجوب زكاته .
- النوع الأول : الإبل والبقر والغنم ، والثاني : الخيل والبغال والحمير . . .
وإليك البيان .

زكاة الإبل : يجب لإخراج زكاتها إذا توافرت فيها شروط الزكاة المتقدمة
من خلو المال عن الدين وملك المزكي للنصاب ملكاً تاماً وهنا شرط خاص
وهو أن تكون سائمة ، لا تكلف صاحبها علفاً معظم أيام الحول وأن يكون
عددها خمساً فأكثر فليس في أقل من خمس زكاة كما نص على ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم في كتبه لولادة الأمصار ، كما نص على أن في الخمس السائمة
شاة وليس في الزيادة على الخمس شيء حتى تبلغ عشرين فأكثر ففيها شاتان ثم في
كل خمس شاة وما بين كل خمس وخمس عفو لا شيء فيه إلى خمس وعشرين
ففيها ناقة . بلغت من العمر سنة ودخلت في السنة الثانية ويسمى الفقهاء
« بنت مخاض » ، وليس في الزيادة على الخمس والعشرين شيء حتى تبلغ ستاً
وثلاثين فزكاتها ناقة تسمى عند الفقهاء « بنت لبون » وهي التي بلغت من العمر
سنتين ودخلت في السنة الثالثة يستمر في إخراج بنت اللون حتى يصل العدد

سناً وأربعين فإن الواجب لإخراجه حينئذ ناقة تسمى « حقة »، وهى التى بلغت من العمر ثلاث سنوات ودخلت فى السنة الرابعة يستمر فى إخراجها كل عام إلى أن يصل العدد لإحدى وستين شائمة ففيها ناقة تسمى جذعة (١) وهى التى بلغت من العمر أربع سنوات ودخلت فى السنة الخامسة يستمر يخرج الجذعة إلى أن يصل العدد ستاً وسبعين فزكاة إثنان من بنت اللبون يستمر كذلك يخرجهما إلى أن يصل العدد لإحدى وتسعين فيجب على المزكى أن يخرج حقتين إلى مائة وعشرين فإذا زادت الإبل واحدة على المائة والعشرين فليس فى الواحدة الزائدة شيء إلى أن يبلغ العدد خمساً بعد المائة والعشرين فيجب فى مثل هذه الخمس شاة مع الواجب فى المائة والعشرين وهو الحقتان ثم فى كل خمس ذود شاة مع واجب المائة والعشرين أيضاً إلى أن يبلغ العدد خمساً وأربعين بعد المائة والعشرين فيكون فيها بنت مخاض مع واجب المائة والعشرين وهكذا وهذا هو معنى استئناف الفريضة الواردة فى الحديث المتقدم .

(١) سر تسمية كل من بنت مخاض وبنت اللبون والحقة والجذعة بذلك ، فسميت بنت مخاض لأن أمها تكون مخاضاً غالباً أى حاملاً ، ووجع الولادة يسمى مخاضاً قال تعالى : « فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة »، وسميت بنت اللبون لأن أمها تلد غالباً فى هذه السن وتكون ذات لبن — وسميت حقة فى هذه السن لأنه يكون قد حق لها الحمل والركوب والضراب وضراب الفحل للأنثى هو أن بطاها لتحمل والحق بكسر الحاء من الإبل ما كان ابن ثلاث سنين ودخل فى السنة الرابعة والأنثى حقة وهو بكسر الحاء والجمع حقاق وحقق — وسميت الجذعة بذلك لمعنى فى أسنانها يعرفه أهل الخبرة وهى أكبر سن وأعلاه يؤخذ فى زكاة الإبل (الجذعة بفتح الجيم والذال) .

رأى الإمام الشافعى فى الزيادة على المائة والعشرين

مذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه أن العدد إذا زاد واحدة على المائة والعشرين ففيها ثلاث بنت لبون إلى أن يصل العدد مائة وثلاثين فزكاتها حقة وبنت لبون ، ثم يجب فى كل أربعين بنت لبون مع الواجب السابق أيضاً . وقد استدل الإمام الشافعى بما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى بعض كتبه : « إذا زادت الإبل على مائة وعشرين - فى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون » .

ووجه الدلالة من هذا الحديث هو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشترط عدد ما دونها يعنى لم يوجب فى خمس وعشرين بنت مخاض ومن غير أن يوجب فى الخمس شاة .

وقد استدل الأحناف على استثناف الفريضة بعد المائة والعشرين بالحديث المتقدم فى مشروعية زكاة السوائم وهو : « ما رواه قيس بن سعد رضى الله عنه قال : قلت لأبى بكر محمد بن عمرو بن حزم أخرج إلى كتاب الصدقات الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فأخرج كتاباً فيه ورقة وفيه : فإذا زادت الإبل على مائة وعشرين استوفيت الفريضة فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها الغنم فى كل خمس ذود شاة - فيجب أن يعمل بالزيادة - وتحمل الزيادة فى حديث الشافعى على الزيادة الكثيرة جمعاً بين الأحاديث ويؤيد هذا الحل ما ورد فى كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض رواياته (. . فى إحدى وتسعين حقناً - إلى عشرين ومائة فإذا كثرت الإبل فى كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون .. الخ) . رواه أبو داود والترمذى - فقوله فإذا كثرت الإبل يؤيد حل ما استدل به الامام الشافعى على أن المراد بالزيادة الزيادة الكثيرة .

هذا - ولا فرق في وجوب الزكاة بين الابل العربية والأجمية لأن اسم الابل يتناول العربي وغيره - وهذا ما يشير إليه الفقهاء بقولهم : «والبخت والعرب سواء» (١) .

زكاة البقر

البقر مشتق من البقر وهو الشق يقال بقر فلان الشيء إذا شقه وسمى البقر بقرا لأنه يشق الأرض . وهو اسم جنس لإفرادى يفرق بينهما وبين مفردة بالتاء تقول بقر وبقرة كما تقول تمر وتمرّة فالتاء فيه للوحدة .

نصاب البقر السائمة

لا خلاف بين الفقهاء في أن نصاب البقر ثلاثون بقرة سائمة . فمن وجد عنده هذا العدد وتوافرت فيه شروط الزكاة المتقدمة وجب إخراج زكاتها وهي واحدة منها ذكر أو أنثى يسميه الفقهاء تبيع أو تبيعه (٢) يستمر يخرج هذا الواجب حتى يبلغ عدد البقر أربعين فيكون الواجب إخراجها في الزكاة مسنناً أو مسنة (٣) إن وجد وإلا فقيمتها كما سيأتى .

(١) البخت جمع بختى وهو المتولد بين العربي والفالج - والفالج هو الجمل الضخم ذو السنامين . وبختى منسوب إلى بختنصر - والعرب جمع عربى للبهائم أما الاناسى فيقال لهم عرب - والعرب هم الذين استوطنوا المدن أو القرى العربية - والاعراب أهل البدو وقد اختلف في نسبتهم والاصح أنهم منسوبون إلى (عرب) بفتح العين والراء - وهى فى تهامة لأن أباهم إسماعيل نشأ بها كذا فى المغرب .

(٢) التبييع هو ما كان عمره سنة كاملة وسمى بذلك لأنه يتبع أمه .

(٣) المسن ما تم له سنتان من البقر أو الغنم .

دليل مشروعية الزكاة فيها

دليل مشروعية زكاة البقر السائمة ما أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن مسروق عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبعية ومن كل أربعين مسناً أو مسنة ومن كل حالم (يعنى بالغ) ديناراً أو عدله من المغائر (والمغافير ثياب تكون باليمن) حسنة الترمذى ورواه بعضهم مرسلًا وهذا أصح (ويعنى بالدينار من الحالم هنا الجزية) .

حكم الزيادة على الأربعين في سائمة البقر

للإمام أبي حنيفة في حكم هذه الزيادة ثلاث روايات :

الأولى : رواية كتاب الأصل عن أبي حنيفة . وهى أن ما زاد على أربعين من البقر السائمة فيحسابه إلى ستين ففي الواحدة الزائدة على الأربعين مثلاً ربع عشر مسنة وذلك لأن عشر الأربعين أربعة والزكاة ربع العشر وهو واحدة من أربعة فيكون ربع العشر هنا جزءاً من أربعين جزءاً ونصف العشر جزءين من أربعين جزءاً وهكذا .

وسند هذه الرواية هو أن العفو فيها بين الثلاثين والأربعين وبين الستين وما فوقها ثبت بالنص على خلاف القياس لما فيه من إخلاء المال عن الواجب مع وجود المقتضى لوجوب الزكاة فيه وهو أنه مال فاضل عن الحوائج الأصلية وعن الدين وحال عليه الحول - وإطلاق قوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) يقتضى أيضاً وجوب الزكاة في كل مال توافرت فيه شروط الزكاة بلا فرق بين عفو وغيره - أما الزائد على الأربعين

بقرة فلم يرد فيه نص . فقال العلماء : يبقى الحكم فيه على الأصل وهو أن ما زاد على الأربعين فبحسابه :

والرواية الثانية : وهى رواية الحسن بن زياد عن الإمام أبي حنيفة : لاشئ فى الزيادة حتى تبلغ خمسين وحينئذ يجب فى الأربعين مسنة وفى العشرة الزائدة ربع مسنة أو ثلث تبع أو تبعة .

وسند هذه الرواية هو أن مبنى النصاب على أن يكون بين كل عقدين وقص (٢) وفى كل عقد واجب بدليل ما قبل الأربعين وما بعد الستين فيكون ما بين الأربعين والستين كذلك يعنى وقص . ولكن المزكى يخير بين أدام ربع مسنة وثلث تبع — لأن الزيادة على الأربعين عشرة وهى ربع الأربعين فيجب ربع الواجب فى الأربعين وهو المسن أو المسنة والعشرة أيضا ثلث الثلاثين فيجب ثلث الواجب فى الثلاثين وهو التبع أو التبعة ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً ، وفسروه بما بين أربعين إلى ستين .

والرواية الثالثة : رواية أسد بن عمر وعن أبي حنيفة وهو مذهب أبي يوسف والأئمة الثلاثة :

لاشئ فى هذه الزيادة حتى تبلغ ستين

وسند هذه الرواية : قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل : لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً .

(١) الوقص بفتح الواو والقاف هو ما بين الفريضتين . فثلاث الثلاثون فريضة والأربعون فريضة وما بينهما يسمى وقصاً أى عفو لاشئ فيه . وكذلك ما بين الأربعين والستين وما بين الستين والسبعين .

ووجه الدلالة فيه - أنه عام يشمل كل ما بين الفريضتين ومنه ما بين الأربعين والستين ؛ فإذا وصلت الزيادة على الأربعين ستين فزكاتها تبيعان أو تبيعان إلى أن يصل العدد سبعين فزكاتها مسنة وتبيع إلى ثمانين ففيها مستتان إلى تسعين ففيها ثلاثة أتبعه إلى مائة . فإذا وصل العدد مائة ففيها تيعان ومسنة . وهكذا يتغير الفرض في كل عشرين تبيع إلى مسنة ومن مسنة إلى تبيع - لقوله صلى الله عليه وسلم : « في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تيعه وفي كل أربعين مسن أو مسنة .

حكم الزكاة في الجواميس السائمة

نظام الزكاة في الجواميس هو نظام الزكاة المتقدم بيانه في البقر سواء بسواء فلو اجتمعت عند شخص ثلاثون جاموسة سائمة وحال عليها الحول وجب فيها تبيع أو تبيعة إلى أربعين ففيها مسن أو مسنة وهكذا كما تقدم في البقر .

نظام الزكاة الغنم^(١)

نظام الزكاة في الغنم قد رسمه لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما اشتهر عنه من كتب الصدقات التي كان يزود بها عماله في الأقطار والأمصار . ومن هذه الكتب ما رواه البخاري عن ثمامة أن أنساً حدثه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين :

(١) الغنم اسم جنس يقع على الذكر والأنثى وهو مشتق من الغنيمه - وسبب تسميتها بذلك هو أنه لما لم تكن لها آلة تدافع بها عن نفسها كانت غنيمه لكل طامع .

بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين وإني أمر بها رسول الله فمن سئلها من المسلمين فليعطها على وجهها - ومن سئل فوقه فلا يعطه : في أربع وعشرين من الإبل فادونها الغنم في كل خمس ذود شاة ... إلى أن قال : وفي الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى مائة وعشرين شاة . فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففي كل مائة شاة . شاة . فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ثم قال : وفي الرقة ربع العشر إلى آخر ... الحديث .

ففي هذا الكتاب بيان واضح لنظام الزكاة في الغنم حيث قد بين لنا أن من ملك نصابا وهو عدد معين من الغنم السائمة مقداره أربعون شاة وجب عليه أن يؤدي زكاتها شاة واحدة ، ومن ملك أقل من أربعين فلا زكاة عليه إلا أن يشاء صاحب الغنم أن يتبرع في وجوه الخير بشاة أو أكثر - وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله - كما أوضح هذا الكتاب أن الشاة زكاة الأربعين والخمسين والستين والمائة إلى مائة وعشرين فما بين الأربعين والمائة والإحدى وعشرين عفو لاشيء فيه فإذا زادت على المائة والعشرين واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ثم في كل مائة شاة وهكذا ...

سن الشاة الواجبة في زكاة الغنم

الشاة التي طلبها الشارع في الأربعين من الغنم والمائة والإحدى وعشرين إلخ هي شاة لا يقل عمرها عن سنة بل بلغت سنة ودخلت في السنة الثانية وهي ما يسميها الفقهاء ثنياً ذكراً أو ثنية أنثى ، ولا خلاف بينهم في هذا -

ولأنما الخلاف في جواز إخراج شاة يقل عمرها عن سنة وهي التي تسمى
عندهم بالجذعة أو الجذع^(١) .

فقد روى عن أبي حنيفة في جواز إخراج الجذع في زكاة الغنم وعدم
جوازه روايتان :

رواية ظاهرة عن أبي حنيفة في كتاب الأصل وهي ناطقة بعدم جواز
إخراج الجذع في زكاة الغنم ورواية غير ظاهرة وهي رواية الحسن بن زياد
عن أبي حنيفة ناطقة بجواز إخراج الجذع ، وهي مذهب الإمامين
أبي يوسف ومحمد .

دليل الرواية الظاهرة : ماروى عن علي رضي الله عنه مرفوعا وموقوفا
قال : (لا يؤخذ في الزكاة إلا التي فصاعدا) .

ودليل الرواية الثانية : دليل نقلي وهو ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : (إنما حقنا في الجذع من الضأن) .

وفي بعض الروايات عن سويد بن غفلة إن المصدق قال : إنما حقنا
في الجذعة من الضأن والثنية من المعز :

ودليل عقلي وهو أن الجذع يجوز

في الأضحية فيجب أن يجوز في الزكاة كذلك

وقد نوقش هذا الدليل النقلي بأنه غريب بلفظه كما نوقش الدليل العقلي
بأن قياس الزكاة على الأضحية قياس مع الفارق فإن جواز الجذع في الأضحية

(١) روى عن أبي علي الدقاق أن الجذع ما كان عمره ثمانية أشهر ودخل
في الشهر التاسع وعن أبي عبد الله الزعفراني : ما كان سنه سبعة أشهر ودخل
في الثامن ، وفي شرح الأقطع قال : الفقهاء الجذع من الغنم ماتمت له ستة أشهر
وعن الأزهري الجذع من المعز لسته أشهر ، ومن الشأن ثمانية أشهر .

قد ورد فيه نص خاص بها وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (نعمت الأضحية الجذع من الضأن) فلا يصح قياس الزكاة على الأضحية لهذا وفرق آخر وهو أن المقصود من الأضحية لإراقة الدماء في ذلك اليوم . ومن الزكاة مراعاة حق الفقير والمسكين بما هو أنفع له فافتقرت الزكاة عن الأضحية .

كما نوقش دليل الرواية الظاهرة فقليل في الحديث لأنه غريب أيضاً - فثبت من هذه المناقشة ضعف كل من الروایتين إلا أنه قد وجد من الأحاديث ما يقوى الرواية الثابتة وهى مذهب الصحاحين فى جواز الجذع .

فالحديث الأول : هو ما أخرجه أبو داود والنسائي والإمام أحمد فى مسنده عن سعد قال : جاءنى رجلان مر تدفان فقالا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا إليك لتؤتينا صدقة غنمك . قلت : وما هى ؟ قالوا : شاة . قال فعمدت إلى شاة ممتلئة مخاضاً وشجماً فقالا : هذه شاة شافع وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأخذ شافعاً^(١) : قلت فأى شيء نأخذان ؟ قالوا : عناقاً - جذعاً . أو ثنية . فأخرجت إليهما عناقاً فتناولاها .

والحديث الثانى : ما رواه مالك فى الموطأ من حديث سفیان بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعثه مصدقاً فكان يعد السخلة . فقالوا تعد السخلة ولا تأخذها ؟ فلما قدم عمر حكى له ذلك . فقال له عمر : نعم تعد عليهم السخلة يحملها الراعى ولا تأخذها . ولا تأخذ الأكلة ولا الربى ولا الماخض ولا فحل الغنم . ولا تأخذ الجذعة والثنية^(٢) وذلك عدل بين

(١) الشافع الذى فى بطنها ولدها .

(٢) السخلة بفتح السين المشددة وسكون الخاء هى الصغيرة التى ترضع اللبن ، والعناق بفتح العين الاثنى من ولد المعز لم تستكمل الحول ، والا كولة الشاة تمزق للأكل ، والرنب بضم الراء المشددة وفتح الباء المشددة هى الشاة تربي فى البيت

غذاء الغنم وخياره . قال النووي في هذا الحديث : سنده صحيح ؟

فهانان الروايتان ترفعان الرواية الثانية التي هي مذهب صاحبين من درجة الضعف إلى درجة القوة وبناء على هذا يجوز لإخراج الجذع في زكاة الغنم .

هذا ولا فرق في هذا الحكم بين الغنم والمعز إلا أن الواجب في المعز هو الثني منه ولا يجرىء الجذع فيه بالاتفاق .

هل تخرج الشاة الواجبة من الذكور أو من الإناث

الشاة في زكاة الغنم تؤخذ من ذكورها أو إناثها لإطلاق النصوص الواردة في ذلك فقول النبي صلى الله عليه وسلم في كل أربعين شاة يقتناول الذكر والأنثى على السواء ولفظ الشاة كما يطلق على الذكر يطلق على الأنثى حقيقة - وأيضاً لا تفاوت يذكر بين ذكورها وإناثها فيجوز لإخراج أيهما في الزكاة كما في البقر فقد تقدم فيها جواز لإخراج تبعية أو تبعية ومسنة أو مسنة .

وقد خالفنا الإمام الشافعي فقال : إذا كانت الغنم ذكوراً فقط لا يجوز لإخراج الزكاة إلا من الذكور فقط ولا يكلف المزكي بما ليس عنده .

وهنا سؤال وجوابه .

السؤال هو : لم كانت الأنثى في زكاة الإبل هي المعتبرة دون غيرها

للأنثى ، والماخض الحامل ، وغذاء بكسر الغين وفتح الذال المعجمة جمع غذى على وزن غنى - هي السخال (أى الرضيعة) . والمعنى : خذ العدل أى الوسط بين جيد الغنم ورديته فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أخذ كرائم أموال الناس والثني هو ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة .

من سوائم البقر والغنم ؟ فقد تقدم في زكاة الإبل بنت مخاض ، بنت لبون -
حقة - جذعه .

والجواب : أن الأنوثة في الإبل تعتبر فضلا والذكورة فيها أحسن
وأفضل فهي من كرائم أموال العرب . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولأنه في الأمصار عن أخذ كرائم أموال الناس حتى لا يتضرر الأغنياء
وأمرهم أن لا يأخذوا إلا من أوساطها - لستمع إليه صلوات الله وسلامه
بقول لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن (. . وإياك وكرائم أموال الناس .
واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ^(١)) .

أما غير الإبل من البقر والغنم فالتفاوت يسير بين ذكورها وإناثها .

النوع الثاني من السوائم المختلف في وجوب زكاتها

النوع الثاني من هذه السوائم هي : الخيل - البغال - الحمير .

الأولى (الخيل)

الخيل : اسم جمع للعراب والبرازين لا واحد له من لفظه . ومفردها
فرس . قال الجوهري : يذكر ويؤنث - أما الخيول فيطلق على الذكر والأنثى .

حكم زكاتها - الخيل التي تلطف للحمل والركوب أو الجهاد عليها لا زكاة
فيها اتفاقا والخيل التي تلطف للتجارة تجب فيها زكاة التجارة اتفاقا .

أما الخيل التي لا تلطف بل تسام لقصد درها وتسميتها ونسلها ففيها
تفصيل حاصله . إما أن تكون ذكورا فقط . أو إناثا فقط ، أو تكون ذكورا
وإناثا مجتمعة ؛

فإن كانت ذكوراً فقط أو إناثاً فقط - ففي حكم زكاتها روايتان في المذهب :

رواية بالوجوب ورواية بعدمه - بقول صاحب المحيط : المشهور عدم الوجوب في كل من الذكور فقط والإناث فقط : وفي جوامع الفقه الصحيح أنه لا زكاة فيهما وفي الزيلعي : إن كانت إناثاً فقط فالأشبه بالفقه الوجوب لأنه يمكن أن تتناسل بالفحل المستعار ، وعدم الوجوب إن كانت ذكوراً فقط لعدم التناسل حيث لا يمكن أن تتناسل بأثني مستعارة .

وإن كانت ذكوراً وإناثاً مجتمعة فقد اختلف الإمام مع صاحبيه في حكمها .

ذهب الإمام إلى وجوب الزكاة فيها وهو قول زفر وذهب أصحابه إلى عدم الوجوب فيها .

الأدلة

استدل الإمام أبو حنيفة بما رواه جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم .

واستدل أصحابه بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه - رواه الجماعة (١) .

وقد ناقش الإمام أبو حنيفة دليل صاحبيه بقوله : إنه لا يصلح للاستدلال به هنا لأنه وارد في نفي وجوب الزكاة عن فرس الغزو المد للجهاد عليه في سبيل الله - ونفي وجوب الزكاة أيضاً في العبد الذي يعده سيده لخدمته - ويؤيد أبا حنيفة في هذه المناقشة روايات كثيرة منها :

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

أولاً : ماروى أن الحادثة وقعت في زمن مروان رضى الله عنه وشاور الصحابة . فروى أبو هريرة رضى الله عنه هذا الحديث : ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة) . فقال مروان : لزين بن ثابت ما تقول يا أبا سعيد ؟ فقال أبو هريرة : عجباً من مروان ! أحدثه بمحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يقول : ما تقول يا أبا سعيد ؟ فقال زيد : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنما أراد به فرس الغازي . فأما ما جسر^(١) لطلب نسلها فقيمها الصدقة فقال كم ؟ فقال : في كل فرس دينار أو عشرة دراهم ؛ وثانياً : ماروى في الصحيحين في حديث ما نعى الزكاة بطوله وفيه ... الخيل ثلاثة : هي لرجل أجر ولرجل ستر ولرجل وزر .. وساق الحديث .. إلى قوله فأما التي هي لرجل ستر فرجل ربطها تغنياً وتففقاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي لذلك ازجل ستر .

وجه الدلالة : أن قوله صلى الله عليه وسلم : ولا في رقابها .. بعد قوله ولم ينس حق الله في رقابها معناه أن الحق هو الزكاة فالظاهر بعد هذه المناقشة هو رجحان مذهب الإمام أبي حنيفة في القول بوجوب الزكاة في الخيل السائمة إذا كانت ذكورا وإناثا مجتمعة « والله أعلم بالصواب » .

هل ملك النصاب شرط لوجوب الزكاة في الخيل

ذهب فريق من الفقهاء إلى القول باشتراط النصاب لوجوب الزكاة في الخيل كسائر السوائم وذهب فريق آخر إلى القول بعدم الاشتراط حيث لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يفيد تقدير النصاب لها ولا يجوز تقدير النصاب بالرأى لأن المقدرات في الشريعة الإسلامية مما لا مجال للعقل فيها .

(١) جسر بضم الجيم وكسر الشين مأخوذ من الجسر وهو لإخراج الدواب للرمي .

والقاتلون باشتراط النصاب اختلفوا في قدره فروى الطحاوى أنه خمسة من الخيل السائمة وقيل ثلاثة وقيل اثنان ذكر وأثى - والصحيح هو عدم الاشتراط حيث لم يرد كما قلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يفيد تقدير النصاب ولا يجوز تقديره بالرأى لما تقدم .

كيف يؤدى صاحب الخيل السائمة زكاتها

صاحب الخيل السائمة بالخيار عند إخراج زكاتها إن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأعطى عن كل مائتى درهم خمسة دراهم . وهذا القول قول حماد أستاذ أبي حنيفة وإبراهيم النخعي ومذهب زيد بن ثابت من الصحابة .

ولا يجوز أخذ الزكاة من نفس الخيل إلا برضى صاحبها^(١) .

زكاة البغال والحمر

لا زكاة في البغال والحمر السائمة اتفاقاً - أما البغال فإنه لا يمكن أن يتحقق فيها شرط وجوب الزكاة وهو السوم لقصد الدر والنسل إذ هي لا تناسل أبداً بأصل خلقها - أما الحمر فقد روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحر هل فيها زكاة ؟ فقال : ما جاني فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره رواه أحمد) وفى الصحيحين معناه .

فهذا الحديث صريح فى نفي الزكاة عن الحمر حيث لم ينزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم شيء فى حكمها وقوله إلا هذه الآية الفاذة أى القليلة النظير والى لأمثل لها - والمعنى . لم ينزل الله على فيها إلا هذه الآية الجامعة

(١) راجع الزيلعى ج ١ ص ٢١٦

العامة المتناولة لكل خير معروف - والخير وإن كانت تنفاسل ويمكن تنميتها إلا أن صاحبها يعدها غالباً للحمل والركوب فهي من الحيوانات الأصلية ، وإذا سامها معظم أيام السنة فإنما يسومها لتخفيف مؤنة العلف عنه لا لدرها ونسلها .

هذا : وكل هذه الحيوانات السابقة من إبل وبقر وغنم وخيل وبغال وحير إذا سامها بنية التجارة وجبت فيها زكاة التجارة إجماعاً ، وستأتي إن شاء الله تعالى .

حكم زكاة الفصلان والحملان والعجاجيل

صغار الإبل والبقر والغنم

الفصلان : وهى جمع فصيل وهو ولد الناقة الصغيرة إذا فصل عن أمه ولم يبلغ الحول .

والحملان : بضم الحاء وقيل بكسرهما جمع الحمل وهو ولد الضأن في السنة الأولى .

والعجاجيل : جمع عجول بكسر العين وسكون الجيم أو هو عجول بكسر العين وتشديد الجيم وهو ولد البقر من حين تضعه أمه إلى أن يبلغ شهراً - كما في المغرب -

صورة النصاب من هذه الصغار

رجل اشترى خمسة وعشرين من الفصلان أو ثلاثين من العجاجيل أو أربعين من الحملان أو وهب لإنسان نصاب من أحد هذه الأنواع . ويمكن تصويرها بما إذا كان شخص يملك نصاباً من أحد هذه الأنواع فولدت عنده نصاباً صغاراً ثم ماتت الكبار وبقي النصاب من الصغار .

فهل ينعقد لها حول من وقت ملكة لها بالشراء أو الهبة كما في الصورة الأولى؟ أو من وقت موت الكبار كما في الصورة الثانية؟

فعند الإمام أبي حنيفة وتلميذه محمد — لا ينعقد عليها حول من وقت ملكة لها وبناء على ذلك لا تجب فيها الزكاة عند حولان الحول .

وعند أبي يوسف ينعقد لها الحول من وقت ملكة لها فتجب فيها الزكاة عقب حولان الحول عليها .

وعند زفر تجب فيها شاة مسنة وهو مذهب مالك وقول لأبي حنيفة وتوضيحاً لهذه المذاهب نسوق إليك هذه المحاور التي دارت بين أبي يوسف وأبي حنيفة : يقول أبو يوسف : دخلت على أبي حنيفة فقلت له : ما تقول فيمن ملك أربعين حملاً فقال أبو حنيفة : فيها شاة مسنة . فقلت ربما تأتي قيمة الشاة على أكثرها أو جميعها ^(١) فتأمل أبو حنيفة ساعة ثم قال . لا ، ولكن تؤخذ واحدة منها فقال له أبو يوسف : أيؤخذ الحمل في الزكاة ؟ فتأمل أبو حنيفة ساعة . . . ثم قال : لا : إذا لا يجب فيها شيء فأخذ بقوله الأول زفر . . . وبقوله الثاني أبو يوسف . . . وبقوله الثالث محمد . . . وقد عدت هذه المسألة من مناقب أبي حنيفة حيث تكلم في مسألة واحدة في مجلس واحد بثلاثة أقاويل لم يضع منها شيء ^(٢) فتحصل عندنا هذه المذاهب الثلاثة .

(١) مذهب أبي حنيفة ومحمد لا شيء فيها (٢) مذهب أبي يوسف تجب واحدة منها (٣) مذهب زفر وهو قول أبي حنيفة ومالك ، يجب فيها شاة مسنة - وإليك دلائل كل مذهب من هذه الثلاثة .

(١) يعني ربما تكون قيمة الشاة المسنة تقرب من قيمة النصاب من هذه الصغار أو تساوى النصاب فيتضرر المالك .

(٢) راجع العناية على الهداية ج ١ ص ٥٠٤

استدل أبو حنيفة ومحمد على أنه لا يجب فيها شيء : هو أن الشارع الحكيم قد أوجب قليلاً في كثير وهو أشياء معلومة . فلو أوجبت الكبار فيها لأدى ذلك إلى قلب الموضوع وهو إيجاب الكبير في الصغير أو الكثير في القليل وهو ممنوع شرعاً حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى جامعي الصدقات أن يأخذوا في الزكاة كرائم أموال الناس وأمرهم بأخذ الوسط .

واستدل أبو يوسف على وجوب الزكاة فيها فيخرج واحدة منها وهو قول أبي حنيفة الثاني : قال : إننا لو أوجبت في زكاة الصغار ما أوجبت في الكبار لأوقعنا الضرر بأصحاب الأموال - ولو لم نوجب في زكاة الصغار شيئاً لأوقعنا الضرر بالفقراء فتوسطنا وقلنا بوجوب واحدة منها - ولهذا نظير في الشريعة وهو ما إذا كان عند إنسان نصاب من السوائم الكبار الهزيلة فإننا قلنا بوجوب واحدة منها اتفاقاً فكذا في هذه الصغار - وذلك لأن الكبير والصغير وصف وفوات الوصف لا يستلزم فوات الواجب وهو الزكاة هنا - والسمن والزال وصف أيضاً فلا يستلزم فوات الزكاة .

وفي كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه ما يشير إلى جواز أخذ الصغير في الزكاة . فاهو يقول : والله لو منعوني عناقاً^(١) كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ،

أما دليل زفر ومن معه - فهو أن النبي صلى الله عليه وسلم في كتبه للولاية في الأمصار لم يفرق بين أبل صغيرة أو كبيرة فقال في الأبل أو في البقر أو في الغنم فدل ذلك على جواز أخذ الكبير في زكاة الصغير ، ويؤيد زفر في هذا ما ورد في باب الإيمان أن الإنسان لو حلف لا يأكل لحم لبل أو بقر أو غنم فأكّل من فصلاتها أو حملاتها أو يحاجلها حنث في يمينه ووجبت عليه كفارة اليمين .

(١) العناق الاتي من ولد المعز لم تستكمل الحول

هذا الخلاف المتقدم فيما إذا كانت السوائم صغاراً فقط - أما إذا كانت صغاراً ومعها كبار من جنسها فإن الزكاة تجب في الصغار تبعاً للكبار بالاتفاق فن كان عنده مستتان ومائة وتسعة عشر حملاً وجب في زكاتها مستتان - ومن كان عنده مسنة واحدة ومائة وعشرون حملاً فعند أبي حنيفة ومحمد تجب مسنة واحدة - وعند أبي يوسف مسنة وحمل وعلى هذا الحكم صغار الإبل والبقر والأصل في هذا ما قاله عمر لبعض عماله من جامعي الزكاة : (عد عليهم السخلة ولو جاء بها الراعي بحملها على كتفه ولا تأخذها منهم) والسخلة هي الصغيرة التي ترضع اللبن ومعنى هذا أن الصغيرة يعدها المصدق الذي يجمع الزكاة ليكمل بها النصاب ولا يأخذها في الزكاة مادام معها كبار .

هل يجوز أداء القيمة في الزكاة

حكم دفع القيمة في الزكاة

اتفق علماء الأحناف على جواز دفع القيمة في الزكاة وغالفتهم الإمام الشافعي فقال : بدم الجواز

استند الأحناف إلى دليلين : عقلی ونقلی : فالنقلی هو أولاً ما رواه أنس بن مالك أن أبا بكر كتب لهم إن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ... إلى قوله في هذا الحديث الطويل : فإذا بلغت خمساً وعشرين فقيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين ، فإن لم تكن بنت مخاض فأبن لبون ذكر ... ثم يقول : فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا جذعة فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ... الخ .

وجه الدلالة من هذا الحديث : أنه ينص على جواز دفع القيمة لأن

القيمة هي ما يقوم مقام الشيء والحقة والثامان أو الحقة وعشرون درهما
قامتا مقام الجذعة شرعا - وابن لبون ذكر قام مقام بنت مخاض

وثانياً : ماروى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أنه قال لأهل اليمن :
(لا تتوفى بعرض ثياب . خميس ^(١)) أو ليس مكان الذرة والشعير أهون عليكم
وخير لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة (ووجه الدلالة في هذا
هو أن طلب معاذ من أهل اليمن ثياباً بدل الذرة والشعير واضح في جواز
دفع القيمة .

والعقلى : هو أن الحكمة من تشريع الزكاة هو سد حاجة الفقير وخلة
المحتاج - يقول للنبي صلى الله عليه وسلم (اغنهم عن المسألة في مثل هذا اليوم)
فكل ما يسد حاجة الفقراء و يقيم ذل السؤال من دراهم ودنانير أو من ثياب
أو ذرة وشعير يجوز دفعه في الزكاة مادام يحقق هذه الحكمة

واستند الإمام الشافعى أيضاً إلى دليلين : نقلى وعقلى ، فالنقلى هو ماورد
عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب الصدقات أنه قد طلب أداء شيء بعينه
من بنت مخاض وبنت لبون ، وتبيع أو تبيعة ومسن أو مسنة فيجب علينا أن
فترة تنقيد بما طلب ولا تخرج في الزكاة غيره إلا بدليل ولا دليل يصح في هذا
والعقلى هو أن الزكاة قرينة وعبادة تعلق بمحل معين فلا تتأدى بغيره
ومثل الزكاة في هذا مثل الهدى في الحج والضحية في عيد الأضحية فإنه
لا يجوز دفع القيمة فيهما

وقد ناقش الأحناف دليل الشافعى فقالوا له في النقلى : إن المقصود منه
بيان قدر الواجب في الزكاة لا حصر الواجب في شيء معين كالجزية مثلاً

(١) الخميس أو الخموس ثوب طوله خمسة أذرع رواه أبو عبيدة عن الأصمى
والليس ما يلبس من الثياب وقيل الملبوس الخلق (المستعمل) والعرض كما في
مختار الصحاح على وزن فلس المتاع والجمع عروض

فإن من عليه جزية من أهل الكتاب لو أعطى الحاكم ثياباً بدل الدنانير جاز اتفاقاً . ماذلك إلا لأن المقصود هو بيان قدر الجزية لاختصاص الدنانير وأيضاً الجزية وجبت كفاية للمقاتلة فيعتبر في حقهم كل شيء يكفيهم ويسد حاجتهم من ثياب أو غيرها بدل الدنانير - وهذا هو القيمة .

وقالوا له في الدليل العقلي : إن قياسكم الزكاة على الهدى والضحية قياس مع الفارق لأن المقصود من الهدى والضحية هو إراقة الدم ولا يمكن أن يقوم مقام إراقة الدم شيء آخر ليس فيه إراقة دم

وأما المقصود من الزكاة فهو كما تقدم سد حاجة الفقير وأغناؤه عن ذل السؤال وذلك يمكن أن يحققه ويقوم مقامه كل مال نقد أو عرض . فالظاهر أن ماذهب إليه الأحناف هو الحق لما فيه من مراعاة جانب كل من المالك والفقير فقد تقدم أن معاذ بن جبل قال لأهل اليمن إئتوني بخميس أو ليس بدل الذرة والشعير - والله أعلم .

المال المستفاد أثناء الحول

مايضم منه إلى النصاب وما لا يضم

المال المستفاد أثناء الحول على قسمين : قسم مستفاد من خلاف جنس النصاب وهذا لا يضم إلى النصاب اتفاقاً في نهاية الحول - ومثاله : إنسان عنده نصاب من الإبل فاستفاد في أثناء الحول بقر أو غنماً بطريق الإرث أو الهبة أو الشراء ونوى أن يسومها مع ما عنده من نصاب السوائم . فإنه لا يضم إلى النصاب بالاتفاق ويترك النصاب وحده عند حولان الحول والمستفاد وحده إذا بلغ نصاباً وحال عليه الحول .

وقسم مستفاد من جنس النصاب وهو نوعان : نوع متولد من النصاب ومستفاد بسببه وذلك كالأرباح والأولاد - وهذا يضم إلى النصاب في نهاية الحول بالاتفاق أيضاً ويترك معه ، وإن لم يبلغ المستفاد نصاباً .

ونوع غير متولد من النصاب الأصلي ومثاله : شخص عنده نصاب من البقر أو الإبل أو الغنم ثم استفاد بطريق الشراء أو الهبة أو الميراث بقراً أو إبلًا أو غنماً - وهذا النوع في حكمه خلاف بين فقهاء الأحناف والإمام الشافعي .

فذهب فقهاء الأحناف إلى أنه يضم إلى النصاب الأصلي ويركى معه عند حولان الحول على الأصل وإن لم يحل على الاستفادة حوله لأن حولان الحول على الأصل حولان بطريق التبعية على الاستفادة وذهب الإمام الشافعي إلى أنه لا يضم لأنه مال مستقل بنفسه لا يجب أداء زكاته إلا إذا حال عليه الحول من وقت استفادته له ولا يشترط أن يبلغ نصاباً لأن أصل المسألة فيمن ملك نصاباً ثم استفاد في أثناء الحول من جنس النصاب الأصلي - وقد استند الإمام الشافعي إلى قوله صلى الله عليه وسلم من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول - وقوله صلوات الله وسلامه عليه : (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)

وهذا بخلاف الأرباح والأولاد حيث قلنا يجب زكاتها وإن لم يحل عليها الحول لأنها متولدة من النصاب الأصلي فيفسح حول النصاب الأصلي عليها بطريق التبعية .

وقد استند الأحناف إلى دليل نقلى وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (إن من السنة شهراً تؤدون فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يحىء رأس الشهر وفي رواية حتى يحىء رأس السنة - رواه الترمذي) فهذا الحديث أوجب الزكاة في كل مستفاد حادث أثناء الحول وإن لم يحل عليه الحول حيث أوجبها عند يحىء رأس السنة .

وإلى دليل عقلي - حاصله : أننا قلنا يجب ضم المستفاد في حق القدر فيجب ضمه في حق الحول كما إذا كان عند إنسان ثلاثون بقرة ثم استفاد أثناء

الحول عشرأ فإنه يجب عليه في نهاية الحول زكاة أربعين لاثلاثين وهي مشن أو مسنة لا تباع أو تبعة وأيضاً قالوا : إننا لو احتسبنا حولاً لكل ما استفاد في أثناء الحول لأوقفنا المزكى في الحرج^(١) وهو مدفوع عن هذه الشريعة بقوله سبحانه (وما جعل عليكم في الدين من حرج)

وقد ناقش بعد هذا فقهاء الأحناف دليل الإمام الشافعي فقالوا له : إن قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) نحن نقول به في الاستفادة لأن حولان الحول على النصاب الأصلي حولان للحول على الاستفادة بطريق تبعيته للأصل - والله أعلم .

حكم هلاك مال الزكاة أو استهلاكه^(٢)

قبل الأداء إلى الفقير بعد الحول

صورة المسألة - حال الحول على النصاب فوجب على الغني أداء الزكاة فتأخر في الأداء حتى هلك مال الزكاة أو استهلكه . فهل يضمه وتصير الزكاة ديناً في ذمته . أو تسقط عنه ؟

موقف الفقهاء

لا خلاف بين الفقهاء في أن المزكى لو استهلك مال الزكاة بأن تصرف فيه ببيع أو شراء قصداً يكون ضامناً وتصير الزكاة ديناً في ذمته لأنه متعد وكل متعد يضمن ما تعدى عليه أما لو هلك مال الزكاة من غير تعد فقد اختلف الأحناف والشافعية :

(١) بسبب أنه كلما استفاد يضطر إلى احتساب حول لهذا الاستفادة ليخرج زكاته في نهاية الحول وربما تعدد استفادته للبال أثناء الحول زيادة على النصاب فيقع المزكى في الحرج .

(٢) الهلاك ضياع المال من غير تعد عليه أو تقصير والاستهلاك - ضياع المال يتعد من صاحبه أو تقصير .

فذهب السادة الأحناف إلى أنها تنسقط - وذهب السادة الشافعية إلى أنها لا تنسقط ويضمنها .

الأدلة

استدل علماء الشافعية بدليلين عقليين فقالوا أولاً : إن الواجب إخراجه زكاة قد تقرر في ذمة المزكي عند حلول الحول فلو هلك قبل الأداء فقد هلك وذمته مشغولة به فلا يسقط بتأخير أدائه ونظيره ذلك صدقة الفطر فإنها لا تسقط بتأخير أدائها وتبقى ذمته مشغولة بها حتى يؤديها .

وثانياً قالوا : إن الزكاة حق الله تعالى قد طلبه منا سبحانه عند نهاية الحول فإذا تمكن العبد من الأداء ولم يؤده حتى هلك المال صار كأنه تمتنع عن الأداء بعد الطلب والامتناع عن الأداء بعد طلب صاحب الحق يوجب الضمان واستدل علماء الحنفية : بدليل عقلي حاصله : إن الواجب دفعه في الزكاة جزء قليل من النصاب تحقيقاً للتيسير الذي جاءت به الشريعة . فلو هلك هذا الجزء قبل الأداء سقط الوجوب عن المزكي لهلاك محله - ونظيره ما إذا وجبت على العبد جناية فدفعه سيده فيها ثم هلك العبد قبل تسليمه في الجناية فإنه يسقط عن السيد دفع العبد وتسليمه لغوات المحل بالهلاك ، فكذلك الزكاة تفوت وتسقط بغوات المحل وهلاكه قبل الأداء .

ثم ناقش الحنفية ما استدل به الشافعية فقالوا لهم في تنظيرهم بصدقة الفطر : إن صدقة الفطر لا تسقط بالتأخير لأن محل الوجوب فيها هو ذمة المزكي وليس المال ، فهلاك المال لا يسقطها لأن ذمة المزكي باقية بعد هلاك المال - أما زكاة المال فحلها هو المال فتفوت بغوات المحل .

ومبنى الخلاف بين الحنفية والشافعية هو أن الزكاة تجب في ذمة المزكي
(٤ - الفقه الحنفي)

عند الإمام الشافعي والذمة باقية بعد هلاك المال وعند الحنفية الزكاة تُجب في المال وقد هلك فلا زكاة لفوات محلها

وهذا الخلاف المتقدم إذا كان الهلاك قبل طلب الساعي الذي يجمع الزكاة من الملاك أما إذا حصل الهلاك بعد طلب الساعي في المذهب قولان : قول بالضمأن وهو مذهب العراقيين واختاره الكرخي من علماء الحنفية مستندين إلى أن هذا يكون منعاً للأداء بعد الطلب فأشبه الاستهلاك

وقول بعدم الضمان وهو مذهب مشايخ ماوراء النهر وأبي سهل الزجاجي وهو أشبه بالفقه مستندين إلى أن امتناع المزكي عن الأداء للساعي يحتمل أنه كان متردداً بين دفع القيمة أو دفع العين لامتنعاً حقيقة وفي أثناء التردد هلك مال الزكاة فكان هلاكاً لا استهلاكاً .

حكم تعجيل الزكاة قبل حولان الحول

ذهب فقهاء الحنفية إلى جواز تعجيلها قبل حولان الحول^(١) ، وغالفتهم في هذا فقهاء المالكية حيث قالوا بعدم جواز التعجيل^(٢) مستندين إلى أن سبب^(٣) وجوب الزكاة هو ملك النصاب الحولي ولا يجوز تقديم المعلوم وهو الزكاة على العلة وهي النصاب مع حولان الحول ، وذلك لأن الأداء إسقاط للواجب عن ذمة المزكي ولا إسقاط قبل الوجوب ، كما لا يجوز أداء الصلاة قبل وقتها .

وقد استند الحنفية : أولاً : إلى ما رواه الترمذي وأبو داود عن علي أن العباس سأل النبي ﷺ عن تعجيل زكاته قبل أن يحول عليه الحول مسارعة

(١) وهو مذهب الإمامين أحمد والشافعي .

(٢) وبه قال ربيعة وسفيان الثوري وداود وأبو عبيد

(٣) السبب هنا هو العلة .

إلى الخير فأذن له في ذلك^(١)، فهذا الحديث دال دلالة واضحة على جواز التعجيل حيث قد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس بذلك .

وثانياً : إلى القول بأن سبب وجوب الزكاة هو ملك النصاب والأداء بعد وجود سبب الوجوب جائز ، ونظيره ما إذا صلى الإنسان الفرض في أول الوقت فإن صلاته وقعت قبل وجوب الأداء وهو آخر جزء من الوقت بسع أداء الصلاة أما أول الوقت فهو شرط للوجوب لا لوجوب الأداء ، وأيضاً كما يجوز للمدين أداء الدين قبل حلول الأجل فكذلك الزكاة .

ثم قال الحنفية للمالكية : إن حلول الحول شرط لوجوب الأداء ومحل النزاع بيننا وبينكم هو جواز الأداء . فالظاهر بعد هذا هو مذهب الحنفية في جواز التعجيل مسارعة إلى الخير كما قال العباس لرسول الله صلوات الله وسلامه عليه .

هذا وكما يجوز التعجيل لسنة واحدة يجوز لسنتين وأكثر لأن ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة في كل حول ويشهد لهذا ما أخرجه البيهقي عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لما كنا احتجنا فأسلمنا العباس صدقة عامين - ورجاله ثقات ، وقد روى عن أبي هريرة ما يؤكد هذا ويقويه^(٢) والله أعلم .

زكاة الذهب والفضة

يشترط لوجوب الزكاة في كل من الذهب والفضة الشروط المتقدمة في الزكاة من إسلام وحرية وعقل وبلوغ وإسلام . وملك نصاب قدره الشرع . وخلو هذا النصاب من الدين ومن الحوائج الأصلية ، وإليك البيان :

(١) راجع الشوكاني ج ٤ ص ٤٩

(٢) راجع نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ١٥٠

(١) زكاة الفضة

نصابها - مقدار الواجب فيها - حكم الزيادة على النصاب أثناء الحول - الدرهم المعتبر - حكم الزكاة في الفضة المغشوشة .

١ - نصاب الفضة قدره النبي صلى الله عليه وسلم في كتيبه لولاء الأمصار بخمس أواق فقد روى عنه صلوات الله وسلامه عليه أنه قال : (ليس فيما دون خمس أواق ^(١) صدقة) وقد أخرج البخاري هذا الحديث بلفظ : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة . وفي رواية : ليس فيما دون خمس أواق من الورق ^(٢) صدقة ، والأواق جمع أوقية والأوقية أربعون درهما كما ورد ذلك في بعض الأحاديث وعلى هذا يكون النصاب خمس أواق في أربعين درهما تساوى مائتي درهم - وتساوى بالعملة المصرية ستة وعشرين ريالاً وتسعة قروش وثلاثي قرش = $(٥٢٩\frac{2}{3})$ قرشاً .

(١) الأوقية على وزن أفمولة فتكون الحمزة زائدة وهي مأخوذة من الوقاية لأن من يملك الأوقية فإنها تقبى الحاجة وذلك السؤال . وقيل أنها على وزن فميلة فتكون الحمزة أصلية .

(٢) الورق بكسر الراء الفضة المضروبة ، يقول تعالى ، فابعثوا أحدهم بورقكم ، أى بدراهمكم .

(٣) هذا التقدير على اعتبار أن الدرهم كان يساوى قرشين ونصف مصرى أما في هذا الزمان فتساوى خمسة قروش تقريباً فيكون النصاب من الفضة المضروبة هكذا : ٥ في ٢٠٠ درهم = ١٠٠٠ قرش = ١٠ ج عشرة جنيهات مصرية فيجب أن تراعى فروق العملة : ارتفاعاً وانخفاضاً .

(ب) مقدار الواجب في نصاب الفضة

المقدار الواجب أدائه في زكاة نصاب الفضة هو ربع عشر هذا النصاب لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (هاتوا ربع عشر أموالكم) وربع عشر المائتي درهم هو خمسة دراهم - وقد ورد في كتاب معاذ بن جبل الذي أرسله إليه النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه (خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم) .

(ح) حكم الزيادة على النصاب

اختلف الإمام وصاحبا في حكم هذه الزيادة وهل فيها زكاة ؟ فذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الزيادة على المائتي درهم عفو لا شيء فيما إلى أن تصل أربعين درهما ففيها درهم واحد مع زكاة المائتي درهم وهي خمسة دراهم وهكذا في كل أربعين درهما درهم فإذا وصلت ثمانين درهما ففيها درهران مع الخمسة دراهم الواجبة في النصاب فيكون المجموع سبعة دراهم زكاة المائتين والثمانين .

وذهب صاحبا إلى أن ما زاد على المائتين فيحسابه قليلا كان أو كثيرا وهو مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه ، فلو كان عند إنسان مائتا درهم ثم زادت درهما واحدا مثلا وجب فيها خمسة دراهم زكاة للمائتين وجزء من أربعين جزءاً زكاة للدرهم الزائد .

الأدلة

استدل الإمام بدليلين : نقلي وعقلي

أما النقلي فهو ما ورد في كتاب معاذ بن جبل حين وجهه إلى النبي : (لا تأخذ من الكسور شيئا... ويقول أيضا... وإذا بلغ الورق مائتي درهم

ففيها خمسة دراهم ولا تأخذ بما زاد حتى يبلغ أربعين درهما فتأخذ منها درهما -
هكذا ذكره أبو بكر الرازي في شرحه مختصر الطحاوي مسنداً إلى معاذ
ابن جبل ووجه الدلالة في هذا الحديث على ما ذهب إليه الإمام ظاهر
لا يحتاج إلى بيان .

وأما العقلي : فهو أن في احتساب الكسور حرجاً والحرج مدفوع عن
الشريعة بقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) يقول الكمال بن
الهمام ، فثلاً لو ملك مائتي درهم وسبعة دراهم وجب على قولها خمسة دراهم
وسبعة أجزاء من أربعين جزءاً من درهم ، وإذا لم يؤد الزكاة حتى حال
الحول الثاني كان الواجب عليه زكاة مائتي درهم وزكاة ثلاثة وثلاثين جزءاً
من درهم^(١) . وفي ذلك من الحرج والعنت والمشقة ما لا يحصى .

واستدل الصاحبان بدليلين : نقل وعقل أيضاً

فالنقل : هو ما روى من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال (. .) ، وما زاد على المائتين فزكاته بحسابه) وهذا
نص في المطلوب .

والعقل : حاصله أن الزكاة وجبت شكراً لنعمة المال وكل من المائتين
والزيادة عليها قليلة كانت أو كثيرة مال تجب زكاته شكراً لله تعالى على نعمة
الزيادة ، لئن شكرتم لازيدنكم ،

وقد ناقش الإمام صاحبيه فيما استدلا به فقال لهما إن حديثكما مروي
عن علي بن أبي طالب لم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - وأما
دليلي فرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وغير المرفوع لا يقوى على معارضة
المرفوع - كما قال لهم في الدليل العقلي : إن زيادة المال يجب شكر الله عليها

(١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ١ ص ١١١

حيث لا توقع العبد في الحرج وفي قولنا ما زاد فبحسابه يوقع الأغنياء في الحرج وقد بيناه - فالحنى والله أعلم به - هو ما ذهب إليه الإمام من أنه لا شيء في الزيادة حتى تصل أربعين .

(د) الدرهم المعتبر في الزكاة

روى أن الدراهم كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أصناف : -

- ١ - صنف منها كل عشرة دراهم وزن عشرة مثاقيل .
- ٢ - وصنف وزن كل عشرة دراهم وزن ستة مثاقيل .
- ٣ - وصنف كل عشرة دراهم وزن خمسة مثاقيل ، فلما وقع الخلاف بين أبواب الأموال وبين الساعة وأراد عمر أن يستوفي الخراج بالصنف الأول - التمس الناس منه التخفيف فجمع عمر حساب زمانه فأخرجوا له العشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل - وقيل إن عمر أخذ من كل صنف درهما فخلطه فجعله ثلاثة دراهم متساوية كل درهم يساوي أربعة عشر قيراطا ويساوي أيضاً كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل وبقي العمل على هذا وأجمع الناس عليه .

(هـ) حكم الزكاة في الفضة المغشوشة

كل فضة لا تخلو عن قليل غش ، إلا أن الأحكام الشرعية دائماً تبنى على الغالب فإن كان الغالب هو الفضة اعتبرت فضة وحكمها ما تقدم بيانه وإذا كان الغالب هو الغش لا تكون فضة وإنما تكون عرضاً من عروض التجارة إذا نوى مالكها الإتجار فيها وبلغت قيمتها مائتي درهم وحال عليها العول وجبت فيها زكاة التجارة .

(و) زكاة الذهب

مقدار النصاب - مقدار الواجب أدائه - حكم زكاة

الوائد على النصاب - حكم الزكاة في تبر الفضة والذهب

(١) مقدار النصاب : نصاب الذهب عشرون مثقالاً وهي تعادل

عشرين ديناراً عند جمهور الفقهاء خلافاً للحنابلة الذين يرون أن الدينار أصغر من المثقال . فالنصاب بالدنانير عندهم يساوي خمسة وعشرين ديناراً وسبعي دينار تقريباً .

وقد قدر هذا النصاب بالعملة المصرية بما يساوي، أحد عشر جنيهاً ذهباً وسبعة أثمان تقريباً ، وإذا لاحظنا سعر الجنيه الذهب في هذه الأيام وأنه يساوي ثمانية جنيهات مصرية فإن النصاب يكون خمسة وتسعين جنيهاً تقريباً وهكذا يجب ملاحظة سعر الجنيه الذهب ارتفاعاً وانخفاضاً .

(ب) مقدار الواجب : الواجب في نصاب الذهب إذا حال عليه الحول

هو ربع العشر ويساوي نصف دينار ودليل النصاب والمقدار الواجب فيه -

هو ماورد في كتاب رسول الله لمعاذ بن جبل : (خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالاً من ذهب نصف مثقال) ، وما ورد في حديث علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار)

(ج) موقف الفقهاء من الزيادة على النصاب

اختلف فقهاء الأحناف في حكم ما زاد على عشرين ديناراً أو مثقالاً :

فذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنه لا شيء في الزيادة على العشرين حتى تصل أربعة مثاقيل أو دنانير فإذا وصلت أربعة دنانير أو مثاقيل وجب على

المزكى لإخراج زكاة الأربعة وهي قيراطان^(١) مع زكاة العشرين وهي نصف مثقال أو دينار ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان^(٢) وهكذا .

وذهب الصاحبان : إلى أنه يجب في كل ما زاد بحسابه قليلا كان أو أكثر وأهذه الخلافة هي نفس الخلافة السابقة في زيادة الدراهم على المائتين والقول الراجع هناك .. والله أعلم .

حكم الزكاة

في تبر الفضة والذهب وحليهما

التبر هو غير المضروب من الذهب والفضة - والحلى هو كل ما يتجلى ويتزين به من كل من الفضة والذهب - وذلك كالأسورة والعقد للنساء والحاتم من الفضة للرجال وحلية السيف والآنية لهما .

موقف الفقهاء

إتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في تبر كل من الفضة والذهب كما وجبت في مضروبيهما وقد تقدم - واختلفوا في حليهما :

فذهب فقهاء الأحناف إلى وجوبها في حلى النساء والرجال تبراً كان أو سيكاً آنية أو غير آنية - وقالوا : إن المعتبر في زكاة الحلى هو الوزن لا القيمة .

(١) وذلك لأن الواجب هو ربع العشر والمثقال أو الدينار يساوى عشرين قيراطا فكون الأربعة مثاقيل تساوى ثمانين قيراطا عشرها ثمانية قيراط وربع عشرها قيراطان .

(٢) والسبب في أن الزيادة إذا بلغت أربعة يكون فيها قيراطان لأن الأربعة خمس نصاب الذهب كما أن الأربعين الزائدة خمس نصاب الفضة .

وذهب الأئمة الثلاثة إلى عدم وجوب الزكاة في الحلى المباح من الذهب والفضة إذا كان معداً للاستعمال لمن يباح له استعماله كالأسورة للمرأة وقبضة السيف المعد للجهاد والسن للرجل - كما ذهب الأئمة الثلاثة إلى وجوب الزكاة في الحلى الزائد عن الحاجة .

الأدلة

استند الأئمة الثلاثة إلى دليلين : نقلى وعقلى .

فالنقلى : ما رواه جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (ليس في الحلى زكاة) ووجه الدلالة فيه ، أنه يتناول كل ما يتحلّى به النساء كالسوار والقرط مثلاً وما يتحلّى به الرجال من خاتم الفضة وحلية السيف والعصا والمصحف .

والعقلى : هو أن التحلى بهما للنساء مباح من غير إسراف وخاتم الفضة كذلك للرجال فاشبه ثياب البدلة بجامع الابتذال والامتهان في شيء مباح فلا تجب فيه الزكاة إذ الزكاة لا تجب إلا في مال نام وهذا الحلى لا يبتذله وامتهانه ليس بنام فهو من الحوائج الأصلية .

وقد استند الأحناف إلى أحاديث كثيرة يقوى بعضها بعضها منها :

أولاً : ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم - وفي يدها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان ^(١) غليظتان من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أعطين زكاة هذا ؟ قالت : لا : قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة بسوارين من نار ؟ فخلعتهما وألقتهما إلى رسول الله ﷺ وقالت : هما لله ولرسوله) - قال النووي : إسناد هذا الحديث حسن - وقال أبو الحسن بن القطان : إسناده صحيح .

(١) مسكتان أى سواران من ذهب .

وثانياً : ماروى عن أم سلمة قالت : « كنت ألبس أو ضاحاً من ذهب فقالت : يا رسول الله . أكنز هو ؟ فقال : ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكى فليست بكنز » أخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط البخارى .

وثالثاً : ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : (دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى فى يدي فتخات ^(٢) من ورق فقال : ما هذا يا عائشة فقلت صنعتن أزين لك بهن يا رسول الله فقال : أتؤدين زكاتهن ؟ قلت : لا أو ماشاء الله . قال حسبك من النار) أخرج هذا الحديث فى المستدرک وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين .

فهذه الأحاديث فيها تهديد ووعيد لكل من يتحلّى من النساء والرجال بالذهب أو الفضة ولا يؤدى زكاته وكل فعل يترتب عليه مثل هذا الوعيد الشديد أو العقوبة الشديدة فهو حرام كما قرر ذلك علماء الأصول .

هذا وقد ناقش الأحناف ما استند إليه الأئمة الثلاثة فقالوا لهم إن الحديث ضعيف فقد قال : فيه البيهقي : لا أصل له وما روى عن جابر فهو قول له لا يصح الاحتجاج به فى مقابلة النصوص الصحيحة .

ثم قالوا لهم فى الدليل العقلي : إنه مردود لأن عين الذهب والفضة لا يشترط فيهما حقيقة الفناء ولا تسقط زكاتهما بالاستعمال - بدليل أن التحلى بهما لو زاد عن القدر المباح والمعتاد لوجب فيه الزكاة اتفاقاً - فلو كان

(١) الاوضح حلّى من الدراهم الصحاح .

(٢) فتخات بفتح الفاء والتاء والخاء حلقاء تلبس فى اليد والرجل من الورق أى من الفضة - ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة : حسبك من النار أى لولم تعذبى فى النار إلا من أجل هذا (وهو عدم أداء زكاته) لكفاك - وهو وعيد شديد لمن لم يؤد زكاة الحلّى .

الحلى مثل ثياب البذلة كما قلتم لما وجبت فيه الزكاة حتى ولو زاد الحلى عن الحاجة .

والذى يظهر بعد هذه المناقشة هو قوة مذهب الاحناف لقوة أدلتهم وضعف أدلة الخصم وأيضاً ما ذهب إليه الاحناف فيه مصلحة للتفكير ومنفعة له - والله أعلم .

ركاة العروض

العروض جمع عرض بفتح العين والراء : حطام الدنيا - وعرض بفتح العين وسكون الراء بوزن فلس هو كل شيء ما عدا الدراهم والدنانير فإنها تسمى عينا لا عرضا .

موقف الفقهاء من حكم الزكاة فيها

تجب الزكاة فى عروض التجارة مطلقاً سواء أكانت من جنس ما تجب فيه الزكاة كالسوائم أو لم تكن من جنس ما تجب فيه الزكاة كالثياب والخمير إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

الشرط الأول : النية المتصلة بعمل التجارة كالبيع والإجارة . فلو اشترى عبداً بنية الخدمة أو فرساً بنية الركوب أو جملاً بنية الحل عليه ثم نوى بعد ذلك التجارة فيها لا تجب زكاة التجارة لعدم اتصال النية بعمل التجارة - أما إذا نوى الانحجار فيها ثم شرع فى بيعها أو تأجيرها وجبت فيها زكاة التجارة لاتصال النية بعمل التجارة وهو البيع أو الإجارة وكذلك لو وهب لإنسان سيارة أو جل أو ملكهما بطريق الوصية أو الميراث ثم نوى التجارة لا تجب فيها زكاة التجارة لعدم تحقق الشرط وهو اتصال نية التجارة بعمل تجارى من بيع أو إجارة .

الشرط الثاني : أن تبلغ قيمة العروض التي يتجر فيها الإنسان نصاباً من الذهب أو الفضة (مائتي درهم أو عشرين ديناراً) فلو كانت قيمتها أقل من أحد النصابين لا تجب فيها الزكاة .

الشرط الثالث : أن يحول الحول على أموال التجارة - يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا زكاة في مال حتى يحول عليه الجول : وقد تقدم .

كيفية أداء زكاة التجارة

أموال التجارة يخرج صاحبها زكاتها إذا حال عليها الحول بأن يقومها فإذا بلغت قيمتها نصاباً من الفضة أخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وعن كل عشرين ديناراً أو مثقالاً نصف مثقال : استمع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسم لنا طريقة لإخراج الزكاة في العوض يقول : (يقومها فيؤدي عن كل مائتي درهم خمسة دراهم)

وتقوم هذه العروض بما هو أنفع للفقراء والمساكين فإن كان تقويمها بالذهب لا يبلغ نصاباً وبالفضة يبلغ نصاباً فإنها تقوم بالفضة احتياطاً لحق الفقراء وذلك لأن الزكاة عبادة والعبادة يجب الأخذ فيها بالأحوط كلما أمكن .

هل يشترط استمرار كمال النصاب من أول الحول إلى آخره

ذهب الإمام وصاحبه : إلى أن الشرط هو كمال النصاب في أول الحول وآخره ولا يضر نقصانه في وسط الحول وأثنائه فيشترط كمال النصاب في أول الحول لوجوب الزكاة على المكلف وشغل ذمته بها كما يشترط كماله في نهاية الحول لوجوب الأداء . أما نقصانه أثناء الحول بين أوله ونهايته فلا تأثير له في إسقاط الزكاة لأنه حالة بقا وهو لا يضر .

وذهب زفر إلى اشتراط : استمرار كمال النصاب من أول الحول إلى آخره وهو قول الإمام الشافعي في نصاب السوائم - وسند زفر في هذا هو أن سبب وجوب الزكاة ملك النصاب الحولي فإذا نقص أثناء الحول لم يحل الحول على كل النصاب فلم يتحقق سبب الوجوب في كل النصاب وقد أخرج زهر مال التجارة من هذا الشرط للحرج اللازم من تقومه كلها نقص أثناء الحول

هل تضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة

لتكميل النصاب فتجب الزكاة ؟

لاخلاف بين الفقهاء في ضم قيمة عروض التجارة إلى النقيدين من الذهب والفضة لتكميل النصاب حتى تجب الزكاة ؛ فمن كان عنده عروض تجارة بمائة وخمسين درهما مثلاً وعنده من الذهب أو الفضة ما يساوي خمسين درهما فيكون مجموع ما عنده في نهاية الحول هو نصاب من الفضة فيجب عليه خمسة دراهم . زكاة لهذا النصاب .

ولاخلاف كذلك في ضم قيمة عروض التجارة إلى مثلهما لتكميل النصاب كمن يملك غنماً وثيلاً ، كما أنه لاخلاف في عدم ضم السوائم إلى سوائم أخرى من خلاف جنسها كمن يملك بقرًا وغنماً وإنما الخلاف في ضم أحد النقيدين من الذهب والفضة إلى الآخر لتكميل النصاب فمن كان عنده خمسون درهما وعشرة مثاقيل تساوي مائة وخمسين درهما .

فقد قال فقهاء الأحناف بضم الذهب إلى الفضة لتكميل النصاب ووجوب الزكاة في نهاية الحول وقال الإمام الشافعي لا يجوز ضم أحدهما إلى الآخر مستنداً في ذلك إلى أنهما جنسان مختلفان حقيقةً وحكماً - أما حقيقةً فبالمشاهدة والحس . فكل إنسان يحكم بمشاهدته للذهب والفضة بأنهما جنسان مختلفان - وأما حكماً فإن الشرع قد فرق بينهما في الحكم فقال يجوز بيع

الذهب الفضة والعكس متفاضلين ولو كان جنساً واحداً لما جاز هذا البيع لأنه ربما فصار مثلها كمثل الإبل السائمة والغنم السائمة ولا يجوز ضم أحدهما للآخر اتفاقاً وأما فقهاء الأحناف فقد استندوا إلى ما روى عن بكير ابن عبدالله بن الأشج قال : د من السنة — أن يضم الذهب إلى الفضة لا يحجب الزكاة .

هذا وبعد ما اتفق علماء الأحناف على ضم الذهب إلى الفضة اختلفوا فيما بينهم في كيفية الضم هل هو بالأجزاء ^(١) أو بالقيمة ؟ فقال الإمام بالقيمة وقال أصحابه بالأجزاء وثمرة الخلاف يظهر فيما إذا كان عند شخص مائة درهم فضة وخمسة مثاقيل ذهب قيمتها مائة فعند الإمام يجب عليه الزكاة لأنه أصبح مالكا للنصاب من الفضة بعد ضم قيمة الخمسة مثاقيل وهي مائة درهم . وعند الصاحبين لا يجب عليه الزكاة لأن المائة درهم نصف نصاب الفضة والخمسة مثاقيل ربع نصاب الذهب فلم يتكامل عنده نصاب بعد الضم بالأجزاء ومن كان عنده عشرة مثاقيل ومائة درهم فإنهما يضمنان بالاتفاق عند حلول الحول . أما عند أبي حنيفة فلأن قيمة العشرة مثاقيل أكثر من مائة درهم تضم إلى المائة فيكون عنده أكثر من نصاب الفضة . وأما عند صاحبيه فلأن

(١) معنى الضم بالأجزاء أن يكون عند شخص من الذهب ربع نصابه ومن الفضة ثلاثة أرباع نصابها وبالعكس أو من أحدهما نصف نصاب ومن الآخر ربع نصاب وهكذا . فثلا لو كان عند شخص مائة درهم وعشرة دنانير حال عليها الحول وتساوى العشرة مائة وأربعين درهما . فعند الإمام تضم قيمة العشرة إلى المائة فيكون عنده مائتان وأربعون درهما زكاتها ستة دراهم خمسة للمائتين ودرهم الأربعين وعند الصاحبين الضم بالأجزاء فتضم المائة وهي نصف نصاب الفضة إلى العشرة وهي نصف نصاب الذهب فيكمل للنصاب فتجب خمسة فقط زكاتها .

العشرة مناقيل نصف نصاب الذهب والمائة درهم نصف نصاب الفضة فيكمل النصاب عندهما بالأجزاء .

ثم اختلفت الروايات في طريقة الأداء إلى الفقير فرواية أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة : تؤدى الزكاة من كل منهما : درهمان ونصف عن المائة درهم ، وربع مثقال عن العشرة مناقيل ، وهذا أقرب إلى العدالة :

وفي رواية ثانية عن أبي يوسف : أنه يقوم أحدهما بالآخر وتؤدى الزكاة من الذهب أو الفضة مع مراعاة ما هو أنفع للفقراء^(١) - والله أعلم بالصواب - .

العاشر

١ — معناه عند اللغويين ٢ — معناه عقد الفقهاء
٣ — شروط أهليته لهذا المنصب ٤ — مشروعيته
ودليلها ٥ — تاريخ المشروعية ٦ — سبب أخذ
العشر أو بعضه من التجار - وشروطه ٧ — إلفرق
بينه وبين المصدق في الزكاة ٨ - - مرور التاجر بخمر
أو خنزير - وموقف الفقهاء منه .

١ — معناه عند اللغويين : هو مأخوذ من عشر . القوم يعشرهم إذا
أخذ عشر أموالهم وهو من باب كتب .

٢ — معناه عند الفقهاء : هو من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ العشر
أو نصفه أو ربه من التجار المارين عليه .

٣ — شروط أهلية العاشر : أن يكون حراً مسلماً غير هاشمي قادراً
على حماية من يمر به من التجار .

٤ — مشروعيته ودليلها : هو مشروع بما ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه وظف عمر بن الخطاب عاملاً على الصدقات - ولما جاء عهد عمر
رضي الله عنه أراد أن يستعمل أنس بن مالك رضي الله عنه على هذا العمل
فقال له أنس : أتستعملني على المكس^(١) من عملك ؟ فقال عمر : أفلا ترضى
أن أقلدك ماقلديني رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

فهذا الدليل واضح في دلالة على مشروعية تنصيب العاشر ليأخذ العشر
من التجار .

(١) المكس هو الجباية . وهو ما يأخذه العشار أيضاً من التجار ، والماكس
العشار ومكس من باب ضرب .

٥ - تاريخ مشروعيته : لقد كان أخذ الصدقات وجمعها موكولا أمره إلى الإمام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما إلى أن جاء عهد عثمان فرأى أن يفوض أمر دفع زكاة الأموال الباطنة وهي أموال التجارة كما تقدم إلى التجار أنفسهم .

وأما الأموال الظاهرة التي هي السوائم فقد استمر أمرها موكولا للإمام ، والسبب في ذلك أن عثمان رضى الله عنه كره أن يطلع العشار وجامعوا الصدقات على مستور أموال التجار الباطنة ففوض أمر أدائها إليهم دفعاً للضرر عنهم .

٦ - سبب أخذ العشر أو بعضه من التجار : سبب أخذه هو حماية التجار والحفاظة عليهم وعلى أموالهم من اللصوص والمجرمين . فالحماية بالحمية ، بلا فرق بين الأموال الظاهرة والباطنة .

وما يأخذه العاشر من كل تاجر يختلف باختلاف ديانة التاجر المار ومقدار حاجته إلى الحماية .

فإن كان التاجر مسلماً : أخذ منه نصف عشر أمواله - وهو زكاة في حقه - ويصرف في مصارف الزكاة .

وإن كان ذمياً : أخذ منه نصف عشر أموال تجارته^(١) وذلك لأن حاجة الذمي إلى الحماية أكثر من حاجة المسلم فتضاعف المقدار عليه لهذا - وإظهاراً للصغار والذلة عليهم -

(١) هذا إن لم تعلم ما يأخذونه من تجارنا عندهم فإن علينا أخذنا مثله ، وإن اشتبه الأمر علينا أخذنا العشر وإن كانوا لا يأخذون شيئاً . لاناخذ من تجارهم شيئاً - وإذا علينا أنهم يأخذون من تجارنا الكل لاناخذ الكل مثلهم وإنما ترك لهم مقدار مايلزمهم مأمنتهم عافضة على عهد الامان بيننا وبينهم - راجع بجمع الانهر شرح ملتقى الابجوج ١ ص ٢٠٩ والهداية والعناية ج ١ ص ٥٢٤ وفتح القدير ،

وإن كان حريباً : أخذ منه العشر كاملاً بسبب أنه أخرج إلى الحماية والتأمين على نفسه وماله من الذمى لأن الذمى بدخوله تحت الذمة والعهد أصبح كأنه واحد من المسلمين . يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن أهل الذمة : لهم مالنا وعليهم ما علينا ،

أما الحربي : فليس بيننا وبينه عهد وهو أدنى رتبة من الذمى :-
وما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحريين من عشر ونصف عشر فليس بركة وإنما هو كالجزية ومصرفه مصرف الجزية .

شروط أخذ العاشر من التجار

لا يأخذ العاشر من التجار شيئاً إلا بالشروط الآتية :

أولاً : أن يبلغ مال تجارته نصاب الزكاة

وثانياً : أن يحول عليها الحول

وثالثاً : أن تكون خالية من الدين ومن الحوائج الأصلية

٧ - الفرق بين العاشر والمصدق ،

العاشر كما تقدم : هو من يقف للتجار على الطريق ليأخذ منهم العشر أو بعضه سواء أكان التاجر مسلماً أم ذمياً أم حريباً ، ولا يأخذ إلا من الأموال الباطنة وهى أموال التجارة .

أما المصدق أو الساعى : فهو يختص بجمع الزكاة من الأغنياء يسعى لهم ليأخذها منهم ... وهو يأخذ الزكاة من الأموال الباطنة (وهى أموال التجارة) والأموال الظاهرة (وهى السوائم) .

حكم اختلاف التاجر مع العاشر في شرط من هذه الشروط :

أراد العاشر أن يعثر مال التاجر الذي مر عليه فامتنع قائلاً :

إن تجارتي لم يحل عليها الحول . أو إن عليه ديناً ينقص النصاب أو أن المال لم يبلغ نصاباً . فالقول قول التاجر مع يمينه لأنه قد أنكر وجوب الحق عليه في هذا المال والقول قول المنكر مع يمينه وكذلك القول قوله مع يمينه لو طالبه العاشر فقال قد أديت الواجب على لعاشر آخر .

أما لو كان الخلاف بين المصدق والمزكي في الأموال الظاهرة ، السوائم ، فقال المزكي قد أديت بنفسى للفقراء أو مالى لم يبلغ نصاباً فالقول قول المصدق لأن الذى يتولى الأداء إلى الفقراء هو السلطان أو نائبه في الأموال الظاهرة ولا يملك المزكى أن ييطل حق السلطان في أداء الزكاة إلى الفقراء والمساكين -

هل يتكرر أخذ العاشر

بتكرر مرور التاجر عليه أثناء الحول ؟

لا يجوز للعاشر أن يأخذ من التاجر في الحول الواحد مرتين وذلك لأنه لما أخذ منه أولاً كان شرط حولان الحول متحققاً في المال - فلو أخذ منه مرة ثانية أثناء هذا الحول لكان أخذاً قبل حولان الحول على المال الباقي وهو لا يجوز هذا الحكم بالنسبة للمسلم والذى .

أما الحربى : فإن الأخذ منه يتكرر بتكرر عقد الأمان وتجدهد بيننا وبينه أما لو تكرر مروره من غير تجديد عقد الأمان فلا يأخذ منه العاشر شيئاً يبدل على ذلك . ماروى أن حربياً نصرانياً مر على عاشر عمر بفرس ليعمه وقيمته عشرون ألف درهم . فأخذ منه العاشر الفين ثم لم يتفق له بيعه فرجع ومر على العاشر عائداً إلى دار الحرب فطلب منه العاشر العشر مرة ثانية

فقال له الحرابي : إن أديت لك عشر الفرس كلها مررت بك لم يبق لي منه شيء !! فترك الحرابي فرسه عند العاشر . وجاء إلى عمر فوجده في المسجد مع أصحابه ينظر في كتاب . فوقف بباب المسجد وقال : يا عمر أنا الشيخ النصراني . فقال عمر : وأنا الشيخ الحنفي ما وراءك ؟ فقص عليه قصته . ثم عاد عمر إلى ما كان عليه فظن النصراني أنه لم يلتفت إلى ظلامته . فرجع وهو عازم على أداء العشر ثانياً . فلما انتهى إلى العاشر وجد كتاب عمر قد سبق وفيه . « إنك إذا أخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة أخرى . . . » - قال النصراني : إن ديناً يكون العدل فيه هكذا الخلق أن يكون - حقاً وأسلم في الحال :

٨ - « حكم مرور التاجر بخمر أو خنزير ،

في هذه المسألة أربعة مذاهب :

١ - مذهب الإمام أبي حنيفة : يعشر الخمر ولا يعشر الخنزير إلا لأنه لا يأخذ العشر أو نصفه خمرأ وإلما يأخذ من قيمته لأن المسلم ممنوع من تملك الخمر . وسند أبي حنيفة في هذا : أولا : ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال لعالمه في خمر أهل الذمة : « ولو هم يبيعها وخذوا العشر من أثمانها ، وثانياً : قال : إن أخذ العشر أو نصفه منهم إنما هو نظير الحماية والتأمين والمسلم يجوز له أن يحمي خمر نفسه لتحويلها إلى خل - ولا يجوز له أن يحمي خنزير نفسه إذ الواجب عليه أن يطلقه ويسيه إذا وصل إلى يده فن باب أولى إذا كان الخنزير لغيره .

٢ - مذهب الإمام الشافعي : لا يعشرهما حيث لا قيمة لهما عند المسلمين .

٣ - مذهب زفر : يعشرهما لاستوائهما في المالية عنده .

٤ - مذهب أبي يوسف التفصيل : فقال : إما أن يمر بخمر فقط

أو بخنزير فقط أو بهما معاً . فإن مر بأحدهما عشر الخمر دون الخنزير كما

قال أبو حنيفة وإن مر بهما معاً عشرهما كما قال زفر لأن الخنزير حينئذ أصبح تابعاً للخمر في حالة اجتماعهما ؟

خرج جماعة على الحاكم فأخذوا عشرهم العشر من التجار
فهل يأخذ منهم مرة ثانية عشر الإمام ؟

الجواب : نعم يأخذ منهم عشر الإمام ثانياً لأن التقصير جاء من قبل
التجار بسبب مرورهم على هؤلاء البغاة الخارجين على الحاكم .
أما إذا استولى هؤلاء الخوارج على الحكم في بعض البلدان ثم أخذوا
الزكاة من أهلها فلا يحق للإمام أن يأخذها من الأغنياء مرة ثانية لأن تقصير
الإمام وضعفه هو الذي شجعهم على أن يخرجوا عليه فلا ذنب للتجار لأنهم
دفعوا لمن ملك زمام الحكم بخلاف المسألة الأولى حيث لم يكونوا قد ملكوا
زمام الحكم فيها .

أحكام المعدن والركاز والكنتز

المعدن : مأخوذ من العدن وهو الإقامة - يقال عدن الشخص بالسكان
إذا أقام فيه . ومنه قول الله تعالى « جنات عدن » أى جنات إقامة ومركز
كل شيء معدنه - ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستترة في باطن الأرض من
يوم أن خلقها الله ؛ لذلك عرفه الفقهاء بأنه :

« المدفون في الأرض بفعل الخالق سبحانه وتعالى » .

والركاز : مأخوذ من قولك ركز فلان رمحاً أى غرزه ولهذا يطلق على
المعدن ركاز وعلى الكنتز ركاز لأن كل واحد منهما مركوز في الأرض أى
مثبت وهو شامل لما كان بفعل الخالق والمخلوق .

والكنتز : هو المدفون في باطن الأرض بفعل المخلوق .

أنواع المعادن المستخرجة من الأرض

هذه المعادن على ثلاثة أنواع : -

- ١ - نوع جامد يذوب وينطبع مثل الذهب ، والفضة . والحديد والرصاص والنحاس .
- ٢ - نوع جامد لا يذوب ولا ينطبع مثل الياقوت واللؤلؤ والمرجان . والكحل وسائر الأحجار .
- ٣ - نوع مانع وليس بجامد وذلك كالماء والقيز والنفط (البترول) .

موقف الفقهاء من هذه الأنواع

ذهب الإمام أبو حنيفة : إلى أنه لا يجب الخمس إلا في النوع الأول فقط

كالغنيمة سواء بسواء .

وذهب الإمام الشافعي : إلى أنه لا يجب شيء في الأنواع الثلاثة واستثنى

الذهب والفضة فقال بوجوب الزكاة فيهما وهي ربع عشر كل منهما على من استخرجهما من الأرض بشرط أن يبلغ المستخرج نصيباً وهو كما تقدم : مائتا درهم من الفضة وعشرون مثقالاً أو ديناراً من الذهب - ويؤدى المستخرج زكاته يوم استخرجهما ولا يشترط حولان الحول لأن اشتراط الحول لتسمية المال ، والذهب والفضة ناميان بطبعهما وأيضاً هما مستخرجان من الأرض كالزروع والثمار ولا يشترط في الزرع والثمار حولان الحول .

وقد استدل الإمام الشافعي على عدم وجوب شيء في هذه الأنواع الثلاثة

بما يأتي : -

أولاً : بما ووى عن مالك في الموطأ أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع

بلال بن الحارث المزني معادن القبلية^(١) فتلك المعادن لا يؤخذ منها شيء إلى اليوم إلا الزكاة .

وثانياً : قال : إن هذه المعادن ماعدا الذهب والفضة مباحة لكل من تمتد يده إليها فهي كالحطب والحشيش والكلا^١ يباح تملكها لكل من تسبق يده إليها . واستدل الإمام أبو حنيفة : بالكتاب الكريم والسنة النبوية والمعقول . أما الكتاب : فقوله تعالى « واعلموا أنما غنتم من شيء فإن لله خمسة » ولاشك في أن الغنيمة صادقة على هذه المعادن من النوع الأول بسبب أن الأرض وما في باطنها من المعادن كانت في الأصل تحت يد الكفار وقد أوجف عليها المسلمون بخيلهم وركابهم فكانت في معنى الغنيمة لهذا . وأما السنة : (١) فيما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس »^(٢) ،

(١) القبلية بفتح القاف والباء نسبة إلى قبل وهي من ناحية ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام .

(٢) قال النووي والشافعي في شرح البخاري : العجماء : هي البهيمة سميت بذلك لعدم نطقها . ومعنى جبار أي هدر والمعنى أن البهيمة تنقلت من يد صاحبها فتقتل إنساناً أو ت تلف مالا فجنايتها هدر لاشيء فيها ولاغرامة على صاحبها - والبئر جبار يستأجر الرجل من يحفر له بئراً فينهار على الأجير فيهلك فيه . فلا ضمان على المستأجر . أو لو حفر إنسان بئراً في الصحراء ليستقي منه المارة فوقع فيه إنسان فهلك فلا ضمان على الحافر لأنه جبار ؛ والمعدن جبار أي يستأجر الإنسان من يحفر له معدناً فينهار عليه فلا ضمان على المستأجر ؛ راجع حياشية الشلبي هامش الزيلعي ج ١ ص ٢٨٨ ، وجبار بوزن غبار معناه الهدر يقال ذهب دمة جباراً أي هدرها وفي الحديث المعدن جبار أي إذا انهار على من يعمل فيه فهلك لم يؤخذ به مستأجره انتهى من مختار الصحاح للرازي .

ووجه الدلالة أن الركاز فيه الخنس وهو يعم المعدن والكثرة فكان
إيجاباً للخمس في كل من الركاز والمعدن . فإن قيل : إن الحديث ناطق بأن
المعدن جبار يعني لا شيء فيه .

قلنا ليس معناه أن ما يخرج من المعدن جبار . وإنما المعنى أن الإنسان
لو استأجر شخصاً ليحفر له حفرة رجاء أن يجد فيها معدناً فمات في الحفرة
فلا ضمان على المستأجر يعني جبار - وقد أوضحنا تفسير أجزاء الحديث
في الهامش .

٢ - وبما روى عن أبي هريرة أيضاً رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : « في الركاز الخنس قيل وما الركاز ؟ يا رسول الله . قال :
الذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت . رواه البيهقي » .

٣ - وبما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وفي السيوب^(١)
الخنس » والسيوب هي عروق الذهب والفضة تحت الأرض .

ووجه الدلالة من هذين الحديثين ظاهر في أن ما فيه الخنس هو الذهب
والفضة وهما من النوع الأول .

وأما الدليل العقلي فحاصله : أن الأرض كانت أصلاً في أيدي الكفار
فاستولى عليها المسلمون بطريق القهر والغلبة فكانت غنية وفي الغنائم الخنس .

مناقشة الأحناف للإمام الشافعي

ناتش الأحناف دليل الإمام الشافعي فقالوا : إن حديث معادن القبيلة
ضعيف وليس أدل على ضعفه من طعن ابن عبد البر فيه حيث قال : إنه
حديث منقطع وقول أبي عبيدة في كتاب الأموال : ومع انقطاعه ليس فيه

(١) السيوب بكسر السين المشددة وضم الياء .

أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك . فالظاهر بعد هذه المناقشة التي ظهرت فيها أدلة الأحناف قوية وأدلة الإمام الشافعي ضعيفة هو رجحان مذهب الأحناف في وجوب الخمس فيما يستخرجه الإنسان من معادن النوع الأول والأربعة أخماس لمن استخرجها سواء وجدت في أرض عشيرة أو خراجية . وسواء أكان الواجد لها مسلماً أم كافراً حراً أم عبداً ذكراً أم أنثى .

حكم المعدن يجده الإنسان في داره

ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنه لا شيء فيما يجده الإنسان في داره من المعادن .

وذهب أصحابه : إلى القول بوجوب الخمس لبيت المال والأربعة أخماس لمن وجده .

استند الإمام : إلى أن المعدن جزء من الأرض مركب فيها وأرض داره لا تسمى عشيرة ولا خراجية — والخمس لا يجب إلا في أرض يؤخذ منها العشر أو أرض يؤخذ عليها الخراج .

واستند أصحابه : إلى إطلاق الحديث السابق وهو قوله صلى الله عليه وسلم « وفي الركاز الخمس » فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين معدن يوجد في دار أو أرض عشيرة أو خراجية ^(١) .

(١) الأرض العشيرة هي كل أرض فتحها المسلمون صلحاً (بغير قتال) وأسلم أهلها عليها أو فتحها المسلمون عنوة وقهراً وقسمت بين الغائبين . فهذه الأرض يأخذ الحاكم من أهلها عشر ما تخرجه هذه الأرض من زروع وثمار أو نصف العشر كما سيأتي :

==

حكم المعدن يحده الإنسان في أرض يملكها

إذا وجد الإنسان معدناً في أرضه ففيه روايتان عن الإمام أبي حنيفة :

الرواية الأولى : رواية الأصل — لا يجب فيه شيء وكله لمن وجده .

الرواية الثانية : رواية الجامع الصغير — يجب فيه الخمس .

الفرق بين معدن الدار ومعدن الأرض

الفرق هو أن أرض الدار ليست عشرية ولا خراجية وأما الأرض فهي عشرية أو خراجية .

حكم الكنز

الكنز كما تقدم هو المدفون من المعادن في باطن الأرض بفعل الإنسان

وحكمه : أنه إذا وجده إنسان في داره أو أرضه ففيه الخمس باتفاق الفقهاء

ذهباً كان المعدن أو فضة أو غيرها — هذا إن كان المعدن خالياً من نقوش عليه تدل على أنه معدن إسلامي أو جاهلي .

فإن كانت عليه نقوش جاهلية كصورة صنم أو اسم من أسماء آلهتهم فإنه يخمس باتفاق خمسة لبيت المال والأربعة أخماس لمن وجده .

= وأما الأرض الخراجية : فهي كل أرض فتحت عتوة وأقر أهلها عليها

أو صالحهم الإمام على البقاء فيها ويفرض الخراج عليها (وهو جزء من المال مقدر يؤدونه للإمام عن رقة الأرض كل عام . فالأرض ملك للمسلمين والكفار بمنزلة المستأجرين لها . فكل الخراج مثل الاجرة يجب أداؤه للإمام كما يجب تأدية الاجرة لمالك الأرض ولو لم تخرج الأرض شيئاً) .

وإن كانت عليه نقوش إسلامية كشهادة أن لا إله إلا الله أو اسم محمد رسول الله فحكمه أنه لفظة يجب على من وجده أن يعرفه ويعلن عنه مدة طويلة بحيث يظن أنه لو كان له صاحب أظهر فإن لم يظهر له صاحب يتصدق به على نفسه إن كان فقيراً أو على غيره إن غنياً ، وله أن يحتفظ به أبداً ولا يتصرف فيه ، هذا الذي تقدم حكم الكنز إذا وجده الإنسان في داره أو أرضه .

أما إن وجده في أرض غيره : فقد اختلف الفقهاء .

فذهب أبو يوسف إلى القول بوجوب الخمس للفقراء والأربعة أخماس لمن وجده مالكا كان الواجد أو غير مالك . لأن هذا المال يدخل تحت قسمة الغنائم فبقي مباحا فيكون لمن سبقت يده إليه كآلو وجده في أرض مباحة غير مملوكة .

وذهب أبو حنيفة محمد : إلى أن الكنز حق لمن ملكه الإمام الأرض أول الفتح الإسلامي لأن يده سبقت إليه فيملك ظاهر الأرض وباطنها . ومثله كمثل من اصطاد سمكة في بطنها درة فإنه يملك الدرة ^(١) بملكه السمكة ، هذا إن عرف أول شخص ملكه الامام هذه الأرض بعد الفتح الاسلامي فإذا لم يعرف صرف الكنز إلى أقصى مالك في الاسلام أو ذريته .

وقيل يوضع في بيت المال ،

دخل مسلم دار الحرب بأمان فاستخرج معدنا

إن وجد المعدن في دار مملوكة لأحدهم : يجب عليه رده إليهم ولا يأخذه

(١) الدرر بضم الدال المشددة وفتح الراء المشددة كذلك - وهي التولوة والجمع در ، ودرات ودرر .

لنفسه حتى لا يتهم بالعدو ونقض العهد وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« في اليهود وفاة لا غدر » .

وإن وجده في صحرائهم : فهو ملك له لأن الصحراء ليست مملوكة لأحد
على الخصوص فلا يعد غدرأ أو نقضاً للعهد . ولا خمس فيه لأن الخمس إنما
يجب فيما يكون غنيمة . أو في معناها وهذا المعدن ليس كذلك .

أما لو دخل حربى : دارنا بأمان فوجد معدناً أو ركازاً فهو لنا مطلقاً
سواء وجده في صحراء أو دار - والفرق بين مستأمنهم ومستأمننا أن دار
الإسلام دار أحكام فتعتبر فيها اليد الحكيمية على ما يوجد - وأما دار الحرب
فليست بدار أحكام فالمعتبر فيها اليد الحقيقية والفرص عدمها ؟

النوع الثانى من المعادن

النوع الثانى : وهو كل جامد لا يذوب ولا ينطبع . ومثاله الكحل
والزرنخ . والجص .

وحكمه : أنه لا شئ فيه وكله لمن وجده أو استخرجه .

وسند الفقهاء فى ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا خمس فى الحجر »
وقد أخرج ابن أبى شيبه عن عكرمة « ليس فى حجر اللؤلؤ ولا حجر
الزمرد زكاة إلا أن تكون للتجارة » .

حكم الزئبق

فى الزئبق قولان لأبى حنيفة :

القول الاول : فيه الخمس وقد أخذ به محمد بن الحسن الشيبانى .

والقول الثانى : لا شئ فيه . وقد أخذ به أبو يوسف .

وحكى عن أبى يوسف أنه قال : كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول :
لا خمس فى الزئبق . فلم أزل أناظره وأقول : هو كالرصاص إلى أن رجعت
ثم رأيت أنا أن لا شئ فيه فقلت به ؛

حكم المعادن المستخرجة من البحار

ما يستخرج من البحار كالؤلؤ والعنبر والمرجان فيه مذهبان :
مذهب أبى حنيفة ويمجد : لا شئ فيه .

ومذهب أبى يوسف : فيه الخمس وفى كل حليه تستخرج من البحر وقد
وجه أبو حنيفة مذهبه بأن الخمس لا يجب إلا فيما يرد عليه القهر والغلبة
وقهر البحر لم يرد عليه القهر والغلبة فلم يقع فى أيدى الكفار فى يوم من
الأيام حتى يمكن أن نلحقه بالغنيمة .

وأما أبو يوسف : فقد وجه مذهبه بما روى عن عمر رضى الله عنه أنه
أخذ الخمس من العنبر فقد روى أن يعلى بن أمية كتب إلى عمر بن الخطاب
رضى الله عنه يسأله عن عنبرة وجدت على ساحل البحر . فكتب إليه عمر
فى جوابه : إنه مال الله يؤتیه من يشاء وفيه الخمس ، قال فى النهاية : هذا الذى
ذكر أبو يوسف يصاح حجة فى العنبر لا فى اللؤلؤ إلا أن صاحب الفوائد
الظهيرية ذكر أن الذى سأله عمر إنما سأله عن العنبر واللؤلؤ يستخرجان
من البحر فقال : فيهما الخمس :

النوع الثالث من المعادن

النوع الثالث : وهى المعادن السائلة كالقير والنفط وأمثالها وهذه لا شئ
فيها اتفاقاً قياساً على الماء يستخرجه الإنسان من باطن الأرض ليشرب
منه ويسقى أنعامه لا شئ فيه فكذا هذا .

مصرف الخمس

مصرف الخمس من المعادن المستخرجة هو مصرف خمس الغنيمة في قوله تعالى : « واعلموا إنما غنمتم من شيء فإن لله خمس وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، بذلك قال الأئمة أبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في رواية عن كل منهما :

وروى عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني : أنه يصرف إلى حملة القرآن وذوى المرض وكتبة الأمراء ودواب البرد ^(١) ومذهب الإمام الشافعي : يصرف في مصارف الزكاة قياساً على الزروع .

زكاة الزروع والثمار

والكلام عليها يتناول النقاط الآتية :

دليل مشروعيتها - أصناف الزروع والثمار المتفق على أخذ الزكاة منها والمختلف فيه . نصابها وموقف الفقهاء منه - المقدار الواجب لإخراجه من الزروع والثمار - وكيف تقدره ؟ موقف الفقهاء من تقدير النصاب فيما لا يوسق كقصب السكر والقطن والزعفران - هل في الحطب والحشيش والقصب الفارسي زكاة .

١ - دليل مشروعيتها

هذه الزكاة مشروعة : بالكتاب . والسنة :

أما الكتاب : فأولا قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ^(٢) .

(١) في مختار الصحاح قال : قال الأزهري : قيل لدابة البريد بريد لسيره في البريد والبريد في المسافات فرسخان أو اثنا عشر ميلا .

(٢) سورة البقرة .

وثانياً : قوله تعالى : (وهو الذى أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرومان مثسابها وغير مثسابه . كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده) (١) .

وجه الدلالة من هاتين الآيتين على مشروعية هذه الزكاة هو أن فى الآية الأولى أمر من الله لعباده بالإتفاق بما يخرججه الله لنا من الأرض . وكل أمر للوجوب مالم يوجد صارف يصرفه إلى غير الوجوب ولا صارف . فالإتفاق بما يخرججه الله لنا من الأرض واجب - والزكاة تسمى نفقة كما فى قوله سبحانه (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) فزكاة الخارج من الأرض بناء على هذا مشروعة على صفة الوجوب .

وفى الآية الثانية : أمر منه كذلك سبحانه بإيتاء حق الخارج من الأرض يوم حصاده (أى يوم جنى ثماره) والحق المطلوب لإيتاؤه هنا هو الزكاة كما فسرهما ترجمان القرآن عبد الله بن عباس ، فقال : حقه زكاته المفروضة أو العشر ونصف العشر .

وأما السنة الواردة فى مشروعية هذه الزكاة فكثيرة منها : (ما روى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً (٢) العشر وفيما سقى بالنضح .

(١) سورة الانعام .

(٢) العثرى : بفتح العين المهملة والثاء المثناة وكسر الراء وتشديد الياء هو النبات الذى يشرب بمروقه من غير سقى - لانه عثر على الماء . كما قال الخطابي .

(٣) النضح بفتح النون المشدودة وسكون الضاد هو السانية ، والسانية هى البعير يستقى به الماء من البئر ويقال له الناضح .

نصف العشر ^(١) - رواه البخارى .

وجه الدلالة من هذا الحديث على المشروعية : هو أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لنا المقدار الذى يؤخذ من الزروع والثمار وهو العشر مما يسقى بماء المطر . ونصف العشر مما يسقى بالآلات والإبل والبقر والأنعام .

٢ - أصناف الزرع والثمار المتفق

على أخذ الزكاة منها والمختلف فيه

الزرع والثمار التى تخرج من الارض صنفان :

١ - صنف له ثمرة تبقى وتدخر بطبعها - ومثاله القمح والشهير والذرة والعدس والبلح والزبيب .

٢ - وصنف له ثمرة لا يمكن أن تبقى ^(٢) وتدخر بطبعها بل تبقى بعلاج وإضافة مواد إليها .

ومثاله - التفاح . والكثيرى . والخوخ . والخضروات وهكذا .

موقف الفقهاء من زكاة هذين الصنفين

اتفق الفقهاء من الأحناف على وجوب العشر أو نصفه فى الصنف الأول واختلقوا فى وجوبهما فى الصنف الثانى .

(١) والسبب فى أخذ العشر مما سقى سيجاً ونصفه مما سقى بالآلات هو أن الزروع التى يتحمل صاحبها فى سقيها متاعب ونفقات يؤخذ منها نصف عشرها وما لا يتحمل فى سقيها نفقات يؤخذ منها عشرها . وهذا من رحمة الله بعباده المزارعين راجع فى ذلك - سبل السلام ج ٢ ص ١٧٧

(٢) حد البقاء كما قدره الفقهاء سنة على الأقل من غير علاج وإضافة مواد إليها كمنفذ البطيخ والتفاح فى التلجيات مثلاً .

فذهب أبو حنيفة إلى القول بالوجوب - وذهب الصحابان إلى القول بعدم الوجوب .

الأدلة

استدل الإمام أبو حنيفة : أولاً . بعموم قوله تعالى (انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض) فقوله سبحانه « وما أخرجنا » عام يقتناول ماله ثمرة تبقى . وما ليس له ثمرة تبقى . وثانياً : بما أخرج البخارى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً للعشر . وفيما سقى بالتضج نصف العشر) .
ووجه الدلالة فيه : أن قوله صلى الله عليه وسلم « فيما سقت السماء » عام يشمل ما يبقى وما لا يبقى .

واستدل الصحابان . بما روى عن عطاء بن السائب قال : أراد عبد الله ابن المغيرة أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة . من الخضروات صدقة . فقال له موسى بن طلحة : ليس لك ذلك : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول (ليس في ذلك صدقة) أخرج هذا الحديث الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظه . (وأما القناء والبطيخ والرمان والقصب ^(١) فعمفو عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وقد ناقش أبو حنيفة هذا الحديث فقال : إن علماء الجرح قد ضعفوه . فقال الحفاظ . وفيه ضعف وانقطاع وقال فيه الترمذى : ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . يعنى فى الخضروات فتبين من هذه المناقشة ضعف (١) القصب بفتح القاف وسكون الصاد هو الرطبة وهى كل مالا ساق له من الخضروات كالقرع والقيث والبطيخ والنبطاطا وأمثالها . والقيث بكسر القاف وفتح التاء المشددة .

مذهب الصاحبين ورجحان مذهب الإمام في وجوب الزكاة في كل ما تخرجه الأرض من الزروع والثمار بلا فرق بين خضروات وغيرها - والله أعلم -

٣ - نصاب هذه الزكاة وموقف الفقهاء منه

ذهب إلى عدم اشتراط النصاب أبو حنيفة وقال بوجوب الزكاة في قليل ما تخرجه الأرض وكثيره .

وذهب الصاحبان إلى اشتراط النصاب

استدل الإمام : بمجموعات النصوص من الكتاب الكريم والسنة النبوية ف قوله تعالى (وءلا أخرجنا لكم من الأرض وقوله سبحانه (وآتو حقه يوم حصاده) وقوله صلى الله عليه وسلم (فيما سقت السماء والعشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر) ف هذه النصوص كلها لم تقدر نصاباً (١) ولم تفرق بين قليل أو كثير في وجوب الزكاة .

واستدل الصاحبان : بما روى عن أبي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ليس فيما دون خمسة أوساق (٢) من تمر ولا حب صدقة - رواه أحمد ومسلم والنسائي ولفظ مسلم : من ثمر د بالثاء المثلثة ،

(١) وكما لا يشترط النصاب لا يشترط حولان الحول وتجب هذه الزكاة على المدين وعلى الصغير والمجنون وتجب كلها أخرجت الأرض حتى لو أخرجت زرعاً وثماراً مرتين في السنة أو ثلاثاً وجب العشر أو نصفه في كل مرة .

(٢) الحديث في نيل الاطار ج ٤ ص ١٤١ والاوزاق جمع وسق بفتح الواو وكسرها . والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث - وقال الداودى معياره الذى لا يختلف أربع حفنات بكفى الرجل الذى ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما : قال صاحب اللقاموس بعد حكايته لهذا القول : وجريت ذلك فوجدته صحيحاً .

وجه الدلالة : أن هذا الحديث صريح في اشتراط النصاب فيما تخرجه الأرض من زروع وثمار . فقوله : ليس فيما دون خمسة أوساق يدل دلالة واضحة على أن الخارج القليل الذي هو أقل من خمسة أوسق لازكاة فيه . ولا نجب إلا إذا بلغ الخارج كيلا معيناً وهو خمسة أوسق .
وأيضاً قوله في الحديث ، صدقة ، يتعين أن يكون زكاة الزروع والثمار وهو العشر أو نصفه ولا يصح أن يكون زكاة التجارة لأنها نجب في القليل والكثير من غير اشتراط خمسة أو غيرها بل تقدر قيمتها فضة أو ذهباً كإسيافى .
وقد ناقش الإمام هذا الحديث فقال : إن المراد منه زكاة التجارة بدليل أن العرب كانوا يتبايعون بالأوساق وقيمة السوق يومئذ أربعون درهما فتكون قيمة الخمسة أوسق مائتى درهم وهو نصاب الزكاة في أموال التجارة .
فالظاهر هو ماذهب إليه الإمام من عدم اشتراط النصاب في هذه الزكاة لأن عمومات النصوص من الكتاب والسنة تؤيد ذلك وتسانده . والله أعلم بالصواب .

٤ — المقدار الواجب إخراجه

من الزروع والثمار وكيف تقدره ؟

اتفق فقهاء الأحناف على أن المقدار الواجب إخراجه زكاة من الزروع والثمار هو العشر فيما سقى بمياه الأمطار ، ونصف العشر فيما سقى بمياه الآبار والعيون بواسطة الدواب . والآلات .

إلا أن الإمام لا يشترط النصاب وصاحبه يشترطان النصاب وقد تقدم بيانه والقول الراجح فيه .

هذا هو المقدار الواجب إخراجه . أما كيف تقدره ؟ وهل بعد رفع المصاريف أو قبله ؟ اتفق علماء الأحناف كذلك على أن تقدير العشر أو نصفه قبل رفع المصاريف كأجرة العمال . وكرى الأنهار وأجرة نقل

الزروع لدياسه ونفقة الحصاد والتذرية وغير ذلك والسبب في هذا هو أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بتفاوت الواجب بناء على تفاوت المؤنة فقال : ما سقته السماء فففيه العشر . وما سقى يغرب (١) ففيه نصف العشر — فكان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسب حساب المصاريف بتقدير نصف العشر . فلو رفعنا المصاريف بعد ذلك لترتب عليه عدم التفاوت بين ماسقته السماء وما سقى بالبقر والآلات . وبيان ذلك : لو أن الخارج فيما سقته السماء عشرون إردباً مثلاً فعشرها إردبان ، ولو أن الخارج فيما سقى بالآلات أربعون إردباً وكانت المؤن والمصاريف عشرين إردباً فتصاف العشر من الأربعين يساوى ، إردبين فلم يكن هناك تفاوت بين ماسقى بالسماء وما سقى بالآلات وفي هذا مخالفة ظاهرة لما نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهي لا تجوز ؛ هذا ، وأما التبن الناتج من دياس القمح والشعير والبقول مثلاً فلا زكاة فيه — وكذلك سعف النخل الذى هو ورق الجريد وتتخذ منه المراوح لا زكاة فيه — والسبب فى ذلك : أن زكاة الزروع والثمار لا تجب إلا فيما يقصد بزراعته أو بغرسه تنمية الأرض وهذه لا يقصد بها ذلك لأن المقصود إنما هو الحب من الزروع والبلح من غرس النخل .

٥ - موقف الفقهاء من تقدير النصاب فيما لا يوسق

مالا يوسق أى مالا يكال من الزروع كالقطن ، والزعفران وقصب السكر ،

موقف الصاحبين القائلين باشتراط النصاب فى هذا النوع .

بعد ما اتفق الصاحبان على اشتراط النصاب وعلى تقديره فيما يوسق من القمح والشعير ، اختلفا فى كيفية تقدير النصاب فيما لا يوسق ،

(١) الغرب الدلو الكبير ، والدالية : الدولاب أو المنجنون تديره البقرة والسائية نفس الناقة أو البقرة يسقى عليها :

فذهب أبو يوسف : إلى تقدير النصاب فيما لا يوسق من هذه المذكورات بقيمة خمسة أوسق فإذا بلغت قيمة القطن أو الزعفران أو القصب الناتج من الأرض قيمة خمسة أوسق من أدنى شيء يوسق كالذرة والعدس والقول مثلا وجب فيه العشر أو نصفه .

ووجه نظر أبي يوسف في هذا : هي أنه لما لم يمكن تقديرها بالأوسق قدرناها بالقيمة كما في زكاة التجارة .

وذهب محمد : إلى تقدير النصاب فيها إذا بلغ خمسة أعداد من أعلى ما يقدر به نوعه فتلا . القطن يقدر بالحل فنقول : إذا بلغ الخارج من القطن خمسة أحمال وكل حمل ثلاثمائة من والمن رطلان — فيكون النصاب بالتقدير الحسابي هكذا ه أحمال في ٣٠٠ من = ١٥٠٠ من وكل من رطلان = ٣٠٠٠ رطل وإذا قلنا إن القنطار يساوي ١٠٠ رطل يكون النصاب بالقناطير = $\frac{٣٠٠٠}{١}$ = ٣٠ قنطاراً عند محمد وكذلك في الزعفران وقصب السكر فإذا بلغ هذا النصاب ففيه العشر أو نصف العشر .

هل في غسل النحل زكاة ؟

عند الإمام أبي حنيفة : يجب فيه العشر قليلا كان العسل أو كثيراً .

وعند أبي يوسف : يجب إذا بلغ ما قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوسق كما تقدم في القطن وغيره .

وعند محمد : يجب إذا بلغ الخارج خمسة أفراس (والفرق بسكون الراء وقد نفتح) والجمع فرقان — مكيال معروف بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ستة عشر رطلا .

وذهب الإمام الشافعي : إلى أنه لا يجب في العسل شيء مستنداً في هذا إلى دليل عقلي حاصله : إن العسل متولد من الحيوان لا من الأرض وكل متولد من الحيوان لا من الأرض لا يجب فيه عشر فالعسل لا يجب فيه العشر ، ونظيره الإبريسم ^(١) وهو حرير دود القز لا شيء فيه اتفاقاً فكذا هذا .

أما سند علماء الأحناف على وجوب العشر في العسل فهو السنة - والعقل أما السنة : فما رواه أبو سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن : (إن في العسل العشر) . وأما الدليل العقلي : فهو أن النحل يقتاول من النوار والثمار وفيها العشر فكذا فيما يتولد منهما قال تعالى : (ثم كلى من كل الثمرات) .

وقد ناقش علماء الأحناف دليل الشافعي فقالوا : إن دود القز يتغذى بالأوراق ولا عشر فيها فكذا ما تولد منها وهو حرير الإبريسم بخلاف العسل فتولد من امتصاص النحل للأزهار والثمار .

هل في الحطب والحشيش والقصب الفارسي ^(٢) زكاة ؟

الحشائش التي تنبت في الأراضى والبساتين بطبعها من غير أن يزرعها أحد وكذلك سائر النباتات المباحة كالكلأ والحطب لا شيء فيها اتفاقاً — وذلك لأن سبب وجوب العشر أو نصفه هو قصد تنمية الأرض بالزراعة

(١) الإبريسم : بفتح السين وضمها — الحرير . كما في القاموس المحيط .

(٢) القصب كل نبات كان ساقه أنابيب وكعوباً والكعب العقدة والأنبوبة ما بين الكعبين ، وأنواع القصب الفارسي وهو ما تتخذ منه الأقلام .

فيها — وهذه الحشائش لا يقصد بها تنمية الأرض بل لأنها تنقي من الأرض وترعى بعيداً عنها لأن بقاءها يضر بالزراعة ويضعف الأرض .

أما لو قصد إنسان تنمية الأرض بها كأن جعل أرضه منبتاً للحشيش . أو مقصبة بأن زرع فيها القصب الفارسي أو مشجرة بأن زرع فيها بعض الأشجار من الكلال المباح بقصد أن يقطع منه ويبيع فإن فيه العشر أو نصفه .

مصارف الزكاة

ما تقدم من حكم زكاة السوائم والأموال وعروض التجارة يجب أدائه وصرفه إلى مستحقيه الذين بينهم الله سبحانه في قوله : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) فهذه ثمانية أصناف في هذه الآية الكريمة .

ولا خلاف بين الفقهاء في أن الزكاة مقصورة عليهم لا تتعداهم إلى غيرهم ، وإنما خلافهم في أمرين :

الأول : هل يجوز الاقتصار في صرفها إلى بعضهم أو لا بد من صرفها إلى الجميع إن وجدوا ؟

الثاني : هل سهم المؤلفة قلوبهم باق إلى عصرنا هذا ؟ أم سقط بعزة الإسلام وقوته ؟ . وإليك بيان كل خلافة وموقف الفقهاء منها والقول الراجح فيها .

الخلافة الأولى

ذهب فقهاء الأحناف : إلى جواز الاقتصار على بعض الأصناف الثمانية في صرف الزكاة مع وجود الأصناف كلها إذا رأى الإمام ذلك — وهو مذهب الإمامين مالك وأحمد .

وذهب الإمام الشافعي : إلى إنه لا يجوز صرفها إلى بعضهم مع وجود الأصناف كلها .

سبب اختلافهم : وسبب اختلافهم هنا هو معارضة اللفظ للمعنى ، فإن اللفظ في قوله تعالى للفقراء وما عطف عليه يقتضى القسمة بين جميعهم بحيث لا يصح إعطاء البعض وترك البعض الآخر وذلك لأن اللام في « للفقراء » وما عطف عليه ، للاستحقاق فيكون المعنى : كل صنف له حق ثابت في الزكاة لا يسقط إلا برضاه .

وأما المعنى : فإنه يقضى بأن تصرف الزكاة للمحتاجين سداً لحاجتهم فكأن الله حين ذكر هؤلاء الأصناف قال هم المحتاجون للزكاة لأنهم شركاء فيها إستمع إلى ترجمان القرآن عبد الله بن عباس ^{رضي} يوضح لنا هذا المعنى فيقول : « إن المراد بيان المصارف فإلى أيها صرفت أجزأك كما أن الله تعالى أمرنا باستقبال القبلة » الكعبة ، فإذا استقبلت جزءاً منها أجزأك ، فأخذ علماء الأحناف ومن معهم بمعنى اللفظ . وتمسك الشافعي بظاهر اللفظ : وإليك أدلة كل :

استدل علماء الأحناف : بقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن (فإن هم أطاعوك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم .

ووجه الدلالة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر معاذاً برد جملة الزكاة على الفقراء وهم صنف واحد من الثمانية أصناف . فدل ذلك على جواز دفعها إلى البعض ولو كان صنفاً واحداً .

واستدل الإمام الشافعي : بما روى عن زياد بن الحارث الصدائي قال : تبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته . فأتى رجل فقال : أعطني من

الصدقة : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك (١) - رواه أبو دواء .

ووجه الدلالة من هذا الحديث : هو أن قول النبي صلى الله عليه وسلم : فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك يدل على أن الزكاة حق ثابت لكل صنف من الثمانية .

وقد ناقش الأحناف ومن معهم هذا الدليل للإمام الشافعي فقالوا : إن مذهب الشافعي مبني على أخذ الحكم من ظاهر الحديث وترك لمعناه — مع أن العبرة في أخذ الأحكام الشرعية إنما هو للمعاني لا للألفاظ — وتفسير جبر الأمة عبد الله بن عباس للآية الكريمة يؤيد هذا . فقد تقدم قوله : « إن المراد بيان معنى مصارف الزكاة فأى أيها صرفت أجزأك » فالظاهر بعد هذه المناقشة ورد دليل الشافعي وبيان أن المراد المعنى لا اللفظ كما فسره عبد الله بن عباس هو رجحان ما ذهب إليه الأحناف ومن معهم في جواز صرف الزكاة إلى بعض الأصناف الثمانية ولو كان هذا البعض صنفاً واحداً — والله أعلم .

الخلافية الثانية

قبل بيان موقف الفقهاء من هذه الخلافية يحسن أن نذكر نبذة عن المؤلفات التي لهم فنقول والله المستعان المؤلفات التي كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث أنواع :

(١) تل الاوطار ج ٤ ص ١٧١ — وفي القاموس — وصداء على وزن غراب حتى بالين منهم زياد بن الحارث الصدائي .

١ - نوع كان يتألفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلموا ويسلم قوسهم تبعاً لهم .

٢ - ونوع أسلموا ولكن إسلامهم ضعيف فكان يعطيهم من الزكاة تثبيتاً لهم على الإسلام وتقوية ليقينهم .

٣ - ونوع كان يعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الزكاة خشية أن يكبههم الله في النار ودفعاً لشركهم عن الإسلام مثل الأقرع بن حابس . والعباس بن مرداس وكانا هما وأمثالهما من رؤساء قريش - ويروى عن ابن عباس : أن قوما كانوا يأتون النبي صلى الله عليه وسلم . فإن أعطاهم مدحوا الإسلام وقالوا هذا دين حسن وإن منعهم ذموا وعابوا ^(١) .

موقف الفقهاء من بقاء سهمهم وعدم بقائه

ذهب فقهاء الأحناف إلى أن سهمهم قد سقط ولا وجود له فالأصناف الآن سبعة وهو قول مالك والشافعي في أحد قوليه .

وذهب الإمام الشافعي في قوله الآخر . إلى أن سهمهم باق لم يسقط ولا مانع من تأليفهم إن وجدوا وهو مذهب العترة ^(٢) .

الأدلة

استدل الأحناف : أولاً : بما روى أن مشركاً جاء يلتبس من عمره إلا فلم يعطه وقال : «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» .

وثانياً : بما روى أن عينة بن حصن والأقرع بن حابس جاءا إلى

(١) راجع للقرطبي ج ٢ ص ٦٩٧ .

(٢) عترة الرجل بكسر العين وسكون التاء قرابته الأدنون والمراد بهم هنا آل البيت وهم علي وفاطمة والحسن والحسين .

أبي بكر يطلبان أرضاً فكتب لهما كتاباً إلى عمر فزقه عمر وقال لهما : هذا شيء كان رسول الله يعطيكوه ليتألفكم على الإسلام . والآن فقد أعز الله الإسلام . وأغنى عنكم فإن ثبتم على الإسلام وإلا فيينا وبينكم السيف . فعادا إلى أبي بكر وشكوا إليه ذلك قائمين : أنت الخليفة أم عمر ؟ فقال أبو بكر : الأمر كما شاء عمر ولم يخالفه فكان إجماعاً على سقوط سهم المؤلف

واستدل الشافعي والعترة : بـدليل عقلي حاصله . إن المعنى الذي من أجله كان يعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو تقوية لإسلام الضعاف منهم وتثبيت قلوبهم عليه إن وجد هذا المعنى فلا مانع من إعطائهم تقوية ليقينهم واتقاء لألسنتهم والظاهر من هذه الأدلة : أن التأليف كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم معللاً بعله هي ما ذكرناها في كل نوع من الأنواع الثلاثة من تأليف بعضهم ليسلوا ودفع شر بعضهم عن الإسلام وتقرير البعض الآخر عليه فكان هذا جهاداً منه صلى الله عليه وسلم لإعلاء كلمة الله تعالى لأن الجهاد تارة باللسان وتارة بالبنان وتارة بالإحسان وكان يعطيهم بكثرة فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أعطى كلا من أبي سفيان وصفوان ، والآخرع ، وعبيدة وعباس بن مرادس مائة من الإبل - وقال صفوان ابن أمية : لقد أعطاني ما أعطاني وهو أبغض الناس إلى فما زال يعطيني حتى كان عليه الصلاة والسلام أحب الناس إلى - فإذا رأى الإمام أن في التأليف أملاً في تحقيق المصلحة التي كان يراها رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف وأعطى . يقول الشوكان : والظاهر جواز التأليف عند الحاجة . فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا . ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته بالقسر والغلب أعطاهم وأغدق عليهم من مال الزكاة جهاداً منه لهؤلاء كجهاد رسول الله مع صفوان بن أمية وأمثلة - والله أعلم .

وإليك بعد هذا الأصناف المتفق على أنها مصرف من مصارف الزكاة :

الصنف الأول والثاني الفقراء والمساكين

لا خلاف بين الفقهاء في أن هذين الصنفين مصرف من مصارف الزكاة وإنما الخلاف في التمييز بينهما . فقال بعضهم إن الفقير أسوأ حالا من المسكين وبعضهم عكس وإليك ما ذهب إليه كل منهم وما استند إليه في ذلك :-
ذهب فقهاء الأحناف إلى أن المسكين أسوأ حالا من الفقير لأن المسكين من يملك شيئا والفقير من له أدنى شيء وفسروه بأقل من نصاب - وهو قول ابن عباس وجابر وزيد ومجاهد وغيرهم من التابعين .
وذهب الإمام الشافعي : إلى أن الفقير أسوأ حالا من المسكين وهو رواية عن أبي حنيفة .

الادلة

استدل فقهاء الأحناف : أولا : بقوله تعالى : (أو مسكينا ذا متربة) ومعناه ألقى بطنه بالتراب من شدة الجوع - وقيل معناه . ألقى جلده بالتراب محتفرا جفرا يستريحها عورته لعجزه عن إزار أو ثوب يسترها به .
وثانياً : قوله تعالى : (فإطعام ستين مسكينا) خص الله المساكين بصرف الكفارة إليهم فدل هذا على أن المسكين أحوج من الفقير .

وثالثا : قوله صلى الله عليه وسلم (ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان واللقمة واللقمتان ، ولكن المسكين الذي لا يعرف ولا يفطن به فيعطى . ولا يقوم فيسأل الناس) - متفق عليه - فهذه الأدلة كلها ناطقة بأن المسكين هو من لا يملك شيئا يستر بدنه أو يسد رمقه - يقول الزيلعي ولقطة المسكين من سكن مبالغة كأنه عجز عن الحركة من الجوع فلم يبرح مكانه^(١) .

واستدل الشافعي كذلك بأدلة كثيرة منها :-

أولاً : (قوله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر)

ووجه الدلالة : هو أن الله أثبت للمساكين ملكاً وهو السفينة .

وثانياً : (بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل المسكنة . فقد روى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللهم أحيني مسكيناً وأميتني مسكيناً واحشرني في زمرة المساكين - رواه الترمذى - ، كما روى البخارى ومسلم عنه صلى الله عليه وسلم - أنه تعوذ من الفقر .

فدلالة هذا واضحة في أن الفقير لا يملك شيئاً أصلاً وأنه أسوأ حالا من المسكين وليس أدل على هذا من طلب النبي صلى الله عليه وسلم المسكنة وتعوذ من الفقر

وثالثاً : قال الإمام الشافعي : إن الفقير بمعنى مفقور وهو ما كسرت

فقد ظهره^(١) فأصبح عاجزاً لا يستطيع حراكاً

وقد ناقش الأحناف هذه الأدلة فقالوا له في الآية الكريمة (أما السفينة) إن السفينة ما كانت لهم ملكاً وإنما كانوا فيها أجراء وقيل لهم مساكين ترحموا كما يقال لمن ابتلى ببيلة إنه مسكين . أو لأنهم كانوا مقهورين بقهر الملك الذي كان يتبعهم - وكما قال الله تعالى في حق بني إسرائيل (ضربت عليهم الذلة والمسكنة) .

وقالوا للشافعي في الحديث إن إسناده ضعيف ، وحديث التعوذ من الفقر وإن كان صحيحاً إلا أن الفقر الذي تعوذ منه صلى الله عليه وسلم ليس

(١) في القاموس المحيط : الفقرة بكسر الفاء وفتحها وسكون الهمزة والفتحة بفتحها — ما انتصد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب والجمع فقر وفقر كعنب وسحاب .

فقّر المال وإنما كان فقر النفس بدليل ما صح عنه صلوات الله وسلامه عليه أنه كان يسأل ربه العفاف والغنى والمراد به غنى النفس لا كثرة الدنيا . فلا دليل فيه بعد هذه المناقشة على أن الفقير أسوأ حالا من المسكين .

وأما قول الشافعي إن الفقير بمعنى المفقور وهو مكسور فقار الظاهر فممنوع لأن الأخصش قال : الفقير مأخوذ من قولهم فقرت له فقرة من مالى أى قطعت له قطعة من مالى فيكون على هذا الفقير هو من له قطعة من المال لاتخنيه فالظاهر بعد هذه المناقشة لأدلة الإمام الشافعي رجحان مذهب الأحناف القائلين بأن المسكين أسوأ حالا من الفقير - والله أعلم بالصواب .

الصنف الثالث (العاملون عليها)

العاملون عليها : هم الذين وظفهم الإمام وعينهم لجمع الزكاة من الأغنياء فهؤلاء يأخذون أجورهم ومربياتهم من هذه الأموال التي يجمعونها ، وإن كانوا أغنياء - لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لاتحل الصدقة لغنى إلا لخسة وعد منها العامل على الزكاة ... وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم وظف عمر رضي الله عنه عاملا على الزكاة وأعطاه أجره منها .

فالعاملون عليها يستحقوا أجورهم من الزكاة وإن كانوا أغنياء بلا خلاف بين الفقهاء - إلا أنهم اختلفوا في أجورهم ومربياتهم وهل هي محددة أو غير محددة بل موكل أمرها إلى رأى الإمام ؟

فذهب الفقهاء من الأحناف إلى أنها غير محددة ولالإمام أن يعطيهم كفايتهم مدة ذهابهم وإياهم لجمع الزكاة ، وذلك لأنهم قد فرغوا أنفسهم لهذا العمل ، وكل من فرغ نفسه لعمل من أمور المسلمين يستحق على ذلك

رزقاً يكفيه بحيث لا يستغرق ما يجمعه ولا يزيد على نصفه . لأن التخصيف عين الإنصاف كما قال الكمال بن الأهمام .

وذهب الإمام الشافعي : إلى أن أجر العاملين عليها مقدر لهم جميعاً بمن الزكاة وذلك لأن الأصناف ثمانية والعاملون عليها صنف منهم فيكون حقهم ثمناً ($\frac{1}{8}$) .

وقد ناقش الإمام أبو حنيفة الشافعي فقال : إن مذهبك يتم قبل سقوط سهم المؤلفة قلوبهم أما بعد سقوطه فإذا تصنع ؟ وكيف يعطون الثمن ؟ ويمكن للإمام الشافعي أن يرد هذا بقوله : إن الذي سقط هو سهم المؤلفة قلوبهم من الكفار أما سهمهم من المسلمين فلم يسقط فصح ما قلت وهو أن الإمام يوزع عليهم الثمن .

والظاهر أن مذهب إليه الإمام الشافعي أقرب إلى الصواب وإلى مصلحة الفقراء . لأنه على رأى الأحناف يجوز للإمام أن يعطى العاملين النصف لأنه عين الأنصاف كما قالوا مع أنه بعيد عن الأنصاف لأن الباقي وهو النصف يوزع على سبعة أصناف . والله أعلم بالصواب .

الصنف الرابع المؤلفة قلوبهم

تقدم بيانه وموقف الفقهاء من سهمهم وأنه باق أو غير باق فارجع إليه إن شئت .

الصنف الخامس وفى الرقاب

الرقاب جمع رقبة وهى هنا المملوكة - ومعنى قوله تعالى : (وفى الرقاب) أى دفع الزكاة فى فك الرقاب المملوكة . إستمع إلى ترجمان القرآن عبد الله ابن عباس فى تفسيره لقول الله سبحانه وفى الرقاب (لا بأس من أن يعتق

من زكاة ماله) وتفسير القرطبي يحكى عن ابن عباس (وفى الرقاب أى فى فك الرقاب) .

وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضح لنا ويبين حين جاءه رجل يسأله (دلى يارسول الله على عمل يدخلنى الجنة . فيقول له : فك الرقة . وأعتق النسمة . قال الرجل أو ليسا سواء يارسول الله ؟ قال له الرسول صلى الله عليه وسلم : فك الرقة أن تعين فى عتقها . وعتق النسمة^(١) أن تنفرد بعتقها .

وعلى هذا يجوز للإمام أن يشتري عبداً من مال الصدقة ويعتقهم عن المسلمين .

ويكون ولاؤهم لجماعة المسلمين . والله أعلم .

الصنف السادس والغارمين

الغارم : هو من عليه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه فثقل هذا يعطيه الإمام من الزكاة لأنه باستغراق الدين لأمواله أصبح من المستحقين الثمانية المذكورين فى الآية .. كما يعتبر من الغارمين من غرم مبلغاً من المال بسبب دخوله فى إصلاح ذات البين بين قبيلتين أو أسرتين . فثقل هذا يعطى من مال الزكاة مقدار ماغرمه فى هذا السبيل لإستمع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين لنا هذا النوع من الغارمين :

(فيما روى عن قبيصة^(٢) بن مخارق الهلالي قال : تحملت حمالة^(٣) فأثبت

(١) النسمة بتشديد النون وفتح السين والميم — هى الإنسان نفسه .

(٢) قبيصة بفتح القاف وكسر الباء وفتح الصاد كما فى القاموس المحيط .

(٣) حمل يحمل من باب ضرب حمالة بفتح الحاء والميم أى كفل . والحمالة

عند العرب ما يتحملة الإنسان عن أخيه الإنسان من دية أو غرامة مالية .

(٧ — الفقه المقارن)

رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله فيها . - فقال : أقم حتى تأتينا الصدقة .
فأمر لك بها ثم قال ياقيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة . رجل
تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة
اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سداداً
من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجا من قومه
لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو قال
سداداً من عيش فما سواه من المسألة ياقيصة فسحت يأكلها صاحبها سحتاً .
رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود^(١) .

والظاهر أن الغارم بسبب الحمالة يطفى من الزكاة بقدر حمالته وإن كان
غنيا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة
وعد منها (الغارم . والغازى فى سبيل الله وللعامل عليها) .

الصنف السابع فى سبيل الله

اختلفت كلمة الفقهاء فى هذا الصنف :

فذهب من قال : إن سبيل الله هو منقطع الغزاة أى المجاهدين الفقراء ،
وهو قول أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف^(٢) .

وذهب بعضهم إلى أن سبيل الله هو الحاج المنقطع عن ماله ، وهو قول
الإمام محمد .

وذهب البعض الآخر إلى أن المراد به من يريد الحج بإعطائه من الزكاة
نفقة ذهابه للحج وإيابه منه . وسندهم فى هذا ما روى عن أم معقل

(١) نيل الأوطار للشوكانى ج ٤ ص ١٦٨ .

(٢) راجع هامش الزيلعى ج ١ ص ٢٩٨ .

الأسدية أن زوجها جعل بكراً^(١) في سبيل الله وأنها أرادت العمرة^(٢) فسألت زوجها البكر فأبى فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فأمره أن يعطيها ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة في سبيل الله - رواه أحمد .

فالظاهر أن كل هذه التفسيرات من سبيل الله فتجهز الجيش والحج والعمرة مصرف من مصارف الزكاة والله أعلم .

الصنف الثامن ابن السبيل

اختلفت كلمة الفقهاء في تفسير ابن السبيل :

فذهب علماء الأحناف إلى تفسيره بالمسافر وسمى به لثبوته في السبيل وهو الطريق فيجوز لهذا المسافر المنقطع عن وطنه وماله أن يأخذ من مال الزكاة بقدر ما يكفيه ولا يحل له أن يأخذ أكثر من كفايته - والاولى أن يستقرض إن وجد من يقرضه .

وذهب الإمام الشافعي : إلى أن ابن السبيل هو الذي يريد السفر لغير معصية ولا يمكنه الوصول إلى مقصده إلا بمعونة فيعطى من الزكاة بقدر كفايته فقط .

(١) البكر بفتح الباء وسكون الكاف الفتى من الإبل والانثى بكسر بفتح الباء وسكون الكاف أيضاً .

(٢) العمرة بضم العين وسكون الميم ، والعمرة لإحرام وطواف بالبيت وسمى ابن الصفا والمروة .

ونقل عن الإمام مالك روايتان : رواية القرطبي ورواية سخنون^(١) وكل منهما يتفق في تفسيره لابن السيل مع تفسير الأحناف إلا أن رواية القرطبي تقول : إنه لا يلزم بالاقتراض من الغير .

ورواية سخنون تقول : لا يستحق الزكاة إذا وجد من يقرضه والظاهر أن رواية القرطبي أقرب إلى الصواب في أنه لا يلزمه أن يقترض من الغير وقرض الله موجود وهو الزكاة — والله أعلم بالصواب .

تفريعات على مصارف الزكاة

التفريع الأول — هل يجوز دفع الزكاة إلى النمين^(٢) ؟

اختلف علماء الأحناف في جواز دفع الزكاة إلى الفقراء من أهل الكتاب النمين :

فذهب الإمام أبو حنيفة وصاحباؤه : إلى عدم الجواز .

وذهب زفر : إلى القول بالجواز :

استدل زفر بدليلين : أولاً : قوله تعالى (لا ينهاكم الله على الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤم وتسقطوا إليهم)^(٣) .

وجه الدلالة : أن الله لم ينهنا عن برهم والزكاة بر فلا مانع من إعطائنا إلى فقرائهم . وثانياً : (قوله تعالى : إن الصدقات للفقراء) .

ووجه الدلالة : أن الله أتى بلفظ الصدقات وجعلها للفقراء وهو عام يتناول المسلم وغيره ولا يجوز تقييده بالمسلم أو تخصيصه به إلا بدليل يساويه^(١) سخنون — بضم السين وضم النون أيضاً وسكون الحاء وهو من علماء المالكية .

(٢) الذميون أهل العقد والعهد يقول أبو عبيد الزمة الأمان في قوله صلى الله

عليه وسلم : (ويسعى بذمتهم أدناهم) .

(٣) سورة الممتحنة الآية رقم ٨

في القوة أو أقوى منه لأن التقييد حينئذ نسخ وهو لا يجوز بالدليل الظني .
واستدل الإمام وصاحباؤه : يقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه
إلى الين (إنك ستأتي قوما أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله
وأني رسول الله . فإن أطاعوك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات
في كل يوم وليلة . فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة
تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم .

ووجه الدلالة في هذا الحديث - أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذ
ابن جبل بأن يأخذ الصدقات (وهي الزكاة) من الأغنياء الذين أسلموا
واستجابوا لدعوة الإسلام ويعطيها لفقرائهم أي فقراء هؤلاء الذين أسلموا
فلو جاز إعطاؤها لفقراء أهل الكتاب الذين لم يسلموا لبين ذلك النبي صلى
الله عليه وسلم إذ أن البياب واجب عليه . فدل ذلك على عدم جواز إعطاء
الزكاة للفقراء من أهل الذمة .

وقد ناقش زفر دليل الإمام بقوله : إن حديث معاذ خبر آحاد وخبر
الآحاد لا يقوى على معارضة الآية لأنها قطعية .

ولكن الإمام أبا حنيفة رد هذه المناقشة فقال : إنه على فرض أن
الحديث ظني لأنه خبر آحاد فإن الآية أيضاً أصبحت ظنية بعد تخصيصها
بقوله تعالى (إنما فيها كم الله عن الذين قاتلوكم في الدين) ^(١) فقد أخرجت هذه
الآية من الآية الأولى المستأمن والحربي - وكل دليل عام خص منه البعض
فإنه يكون في الباقي من الأفراد ظنياً فيكون الحديث الظني على هذا
قد خصص آية مدلولها ظني وهو جائز هذا الجواب على فرض أن الحديث ظني .

لكن الحديث مشهور رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عباس فيقوى
على تخصيص الكتاب الكنديم أو نسخه .

(١) سورة الممتحنة آية رقم ٩

فالظاهر هو ماذهب إليه الامام وصاحبه من عدم جواز دفعها إلى الذي هذا وأما دفعها إلى المستامن والحربي فلا يجوز بالاتفاق .

هل يجوز دفع الصدقات غير الواجبة إلى الذي ؟

ذهب الامام ومحمد : إلى جواز دفع غير الزكاة من الصدقات إلى الذي كصدقة الفطر والكفارات وغيرها .

وذهب أبو يوسف والشافعي : إلى أنه لا يجوز مستثنين إلى حديث معاذ - وردها على فقرائهم بلا فرق بين الواجب والتطوع . وفي كتاب الميسوط نقلا عن هاشم الزيلعي د ... ودفعها إلى فقراء المسلمين أحب لأنه أبعد عن الخلاف ولأن المسلم يتقوى بها على الطاعات وعبادة الرحمن والذي يتقوى به في طاعة الشيطان .

التفريع الثاني :

الخطأ في مصارف الزكاة

صورة الخطأ - دفع المزكى زكاة ماله إلى رجل يظنه مصرفا من مصارف الزكاة فظهر أنه غني أو كافر أو دفعها في ظلمة فظهر أنه أبوه أو لابنه .

هل تسقط عن المخطيء الزكاة

ذهب الامام أبو حنيفة ومحمد : إلى أن الزكاة تسقط عنه ولايميد دفعها .

وذهب أبو يوسف : إلى أنها لا يسقط عنه ويجب عليه إعادتها .

الادلة

استدل أبو حنيفة ومحمد : بما رواه البخارى في صحيحه عن معن بن يزيد أنه قال : د كان أبى يزيد أخرج دنائير يتصدق بها فوضعها عند رجل في

المسجد فبحث فأخذتها فأتيته بها . فقال : والله ما إياك أردت نفاصته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لك مانويت يا يزيد ولك ما أخذت يامعن (١) .

وجه الدلالة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر يزيد بإعادة دفع هذه الصدقة مع ظهور خطئه فدل ذلك على أن المخطئ في دفع الزكاة لا يعيد .

واستدل أبو يوسف : بدليل عقلي هو : أن خطأ المزكي قد ظهر يبين وكل من ظهر خطؤه يبين يجب عليه الإعادة فالمخطئ في دفع الزكاة يجب عليه الإعادة .

ونظير ذلك ما إذا توسأ بماء أو صلى في ثوب ثم ظهرت نجاسة الماء ونجاسة الثوب .

وقد ناقش أبو يوسف دليل الإمام فقال : إن حديث معن يحتمل أنه في صدقة التطوع وليس في الزكاة الواجبة ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وقد رد عليه أبو حنيفة فقال : إن قول النبي صلى الله عليه وسلم لك مانويت عام يتناول الصدقة الواجبة وغير الواجبة ، ولو كان المراد بالصدقة في الحديث غير الواجبة فقط لبين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لأن البيان واجب عليه فبقى اللفظ على عمومته يشمل الواجبة وغيرها .

أما ما نظر به أبو يوسف من الصلاة في ثوب نجس والوضوء بماء نجس فإنه يمكن للإنسان أن يعرف حقيقتها فيعرف نجاسة الثوب والماء أما معرفة الشخص وهل هو مصرف من مصارف الزكاة أو لا فإنه يتعذر على المزكي الوصول إلى حقيقته فلو أمرنا المزكي المخطئ بالإعادة ربما يخطئ ثانياً

(١) معن بفتح الميم وسكون العين كما في القاموس المحيط .

وثالثاً وهكذا فيقع المزكى في الحرج بأمره بالإعادة كلما أخطأ والحرج مدفوع عن الشريعة بقوله سبحانه « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ومذهب الإمام أقرب إلى قواعد الشريعة .

التفريع الثالث :

هل يجوز دفع الزوجة زكاة مالها إلى زوجها؟

تقدم في شرح تعريف الزكاة أنه لا يجوز دفع الزوج لزوجته زكاة ماله لتبادل المنافع بينهما ولا خلاف فيه .

أما دفع الزوجة زكاة مالها إلى زوجها ففيه خلاف .

ذهب أبو يوسف ومحمد إلى الجواز وهو مذهب الشافعي : وسندهم في هذا ما روى أن زينب امرأة عبد الله بن مسعود : قالت يا رسول الله إنك أمرت بالصدقة اليوم . وكان عندي حلي فأردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه هو وولده أحق من تصدقت عليهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق ابن مسعود . زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم ؟

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى عدم الجواز مستنداً إلى ما قلناه في تعريف الزكاة من أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى من بينه وبين المزكى منافع متبادلة وفي هذه المسألة كذلك بدليل أن الزوج يصير غنياً بمال زوجته كما قال الله تعالى لنيه صلى الله عليه وسلم « ووجدك عائلاً فأغني » يقول بعض المفسرين أى بمال خديجة فإذا كان الزوج يصير غنياً بمال زوجته وهي لا تجب عليها نفقته فالمرأة تصير غنية بمال زوجها من باب أولى لأن نفقتها واجبة عليه ، وحديث الصالحين محمول على صدقة التطوع . فالظاهر ما ذهب إليه الإمام من أنه لا يجوز دفع المرأة زكاة مالها إلى زوجها كما لا يجوز دفع الزوج إليها (والله أعلم) .

حكم نقل الزكاة إلى غير بلد المزكى

نقل الزكاة إلى غير بلد المزكى جائز مع الكراهة إلا في حالتين فلا يكره نقلها :

الحالة الأولى : نقلها إلى أقربائه .

الحالة الثانية : نقلها إلى بلد أحوج من بلده .

ودليل الجواز مع الكراهة في غير هاتين الحالتين ، هو ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : خذها من أغنيائهم وردها على فقرائهم .

فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل بأن يعطى الزكاة إلى فقراء اليمن فلو جاز نقلها ليمن له ذلك .

وأما دليل الجواز في الحالتين من غير كراهة : فهو قول معاذ بن جبل لأهل اليمن : إن توفى بعرض ثياب خميس أو ليس في الصدقة مكان الذرة والشعير أهون عليكم وخير لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة . وأيضاً : إن نقلها للغريب والمحتاجين أكثر من بلده فيه صلة وزيادة دفع الحاجة .

والله أعلم بالصواب .

صدقة الفطر

معناها عند المؤمنين - معناها عند الفرعيين تاريخ
مفروعتها - وجوبها - دليل الوجوب سبب الوجوب -
حكمة المفروعية - على من تجب وعمت تجب - متى
تجب - مقدارها - تمجيل هذه الصدقة قبل وقت
وجوبها - مصرفها .

١ - معناها عند اللغويين

هي من إضافة الشيء إلى سببه أى صدقة سببها الفطر كما تقول صلاة
الظهر أى صلاة سببها وقت الظهر . وكما تسمى صدقة الفطر تسمى زكاة الفطر
وزكاة الصوم وزكاة رمضان .

ولفظ الصدقة : معناه العطية التي يراد بها المثوبة من الله سبحانه وتعالى
وسميت بذلك لأنها تظهر صدق الإنسان في طاعته - كما أن مهر المرأة يسمى
صداقا لأنه يظهر صدق الرجل في المرأة ورغبته فيها .

ولفظ الفطر : لفظ إسلامي مأخوذ من الفطرة وهي الملة السمحة
قال تعالى : د فطرة الله التي إلى فطر الناس عليها ، أى الملة السمحة التي خلق
الناس عليها .

والمراد بالفطر هنا : يومه ؛ والمعنى : صدقة يوم الفطر وهو يوم العيد .
وليس المراد الفطر الذي يكون في آخر كل يوم من رمضان . إذ لو كان
هذا الفطر مرادا لوجب علينا لإخراج صدقة الفطر عقب فطرنا من كل
يوم من رمضان ولم يقل به أحد .

٢ - معناها عند الشرعيين

هي اسم لمقدار من المال يعطى للفقير أو المسكين بطريق الصلة والعبادة ترحماً تفرج بهذا القيد الأخير وهو ترحماً ، الهبة فإنه مال يعطى صلة تسكراً لا ترحماً .

٣ - تاريخ مشروعيتها

زكاة الفطر أو صدقة الفطر شرعت في السنة الثامنة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تشرع زكاة الأموال يدل على ذلك ما روى عن ربيع (١) بن عبد الرحمن عن أبي سعيد عن أبيه عن جده قال : « فرض صوم رمضان بعد ما حولت الكعبة بشهر على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة وأمر في هذه السنة بزكاة الفطر وذلك قبل أن تفرض الزكاة في الأموال » .

٤ - وجوبها ودليله

اتفقت كلمة الفقهاء على وجوب (٢) صدقة الفطر لأدلة كثيرة منها :
أولاً : « ما أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة » .

(١) ربيع بن عزم الراء وفتح الباء وسكون الياء على وزن زبير هو ابن عبد الرحمن ابن أبي سعيد الخدري .

(٢) الأئمة الثلاثة لا يفرقون بين الواجب والفرض . والاحناف يفرقون فيقولون : إن صدقة الفطر واجبة وليست بفرض لأنها ثبتت بدليل ظني وأما الفرض فهو ما ثبت بدليل قطعي .

وثانياً : « ما أخرجه البيهقي والدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أدوا صدقة الفطر عن تموتون ، .

وجه الدلالة : أن كلاماً من لفظ أمر في الحديث الأول ولفظ أدوا في الحديث الثاني أمر من النبي صلى الله عليه وسلم وكل أمر للوجوب ما لم يوجد صارف ولا صارف فهذه الصدقة واجبة .

٥ - سبب وجوبها

سبب وجوب هذه الصدقة : هو وجود هذه الرأس التي يمونها الإنسان أي ينفق عليها ، وتكون له الولاية التامة على هذه الرأس فكلاً وجد عندك شخص يجب نفقته عليك . وتكون لك الولاية الكاملة عليه .

وجب عليك أن تخرج عنه صدقة الفطر . لتحقق سبب وجوب هذه الصدقة في هذا الشخص وهو : « رأس يمونه ويلى عليه ، . . ودليل هذا السبب : « ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم : أدوا صدقة الفطر عن تموتون ، وعلى هذا يجب على الإنسان أن يخرج صدقة الفطر عن نفسه لأنه يمونها أي ينفق عليها ويلى على نفسه . كما يجب عليه أن يخرجها عن أولاده الصغار الفقراء لأن نفقتهم واجبة عليه ولأنه يلى أمرهم .

ولا يجب عليه أن يخرجها عن أولاده الصغار الأغنياء لأنه وإن كان والياً عليهم لكن لا يجب عليه نفقتهم لغناهم فلم يكن السبب متحققاً بأكمله في حقهم . وكذلك أولاده الكبار مطلقاً سواء أكانوا أغنياء أم فقراء لأنه لا ولاية للأب عليهم في الحاليتين . وهكذا وسيأتى إن شاء الله .

٦- حكمة مشروعتها

ورد في السنة النبوية الكريمة ما يوضح لنا الحكمة البالغة من تشريع هذه الصدقة فقد روى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس قال :

« فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين . من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات^(١) رواه الدررقي وقال : -

« ليس في إسناده مجروح ، - فأى حكمة في تشريع هذه الزكاة أبلغ من أنها تطهير لنفوس الصائمين مما علق بها أثناء الصوم من فحش الكلام . وماران على صيامهم من سقطات اللسان . كما أنها إغناء للفقير والمساكين عن ذل السؤال وإراقة ماء الوجه بالطرق على الأبواب . فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أغنوم^(٢) عن الطواف في هذا اليوم ،

٧- على من تجب

تجب صدقة الفطر على كل حر . مسلم . ملك النصاب المتقدم في زكاة المال ملكاً تاماً ، والفاضل عن الحوائج الأصلية وعن الدين . فلا تجب على العبد الرقيق لأنه لا يملك شيئاً وإنما هو نفسه مال مملوك للسيد يتصرف فيه كيف يشاء ولا تجب على الكافر لأنها عبادة والكافر ليس من أهلها .

(١) نيل الاوطار ج ٤ ص ١٨٤ وقوله في الحديث طعمة بضم الطاء المهمة كذلك الطعام الذي يؤكل . والرفث : الفحش من الكلام .

(٢) أغنوم بهزة قطع مفتوحه لأنه رباعى فالأمر فيه بفتح المهملة كأعطى وأنفق

وأما ملك النصاب فلأن الصدقات لا تجب إلا على الأغنياء للفقراء ومن لا يملك نصاباً يكون فقيراً تعطى له الصدقة ولا يعطيه . فقد روى الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى ^(١) » وأبدأ بمن تقول ،

موقف غير الأحناف من ملك النصاب

أما الأئمة الثلاثة فقالوا ليس الغنى هو من يملك نصاباً وإنما الغنى « الذى تجب عليه صدقة الفطر » هو من يملك مالا فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه مستندين فى ذلك إلى ما رواه الإمام أحمد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أدوا صاعاً من قمح أو صاعاً من بر (شك من الراوى) عن كل اثنين صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى ، حر أو مملوك ، غنى أو فقير . أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما يعطى ، ووجه الدلالة فى هذا الحديث : هو أن قوله صلى الله عليه وسلم : غنى أو فقير يدل على أن الفقير يؤدى زكاة فطره كالغنى سواء بسواء وسيرد الله على الفقير أكثر مما أعطى .

وقد ناقش الأحناف هذا الحديث فقالوا : إنه حديث ضعيف بوجود النعمان بن راشد أحد رواة ، وبوجود ابن أبي صغير وهو مجهول - وعلى فرض صحة الحديث فهو لا يقوى على معارضة ما رواه الأحناف وهو : لا صدقة إلا عن ظهر غنى : فهو حديث متفق عليه وقد رواه البخارى بلفظ « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » يقول الصنعانى فى سبل السلام « وفى

(١) أكثر التفسير وعليه الأكثر أن اليد العليا يد المعطى والسفلى يد السائل والعلو هنا معنى

وفي هذا الحديث دلالة على أن أفضل الصدقة ما بقى صاحبها بعد إخراجها مستغنياً إذ معنى أفضل الصدقة : ما أبقي المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه لأن المتصدق بجميع ماله يندم غالباً ويجب إذا احتاج أنه لم يتصدق^(١) .

فاظهر بعد هذا هو ماذهب إليه الأحناف من اشتراط النصاب لأنه أقرب إلى قواعد الشريعة وهي أن المتصدق يجب أن يكون غنياً ، فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تصدقوا ، فقال رجل : يا رسول الله عندى دينار فقال له الرسول صلوات الله وسلامه عليه : تصدق به على نفسك ، فقال الرجل عندى آخر فقال له الرسول : تصدق به على ولدك . فقال عندى آخر قال : تصدق به على خادمك . قال عندى آخر قال له صلى الله عليه وسلم : أنت أبصر به ، رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم فلم يقل صلى الله عليه وسلم لهذا الرجل أنت أبصر به إلا بعد كفاية نفسه ومن يعول .

٨ - عمن تجب

يجب أن يخرج الفنى عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وعبيده للخدمة وذلك لأن سبب وجوبها مركب من أمرين كما تقدم وهما :
أولاً : رأس يعونه الإنسان وثانياً : يلى عليه .

فالأولاد الصغار الأغنياء لا يجب على أبيهم أن يخرج عنهم من ماله لأن الجزء الأول من سبب الوجوب لم يتحقق في حقهم حيث أن أباهم لا يعونهم لغناهم وإنما يخرج عنهم من مالهم لأنه يلى أمرهم .

ولا يجب على الأب أن يخرجها عن أولاده الكبار لأنه لا ولاية لأبيهم عليهم وإن كان يموئهم وينفق عليهم فلم يتحقق سبب الوجوب في حقهم كاملاً - وكذلك لا يجب على الزوج أن يخرج هذه الصدقة عن زوجته لأن ولايته عليها ليست في كل شئونها فهي ولاية ناقصة حيث لها أن تتصرف في أموالها بغير إذن زوجها . فلم يتحقق سبب وجوب هذه الزكاة كاملاً .

وقد خالفنا الإمام الشافعي : فقال بوجوب إخراج الزوج عن زوجته صدقة الفطر لأنه يموئها ويل عليها وهو مذهب الإمامين مالك وأحمد ، وسندهم هو ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الكبير والصغير والحر والعبد بمن تمونون ، رواه البخاري ومسلم .

ووجه الدلالة في هذا أن عموم قوله صلوات الله وسلامه عليه « بمن تمونون » يتناول الزوجة ، ولا يصح أن يخص إلا بدليل يساويه في القوة أو أقوى منه ولم يوجد فالظاهر هنا هو مذهب الأئمة الثلاثة في وجوب صدقة الفطر على الزوج عن زوجته - والله أعلم -

هل يخرجها السيد عن ماله

مالك السيد : أرقاء ومكاتبون^(١) ومدبرون^(٢) . والأرقاء قد يكونون للتجارة وقد يكونون للخدمة وإليك البيان .

-
- (١) المكاتب هو من أخذ عليه سيده عقداً كتابياً بمبلغ من المال أن أتى به فهو حر ومقتضى هذا العقد أن يأذن له في التجارة فهو حر يداً لارقة .
- (٢) المدبر هو من قال له سيده أنت حر بعد موتى فلا يملك المدبر نفسه إلا عند موت سيده .

فالمكاتبون : لا تجب عليه زكاة فطرهم لأنه لا يموتهم ولا يلي عليهم
حيث إن عقد الكتابة قد أطلق يدهم في التصرف لتحصيل بدل الكتابة
وتحرير رقابهم عند الوفاء

والمديرون وأمهات الأولاد : يجب أن يخرجها عنهم لأنه يموتهم
ويلى عليهم ،

وأما عبيد التجارة : فذهب الأحناف لا يخرجها عنهم ، ومذهب جمهور
الفقهاء يخرجها عنهم ، وإليك أدلة كل على مذهب إليه :

فدليل فقهاء الأحناف : هو أن عبيد التجارة تجب فيها زكاة التجارة فلو
أوجب الله فيها زكاة الفطر لكان الواجب إخراج زكاتها في الحول الواحد
وقد نهي صلوات الله وسلامه عليه عن ذلك حيث قال : « لا تثنى في الصدقة » (١)
فدل ذلك على عدم جواز إخراج الزكاة في مال واحد مرتين في السنة .

وأما دليل الجمهور : فهو عموم ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما
« فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الحر والعبد »
وما روى عن عمرو بن شعيب : « ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل
مسلم ذكر أو أنثى ؟ حر أو عبد ، صغير أو كبير »

فلم تفرق هاتان الروايتان بين عبيد التجارة وعبيد الخدمة .
ثم ناقش الجمهور دليل الأحناف فقالوا : فرق بين زكاة الفطر وزكاة
التجارة - فإن زكاة الفطر تجب على الرأس - أما زكاة التجارة - فإنها تجب
في المال . فالظاهر هنا مذهب الجمهور - والله أعلم .

(١) الثني بكسر التاء المثناة وفتح النون وهو اسم مقصور آخره ألف :
والمعنى أن إخراج الزكاة مرتين عن مال واحد لا يجوز

وأما عيد الخدمة : فالسبب متحقق فيهم وهو أن السيد يموتهم وبلى عليهم فيجب عليه لإخراجها عنهم بالاتفاق .

(٩) متى تجب

اختلاف الفقهاء في وقت وجوب هذه الصدقة .

فذهب فقهاء الأحناف : إلى أنها تجب بطلوع فجر يوم العيد وهو مذهب داود الظاهري وأبي ثور والإمام مالك في رواية أشهب عنه .

وذهب الإمام الشافعي في المشهور عنه : إلى أنها تجب بغروب شمس اليوم الأخير من رمضان وهو رواية عن مالك وقول للثوري وإسحاق .

الأدلة

استدل الإمام الشافعي ومن معه بدليلين نقليين : أولا : بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان ...

وجه الدلالة : أن الفطر من رمضان لا يكون إلا في آخر يوم من رمضان وذلك بغروب شمس اليوم الأخير منه .

وثانيا : بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في حكمة مشروعية هذه الصدقة أنها شرعت طهرة للصائمين من اللغو والرفث . وانقضاء الصوم يكون بغروب شمس اليوم الأخير من هذا الشهر كذلك .

واستدل فقهاء الأحناف ومن معهم : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون)

وجه الدلالة : أن إضافة الرسول صلى الله عليه وسلم الفطر إلى اليوم

دليل على أن الفطر المضاف هنا هو فطر الأيام لا فطر الليالي - وفطر الأيام هو الذي يبدأ بطلوع فجر اليوم الأول من شوال :

وأما فطر الليالي الذي يكون عقب غروب شمس كل يوم من أيام رمضان فهو غير مراد هنا لأنه فطر معتاد لا يجب به صدقة الفطر لإجماع وإلا لوجبت على الصائمين صدقة الفطر عقب غروب كل يوم ولم يقل به أحد . فتعين أن يكون سبب وجوب صدقة الفطر هو فطر الأيام الذي يبدأ بطلوع فجر أول يوم من شهر شوال كما تقدم .

وقد ناقش فقهاء الأحناف ما استدل به الإمام الشافعي فقالوا له : إن الإنسان لا يقال له إنه أفطر من رمضان إلا بفطر النهار في أول يوم من شوال ، أما الفطر عقب غروب شمس اليوم الأخير من هذا الشهر فلا يسمى فطراً من رمضان وإنما يسمى فطراً من صيام هذا اليوم الأخير .

كما ناقش الإمام الشافعي ومن معه : دليل فقهاء الأحناف فقال : إن حكمة مشروعية هذه الصدقة تقضى بأن يكون وقت وجوبها عقب غروب شمس اليوم الأخير ليتفرغ الفقير لصلاة العيد مع الأغنياء ويسعد في هذا اليوم كما يسعدون فيقضى هذا اليوم المبارك غنياً عن ذل السؤال بعيداً عن طارق الأبواب يقول صلوات الله عليه . أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم ، فالظاهر ما ذهب إليه الإمام الشافعي ومن معه إذ هو أخذ بالأحوط والأخذ بالأحوط في العبادات واجب ما أمكن - والله أعلم بالصوات .

ثمرة هذا الخلاف

وثمره هذا الخلاف وفائدته تظهر في مسائل كثيرة منها : -

أولاً : أسلم إنسان أو ولد عقب غروب شمس اليوم الأخيرة من رمضان وقبل طلوع فجر اليوم الأول من شوال لا تجب عليه صدقة الفطر عند فقهاء

الشافعية : وتجب عند فقهاء الأحناف لأن وقت الوجوب دخل على المسلم والمولود وهما أهل لهذه الصدقة عند الأحناف - وعند الشافعية دخل عليهما وقت وجوبها وهما ليسا بأهل لها فالمسلم قبل الغروب كان كافراً والمولود لم يكن قد ولد وهذه الصدقة لا تجب على الكافر لأنها عبادة وهو ليس أهلاً لها ولا تجب على الحمل في بطن أمه ؟

ثانياً : لو مات إنسان قبل طلوع فجر اليوم الأول من شوال وبعد غروب شمس اليوم الأخير من رمضان فقد مات قبل أن تجب عليه هذه الصدقة عند الأحناف فلا شيء عليه وعند الشافعية تجب عليه ويخرجها ورثته من ماله لأنه مات بعد دخول وقت وجوبها .

١٠ - مقدار هذه الصدقة

اختلف الفقهاء في المقدار الواجب لإخراجه في صدقة الفطر : فذهب فقهاء الأحناف إلى أن الواجب إخراجه هو نصف صاع من البر ، القمح ، أو دقيقه أو سويقه أو نصف صاع من الزبيب أيضاً . أو صاع من الشعير أو دقيقه أو سويقه أو صاع من التمر أيضاً . وذهب الإمام الشافعي إلى أن الواجب هو صاع من كل نوع بلا فرق بين بر وشعير وتمر وزبيب وهو مذهب الإمامين مالك وأحمد .

الأدلة

استدل الإمام الشافعي : بما روى عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من قح أو صاعاً من أقط ^(١) أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من دقيق ^(١) الأقط بفتح الهمزة وكسر القاف لبن غير منزوع الزيت - وقيل نوع يتخذ من مخيض القنم يطبخ ثم يترك حتى يتصل - وفي إجزائه في صدقة الفطر وعدم إجزائه خلاف الفقهاء .

ووجه الدلالة : هو أن هذا الحديث ظاهر في المقدار وأنه صاع
بلا فرق بين شعير وزبيب ولا بين تمر ودقيق - وقوله « من طعام ، يعم
كل طعام من غير فرق بين مطعوم ومطعموم .

واستدل فقهاء الأحناف : بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
بعض خطبه : « أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر
أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » .

ووجه الدلالة في هذا الحديث : أنه ظاهر في إثبات ما ذهب إليه
فقهاء الأحناف وهو التفرقة بين ما يؤخذ في هذه الصدقة من البر وبين
ما يؤخذ فيها من الشعير والحق أن كل إمام تمسك بأدلة ثبتت عنده وقويت
لديه ، لكنني أقول إن صح لي أن أقول : إن هذه الصدقة عبادة والعبادات
يجب الاحتياط فيها كلما أمكن - والاحتياط هنا في الأخذ بمذهب الإمام
الشافعي ومن معه وهو صاع مطلقاً بلا فرق بين بر وشعير أو تمر وزبيب
والله أعلم بالصواب .

١١ - حكم تعجيل أداء هذه الصدقة

قبل وقت وجوبها

اختلف الفقهاء في حكم تعجيلها قبل وقت وجوبها على مذهبين :

(١) مذهب جمهور الفقهاء من الأئمة الثلاثة . جواز التعجيل قبل
وقت الوجوب .

(٢) ومذهب مالك وربيعة - عدم جواز التعجيل وهو مذهب
داود وحكي عن الحسن بن زياد .

الأدلة

استدل الجمهور : بما رواه البخارى عن ابن عمر أنهم كانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين .

ووجه الدلالة : أن قول ابن عمر : وكانوا يعطون ، يعنى الصحابة فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم دليل على موافقة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لأن الصحابة لا يعملون عملاً فى حياة صلوات الله وسلامه عليه . مخالفاً للدين .

واستدل الإمام مالك : بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تؤدى زكاة قبل حلول الحول) وقد ناقش الجمهور هذا الحديث بأنه وارد فى زكاة المال وليس فى صدقة الفطر بدليل أن صدقة الفطر لا يشترط فى نصابها حولان الحول عند من يشترط النصاب ، حتى لو ملك الفقير النصاب قبل طلوع فجر اليوم الأول من شوال وجبت عليه هذه الصدقة .

فالحق - والله أعلم به - أن ما ذهب إليه الجمهور من جواز التعجيل يتفق مع حكمة التشريع وهى إغناء الفقير عن ذل السؤال . والطواف على الأبواب فى هذا اليوم الذى جملة الله فرصة المرح وهدوء البال رراحة الضمير . فإذا أخذ هذه الصدقة قبل العيد بيوم أو يومين لا شك يشهد كما يسعد الناس ويشعر بهجة العيد كما يشعرون ويشاركون فيما ينعمون به من سرور وحبور .

١٢ - مصارف هذه الصدقة

صدقة الفطر أو زكاة الفطر مصارفها هى مصارف زكاة المال المتقدمة والله أعلم :

والى هنا نكون قد انتهينا من جميع مباحث الزكاة ونتقل بعدها بحسنة الله إلى مباحث كتاب الإيمان . والله المستعان .

كتاب الإيمان

- (١) معناها عند اللغويين (٢) معناها عند الشرعيين
(٣) مقروعتها (٤) شروطها (٥) سببها (٦) ركنها
(٨) حكمها (٨) الإيمان بالله وأنواعها وحكم كل نوع
(٩) الإيمان بغير الله وأنواعها وحكم كل نوع .

١ — معناها عند اللغويين : الإيمان جمع يمين واليمين لفظ مؤنث وهو مشترك بين كل من القوة واليد اليمينية والقسم : يقول الله تعالى : لأخذنا منه باليمين : أى بالقوة . ويقول الشاعر :

رأيت عرابة الأوسى يسمو إلى الخيرات منقطع القرين
إذا ماراة رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمين^(١)

أى تلقاها بالقوة أو باليد اليمينية لأن لها فضلاً على اليسرى .
وسميت اليمين يميناً لأن العرب كانوا إذا تحالفوا ضرب كل منهم يمينه على يمين صاحبه .

٢ — ومعناها عند الشرعيين : هى عقد قوى به عزم الحالف على فعل شيء أو تركه ومعنى ذلك أن الحالف تقوى باليمين عزمته على ترك ما يضره .
وتحصيل ما ينفعه : فمثلاً لو سولت للإنسان نفسه أن يشرب الخمر لما فيها من لذة فشربها ثم ناه عقله عن شربها لما تبين له فيها من ضرر فعزم على تركها ترجيحاً لجانب العقل فإنه يقوى عزمته باليمين وإرادته بالحلف على ترك شربها — وإنما كانت اليمين مقوية للعزيمة لأن العاقل هو أول من

(١) قائل هذين البيتين قيل هو الشماخ وقيل الخطيئة . وعرابة بفتح العين والراء : لاسم لرجل من الأوس . فقد روى أن الشماخ خرج قاصداً المدينة فلقبه هراة فسأله عن سبب مقدمه المدينة فقال : أمتار لاهلى فأجرل العطاء . فقال فيه هذا الشعر .

يقدر اليمين بالله تعالى وأول من يخشى على نفسه عاقبة الخنث فيها ؛ وكذلك . لو حلف على تحصيل شيء ينفعه كأن يقول والله لأصلن رحي أو لأستذكرن دروسي فإن عزمته تقوى بهذه اليمين على صلة الرحم واستذكار الدروس . وهذه التقوية كما تتحقق بالله تعالى تتحقق بتعليق الطلاق أو العتاق على الشرط ^(١) .

٣ - مشرعيتها : هذه اليمين نطق بمشروعيتها كتاب الله وسنة نبيه في غير موضع فقد أمر الله تعالى نبيه بها في قوله سبحانه « قل إني وربي إنه لحق ، وبقول جل شأنه لإخباراً عن إخوة يوسف وقالوا تالله فتناً تذكر يوسف ، ويقسم جل وعز لنبيه فيقول : « تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك » . وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أقدم « ليغزون قريشاً » .

كما صح ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب ^(٢) وعمر يحلف بأبيه فناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان خالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ^(٣) . متفق عليه ، وكما ثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة فقد ثبت كذلك بإجماع الصحابة فقد ضح أنهم كانوا يقسمون في زمن رسول الله ولم ينكر عليهم أحد . وإجماعهم حجة باتفاق .

(١) تعليق الطلاق والعتاق على الشرط هو النوع الثاني من الايمان كما سيأتي إن شاء الله .

(٢) الركب بتشديد الراء المفتوحة ، هو ركبان الإبل وقيل والخيول أيضاً وهو اسم جمع أو جمع وهو من العشرة فصاعداً .

(٣) يصمت على وزن يسكت فهو من باب قتل يقتل وسكت يسكت والحديث في سبل السلام ج ٤ ص ١٤٨

٤ - شروطها

لا تنعقد اليمين إلا إذا توافرت فيها الشرط الآتية :
الشرط الأول : أن يكون الخالف عاقلاً بالغاً :

فلا تنعقد يمين الصبي والمجنون وذلك لأن اليمين لإيجاب والتزام وهما ليسا من أهل الإيجاب أو الإلتزام :

الشرط الثاني : أن يكون مسلماً - فلا تنعقد يمين الكافر عند فقهاء الحنفية . وتنعقد عند فقهاء الشافعية . فلو أن كافراً حلف ثم أسلم فحنث وجبت عليه كفارة اليمين عند الشافعية ^(١) ولا تجب عليه عند الحنفية .

وسند الشافعية هو أن الكافر أهل اليمين بالله تعالى بدليل أنه يستحلف به سبحانه في الخصومات والدعاوى ، ويصح لإبلاؤه من امرأته وهو أن يقول لها : « والله لا أقربك أربعة أشهر » - وهو أهل للطلاق والعناق فيكون أهلاً لليمين بالله تعالى .

وسند الأحناف : هو أن اليمين تعقد لتعظيم الله والكفر إهانة واستخفاف بالله فلا يكون أهلاً لتعظيمه سبحانه فلا تنعقد اليمين من الكافر لهذا . وليس أهلاً كذلك للكفارة لأن الكفارة عبادة لا تتأدى إلا بالنية والكافر ليس أهلاً لها .

ثم ناقشوا الشافعية فقالوا لهم : إن استحلف الكافر في الدعاوى والخصومات . ليس لأن يمينه تنعقد وإنما لقصد إيقاعه في التحرج من الكذب فيمتنع عنها والمسلم والكافر في هذا سواء .

وأما صحة إبلائه من امرأته فهو في حق وقوع الطلاق إن بر في يمينه ولم يقربها في الأربعة أشهر - وأما إن حنث بأن قربها في الأربعة أشهر

(١) وكفارته بالمال فقط عند الشافعية ولا تجوز بالصيام لأنها عبادة والكافر ليس أهلاً باتفاق .

حكم الإيلاء وجوب الكفارة وهي لاتصح من الكافر لأنها عبادة كما تقدم .
وأما صحة الطلاق والعتاق من الكافر فلأنهما حق العبد وليس فيهما حق
الله فالظاهر بعد هذه المناقشة وجحان مذهب الأحناف في اشتراط الإسلام
لانعقاد اليمين .

الشرط الثالث : أن يكون المحلوف عليه متصور الوجود في المستقبل
عند أبي حنيفة ومحمد وزفر خلافاً لأبي يوسف . فلو حلف ليشربن الماء
الذى فى الكوز ولا ماء فيه . لاتنعقد عندهم لعدم وجود الشرط وهو تصور
وجود المحلوف عليه فى المستقبل وتنعقد عند أبي يوسف لوجود الشرط
وهو الإضافة إلى أمر فى المستقبل . ويحتمل فى الحال وتجب عليه الكفارة .
وجه قول أبي يوسف : إن الخالف قد جعل شرب الماء شرطاً لعدم
الحث ، ولم يوجد الشرط فيوجد الحث .

وجه قولهم : إن اليمين تنعقد للبر لأن البر هو المقصود الأصلى من
اليمين حيث إن الخالف يقصد بيمينه تحقيق البر والوفاء بما عهد وإنجاز
ما وعد فلم يكن فى انعقاد اليمين فائدة .

الشرط الرابع : أن تكون صيغة اليمين خالية من الاستثناء الموصول
بها فلا تنعقد إن اتصل بها الاستثناء كأن تقول : والله لأسافرن اليوم إن
شاء الله - وتنعقد إن لم يتصل بها الاستثناء بأن قال والله لأسافرن اليوم
ثم بعد مدة قال إن شاء الله أو انشغل بكلام آخر ثم قال إن شاء الله
أو يأذن الله أو خلعت صيغة اليمين من الاستثناء . كان يقول والله لأسافرن
اليوم فقط ومن الاستثناء . إلا أن يشاء الله أو يأذن الله أو أن أراد الله
أو أعانى الله وسبب عدم انعقادها عند اتصال المشيئة أو الإرادة هو أن
العبد لا يمكنه معرفة وقت إرادة الله أو مشيئته .

« هل يشترط قصد الخالف لانعقاد اليمين ،

إختلف الشافعية والحنفية في اشتراط القصد لانعقاد اليمين :

فذهب الشافعية : إلى أن قصد الخالف شرط لانعقاد يمينه .

وذهب الحنفية : إلى أنه ليس بشرط .

استند الشافعية : إلى ماورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(ثلاث جدهن جد وهزلهن جد . الطلاق والنكاح والعتاق)

ووجه الدلالة : أن تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم هذه الثلاثة بالذكر

دليل على نفي الحكم عما عداها - وبما عداها اليمين فلا يستوى فيه الجد والهزل . فيشترط في انعقاد القصد بناء على هذا .

واستند فقهاء الحنفية : إلى قوله تعالى : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم

ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته إلى قوله سبحانه ذلك كفارة لإيمانكم إذا حلقتن)

ووجه الدلالة لهم في الآية : أن الآية الكريمة قد أوجبت الكفارة

في اليمين مطلقاً قاصداً أو غير قاصد فقوله تعالى فيها ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتن قاصدين وغير قاصدين فلا يشترط لانعقاد اليمين القصد بناء على هذا أيضاً :

ثم ناقشوا الشافعية في دليلهم فقالوا لهم : إن الحديث قد ورد عن النبي

صلى الله عليه وسلم بلفظ ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح الطلاق واليمين . فهذه الرواية واضحة في عدم اشتراط القصد - واستدل لكم بالحديث قائم على أن تخصيص الثلاثة بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداها وهذا مذهبكم أما على مذهبنا فإن ما عداها مسكوت عنه إلى أن يرد دليل وقد ورد

وهو حديثنا الطلاق والنكاح واليمين (١)

هل ينعقد يمين المسكره والهازل والناسي ؟

وقد انبنى على هذه الخلافية المتقدمة القول بانعقاد يمين المسكره والهازل وعدم انعقاده .

فمن ذهب إلى اشتراط القصد وهم الشافعية قالوا لا يقع يمين المسكره والهازل والناسي والمخطئ .

ومن ذهب إلى عدم اشتراط القصد وهم الحنفية قالوا بانعقاد اليمين من هؤلاء .
وسند الشافعية هنا أولاً : ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
(رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)

وثانياً : ما رواه الدارقطني عن واثلة بن الأسقع وأبي أمامة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليس على مقهور يمين) والمقهور هو المسكره .
ووجه الدلالة : أن الحديث الأول صريح في الدلالة على عدم انعقاد يمين المسكره والناسي والمخطئ .

والحديث الثاني صريح في عدم انعقاد يمين المقهور الذي هو المسكره .
وسند الحنفية : ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث جدهن جد وهزلهن جد ، الطلاق والنكاح واليمين ،
ووجه الدلالة : أن هذا الحديث قد سوى بين الجد والهزل في اليمين .
فينعقد يمين الهازل كما ينعقد يمين الجاد .

(١) ويمكن أن نقول : إن الروايات قد تعدد بتعدد من سأل النبي صلى الله عليه وسلم . فمن سألته عن الطلاق والعناق والنكاح أجابه بها ومن سألته عن الرجعة جاء في جوابه والرجعة ومن سألته عن اليمين جاء ، في جوابه واليمين وهكذا .

ثم ناقشوا ما استدل به الشافعية فقالوا لهم في الحديث الأول : إن الإجماع قد قام على أن المؤاخذة المرفوعة هنا هي المؤاخذة الأخروية لا الدنيوية .

وقالوا لهم في الحديث الثاني : إنه ضعيف جداً بشهادة صاحب تنقيح التحقيق حيث قال : إنه حديث منكر بل موضوع . وفيه جماعة لا يجوز الاحتجاج بهم ؛

فالظاهر بعده هذه المناقشة ، هو مذهب إليه الأحناف من انعقاده بين المكروه والمأزول كانعقاد طلاقه وعتاقه ورجعته ، فلهذا يمين كما أن الحلف بالله يمين فالواجب أن الهزل يؤثر في الجميع - والله أعلم بالصواب -

٥ - سبب اليمين

أما سبب اليمين : فهو إرادة الخالف أن يحقق ما قصده من فعل شيء أو تركه فمن أراد أن يحقق لنفسه سفراً طيباً أقدم على اليمين أو أراد أن يترك أكل شيء أو شربه أقدم على اليمين .

٦ - ركن اليمين^(١)

وركن اليمين هو الصيغة المخصوصة التي وضعها الشرع ليقوى الخالف بها عزمته ويشدها لإرادته ، وسيأتى بيان ركن كل نوع عند الكلام على أنواع اليمين إن شاء الله .

(١) ركن الشيء جزؤه الداخل في حقيقته . فالركوع والسجود والقيام والقراءة أركان للصلاة لأن كل واحد منها جزء من حقيقتها ولا تتحقق الصلاة إلا بها .. واليمين لا يتحقق إلا بالصيغ الموضوعة لذلك .

٧- حكم اليمين

وأما حكم اليمين فهو ما يترتب على وجودها من وجوب البر إذا عقدت على فعل طاعة أو ترك معصية ، ووجوب الحنث إذا عقدت على فعل معصية أو ترك واجب . وسيأتى إن شاء الله تفصيل ذلك عند الكلام على حكم اليمين المنعقدة .

أنواع الأيمان

الأيمان نوعان : (١) يمين بالله تعالى (٢) يمين بغير الله تعالى . وكل نوع يتنوع إلى ثلاثة أنواع :

فأنواع اليمين بالله : (١) غموس (٢) ولغو (٣) ومنعقدة .

وأنواع اليمين بغير الله : (١) يمين معلق على شرط (٢) ويمين غير معلق على شرط . والمعلق على الشرط نوعان :

(١) معلق على شرط جزاؤه قربة وطاعة لله .

(ب) د د د جزاؤه ليس بقربة أو طاعة .

واليك بيان كل نوع من هذه الأنواع تفصيلاً ، وما يتعلق به من أحكام :

النوع الأول

اليمين بالله تعالى

(١) ركنها (٢) أنواعها (٣) حكم كل نوع

١ - ركن هذه اليمين

والكلام على هذا الركن يتناول نوعين من أسماء الله تعالى :
(١) أسماء مختصة به لا يسمى بها غيره سبحانه .

(ب) وأسماء غير مختصة به يسمى بها الله وغيره من مخلوقاته .

فثال النوع الأول : لفظ الجلالة « الله » والرحمن ورب السماء والأرض ،
ورب العرش ومالك يوم الدين ، والذي لا إله إلا هو . والأول الذي
ليس قبله شيء . والآخر الذي ليس بعده شيء .

وحكم هذا النوع : أن اليمين تنعقد به مطلقاً نوى الخالف به اليمين
أو لم ينو ذكرت معه حروف القسم أو لم تذكر . وحروف القسم هي :
الباء والواو والتاء تقول والله ، الله وتالله ، الرحمن ، والرحمن ، رب السماء
ورب السماء ، ومن حروف القسم أيضاً اللام ومعناها الباء كما في قوله تعالى
« آمنتم له قبل أن أذن لكم » والمعنى آمنتم به ^(١) .

ومثال النوع الثاني : الحى والمؤمن والكريم والعليم والحليم والقادر .
والقدوس ، السلام وغيرها .

وحكم هذا النوع : إنه يعتبر فيه نية الخالف والعرف فإن أراد اليمين
كان يمينا وإن لم يرد فليس يمين .

حكم انعقاد اليمين بأقسام وأحلف فقط

اتفق الفقهاء على أن اليمين ينعقد بهذه الأفعال من غير أن يتصل بها
اسم من أسماء الله تعالى المتقدمة . فلو قال : أحلف أو أحلف بالله أو أقسم
أو أقسم بالله لأسافرن مثلاً فهو يمين يجب الوفاء به بالسفر وإلا فهو حانث
وعليه الكفارة .

وكذلك ينعقد بلفظ أشهد أو أشهد أو أشهد بالله . وذلك لأن هذه الألفاظ مستعملة في الحلف وهي للحال حقيقة وتستعمل في الاستقبال مجازاً بقرينة فجعل حالها في الحال .

والشهادة يمين يقول الله تعالى : « قالوا نشهد إنك لرسول الله ، ثم قال : اتخذوا أيمانهم جنة » ، والحلف بالله هو المشروع وبغيره محظور فيصرف إلى الحلف بالله .

٢ - أنواعها

أنواع اليمين بالله تعالى كما تقدم ثلاثة :

(١) غموس (٢) ولغو (٣) منعقدة

النوع الأول - الغموس

(١) معناها عند اللغويين (٢) معناها عند الشرعيين (٣) حكمها

(١) معناها عند اللغو : غموس بفتح الغين المعجمة وضم الميم آخره مهملة وهي على وزن فعول بمعنى فاعل ويقال لها اليمين الزور واليمين الفاجرة - وسميت غموساً كما قال صاحب النهاية : لأنها تغمس صاحبها في النار .

(٢) ومعناها عند الشرعيين : عرفها جمهور الفقهاء . بأنها الحلف على فعل شيء أو تركه في الماضي أو الحال مع قصد الكذب فيه .

فقال الحلف على الفعل في الماضي : أن تقول ، والله لم أشرب الدخان منذ تركته . وأنت على يقين من أنك شربته .

ومثال الحلف على الفعل في الحال : والله إن هذا القادم علينا لخالد وأنت على يقين من أنه محمد مثلاً .

وبعض الفقهاء قد عرفها بأنها اليمين الكاذبة قصداً في الحال أو الماضي -
ولا فرق بين التعريفين إلا أن هذا مجمل والأول مفصل .

٣ - حكمها : اتفق الفقهاء على أن حكمها وجوب الكفارة فيها واختلفوا
في نوع هذه الكفارة .

فذهب فقهاء الأحناف : إلى أن كفارتها هي التوبة والاستغفار فقط
وهو مذهب كل من الإمامين مالك وأحمد .

وذهب الإمام الشافعي : إلى أن كفارتها بالمال أولاً وبالصيام ثانياً
كما بينها الله في قوله : ولا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم
بما عقدتم الإيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون
أهلكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، .

وقد استند الإمام الشافعي إلى قوله تعالى : ولا يؤاخذكم الله باللغو في
أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ، .

ووجه الدلالة فيها : هو أن الله سبحانه قد نفى المؤاخذة عن اليمين اللغو
وأثبتها لما كسبته قلوبنا ، واليمين الغموس مما كسبته القلوب فؤاخذتنا
عليها ثابتة بأحد أمرين : إما بالاثم ^(١) وإما بالكفارة بالمال أو الصيام
كما سيأتي في اليمين المنعقدة فكانت هذه الآية مجملة في المؤاخذة والمجمل
لا نعمل به إلا إذا فسروا فسر الله سبحانه بقوله تعالى : ولا يؤاخذكم الله
باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته إطعام عشرة
مساكين من أوسط ما تطعمون أهلكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم

(١) الاثم هو الذنب وعقوبته أخروية والكفارة عقوبة دنيوية .

يحد فصيام ثلاثة أيام . ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ، واليمين الغموس
يمين معقودة لأن اسم العقد يتناول عقد القلب وهو العزم والقصد وقد وجد
بقوله عز وجل في آخر هذه الآية الكريمة : « ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ،
أي غموساً ومعقودة وأما اللغو فقد بينته في أول الآية .

وهنا في قوله تعالى : إذا حلفتم دليل على أن المراد اليمين الغموس أيضاً
وهو تعليق الكفارة بالحلف أما اليمين المنعقدة فكفارته متعلقة بالحنث .
وأما سند الأحناف ومن معهم : فهو الكتاب الكريم والسنة النبوية
الشريفة . والمعقول .

أما الكتاب : فقوله تعالى : « إن الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمناً
قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم
القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم » .

وأما السنة : فهي ما رواه البخاري في صحيحه من حديث ابن عمر رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الكبائر الإشراك بالله وعقوق
والدين وقتل النفس ، واليمين الغموس » .

٢ - وما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي أمامة قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقطع بها
مال امرئ مسلم حرم الله عليه الجنة وأدخله النار - وفي الصحيحين : لقي
الله وهو عليه غضبان .

ووجه الدلالة من هذه النصوص : هو أنها متفقة على أن عقوبة اليمين
الفاجرة أو الغموس عقوبة أخروية ، ففي الآية : أن من يشترى بهد الله
وإيمانه ثمناً قليلاً لا حظ له ولا نصيب في ثواب الآخرة . ولا ينظر الله
إليهم ولا يكلمهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم - وفي السنة : أن من يحلف

غموسا فهو والمشرک سواء ، والجنة محرمة عليه وسيخلد في النار وعليه غضب الله .

فلو كان في الغموس عقوبة دنيوية بالكفارة المالية والصيام كما قال الإمام الشافعي لبيها النبي صلى الله عليه وسلم إذ البيان واجب عليه لكنه لم يبين فدل ذلك على أن عقوبة الغموس أخرية لا دنيوية .

وأما المعقول : فقالوا : إن اليمين الغموس كبيرة محزنة وكل ما هو كبيرة محزنة لا يصح أن تكون سببا لما هو عبادة . وهي الكفارة . فاليمين الغموس بناء على ذلك لا كفارة فيها كما يقول الإمام الشافعي .

والدليل على كون الغموس كبيرة هو قول النبي صلى الله عليه وسلم (خمس من الكبائر وعد منها الغموس) - وأما الدليل على أن كل كبيرة لا يصح أن تكون علة وسببا للعبادة التي هي هنا الكفارة . فهو ما قرره علماء الأصول من أن سبب العبادة .

لا بد أن يكون مباحا - ومن المسلم به أن الكفارة عبادة بدليل أنها لا تتأدى إلا بالنية وتتأدى بالصوم .

ثم ناقش الأحناف الإمام الشافعي فيما استدل به . فقالوا له في الآية إن المراد باليمين التي كسبتها القلوب هي اليمين المنعقدة التي هي الحلف على فعل شيء في المستقبل أو تركه - كما سيأتي - بدليل قراءة عبد الله بن مسعود في قوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان . إلى قوله تعالى في آخر الآية . . . ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتكم . وحشتم^(١) واحفظوا أيمانكم ، فهذه القراءة (وحشتم) دليل

(١) حش بقفتح الحاء وكسر الثون والحذ ، في اليمين الحلف فيه وعدم الوفاء بما حلف عليه .

على أن المراد هو اليمين المعقودة هنا لأن الحنث لا يتصور إلا في اليمين المعقودة .

وأيضاً قوله تعالى في هذه الآية : « واحفظوا أيمانكم دليل على ما ذهبنا إليه لأن حفظ الأيمان يكون بالبر ^(١) فيها والوفاء بها . وهذا يتصور في المستقبل لا في الماضي .

فالحنث - والله أعلم به - أن ما ذهب إليه الأحناف وهو أن الغموس لا كفارة فيها بالمال وإنما بالتوبة والاستغفار . خصوصاً وأن بعض الروايات قد صرحت بأنه لا كفارة فيها - فقد روى عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما قالا : كنا نعد اليمين الغموس من الكبائر التي لا كفارة فيها .

فقولها كنا نعد لإشارته إلى جميع فقهاء الصحابة فيكون إجماعاً منهم وهو حجة بالاتفاق - ولعل سند هذا الإجماع هو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خمس من الكبائر لا كفارة فيهن وذكر منها اليمين الغموس ، والله أعلم بالصواب .

الثاني اليمين اللغو : معناها عند اللغويين والشرعيين - وحكمها .

معناها عند اللغويين : يقال : لغأ يلغو على وزن عدا يعدو . واللغو اسم لكل شيء لا يفيد ومعنى لغأ أى قال باطلا يقول الله تعالى : « لا يسمعون فيها لغواً ، أى لا يسمع أهل الجنة باطلاً من كل ما لا فائدة فيه وسميت لغواً لهذا لأنه لا اعتبار بها .

ومعناها عند الشرعيين : قد تعدد تفسيراتهم لها :

(١) يقال فلان بر في يمينه أى صدق بمعنى أنه وفى بما حلف عليه وبر بفتح الباء والاسم منه بر بكسر الباء .

ففسرها بعض فقهاء الأحناف بأنها اليمين الكاذبة خط أو غلطاً في الماضي أو في الحال في النفي أو في الإثبات .

ومثالها : والله ما كتبت خالداً ظناً منه أنه ما كتبه والواقع أنه كتبه وكأن يقول : والله إن هذا المقبل علينا لمحمد ظناً منه أنه محمد فإذا به عمر .

وفسرها البعض الآخر منهم : بأنها الحلف على أمر ماض أو حال يظنه كما قال وهو بخلافه والتفسيران متفقان على أنه لا قصد للحال فيهما فلا فرق بينهما في المعنى .

وقد فسرها الإمام الشافعي : بأنها اليمين التي لا يقصدها الحالف ومثل لها بما يجري على ألسنة الناس من غير قصد كقولهم لا والله ، وبلى والله ، وهو رواية عن محمد بن الحسن الشيباني من الحنفية وتليذ أبي حنيفة .

وسند الإمام الشافعي في هذا : ١ — ماروى عن عطاء رضى الله عنه أنه سئل عن اليمين اللغو فقال : قالت عائشة رضى الله عنها : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « هو كلام الرجل في بيته لا والله وبلى والله » .

٢ — قول الله سبحانه : لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ،

ووجه الدلالة : أن الله تعالى قد قابل في الآية الكريمة بين اليمين اللغو واليمين المعقودة فدل ذلك على أنهما متغايران فالمعقودة هي المقصودة بالقلب واللغو هي الباطلة التي لا فائدة فيها .

وفسرها الشعبي ومسروق بتفسير يبعد كل البعد عن التفسيرات السابقة : فقالا : اللغو هو الحلف على فعل معصية . فيتركها لاغياً يمينه : ومثالها : أن يقول : والله لاقتل فلاناً ، أو لا أبر والذى أو لا أصل رحي

وفسروا ، اللغو ، في الآية الكريمة بأنه الاثم والذنب الذي ارتكبه الحالف بحلفه بالله على فعل المعصية ، إذا نقض يمينه وحنث نفسه فيها . فإن الله لا يؤاخذكم على تخنيث نفسه بترك المعصية - وقد ساعد على هذا التفسير ماورد في سبب نزول هذه الآية - من أن الرجل كان يحلف أن لا يصنع معروفا وأن لا يبر والديه ، وأن لا يصل رحمه ، وأن لا يصلح بين الناس . فإذا أمره أهل الخير ببر والديه وبإصلاح ذات البين وصلة الرحم قال : إني حلفت على ذلك . فأنزل الله هذه الآية : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم » .

والمعنى : لا يؤاخذكم الله على الاثم الذي ارتكبتموه بسبب حلفكم على فعل المعصية إن حنثتم أنفسكم ، وإنما يؤاخذكم على البر فيها بارتكاب المعصية لأنها حينئذ أصبحت مما كسبته قلوبكم يقول جل شأنه : « ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » .

حكمها : لا كفارة فيها لا بالتوبة ولا بالاستغفار ولا بالأطعام والكسوة والهيام بلا خلاف بيننا وبين الإمام الشافعي لأن نفي المؤاخذه في قوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو » يدل على أنه لا شيء فيها - وقال بعض فقهاء الأحناف إنه يرجو أن لا يؤاخذ الله بها صاحبه . فعلق المؤاخذه على الرجاء بسبب وجود الاختلاف في تفسيرها . لجواز أن يكون فيها مؤاخذه على رأى من قال بذلك ، هذا حكمها عند جمهور الفقهاء .

أما حكمها عند مسروق والشعبي ومن معهم : ففهم من أوجب فيها الكفارة لقوله تعالى في الآية « فكفارته إلى قوله سبحانه . ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ، أى حلفتم وحنثتم - ومنهم من لم يوجب الكفارة فيها أصلا .

الثالث اليمين المنعقدة :

معناها - حكمها

١ - معناها : هي الحلف على فعل شيء أو تركه في المستقبل .

فمثال فعل الشيء في المستقبل : أن يقول الإنسان والله لأحجن هذا العام ومثال ترك الفعل في المستقبل : أن يقول الإنسان والله لا أشرب الشاي أو الدخان وقيد المستقبل في التعريف دل عليه قوله تعالى في الآية الكريمة « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان » . فقد قال المفسرون : إن المراد به اليمين في المستقبل بدليل ما في آخر الآية من قوله سبحانه « واحفظوا أيمانكم » والأمر بالحفظ لا يتصور إلا في المستقبل .

٢ - حكمها

حكم هذه اليمين يختلف باختلاف صفة الفعل المحلوف عليه :

فإن كان المحلوف عليه طاعة يجب فعلها أو معصية يجب تركها فحكم اليمين .

١ - وجوب البر بفعل الطاعة وترك المعصية كأن يقول والله لأصوم شهر رمضان أو لأحجن هذا العام - أو أن يقول والله لا أقتل فلاناً أو لا أعق والدی يجب عليه أن يبر بفعل الحج وهو طاعة ويترك القتل وعقوق الوالدين وهما معصية .

وسند هذا الحكم ماورد من قول النبي صلى الله عليه وسلم « من حلف أن يطيع الله فليطعه » فإن لم يبر في يمينه هذه فقد أثم ووجبت عليه الكفارة .

وإن كان المحلوف عليه معصية يحرم فعلها كأن يقول : والله لأشربن الخمر أو لأزني .

أو كان المحلوف عليه طاعة يحرم تركها كأن يقول : والله لا أصلي الظهر أو لا أصوم رمضان .

٢ - فحكما : وجوب الحنث في الحال وعليه كفارة يمين . كما يجب عليه أن يتوب ويستغفر حيث إنه قد ارتكب ذنباً بالحلف على المعصية وهذا هو مذهب الجمهور من الفقهاء

وسندهم ١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : من حلف أن يعصى الله فلا يعصه . وترك عصيان الله بتحنيث نفسه في الحال والكفارة بالمال أو بالصيام .

٢ - وقالوا أيضاً : إن عقد هذه اليمين معصية وكل عقد هو معصية يجب على عاقده تكفيره بالتوبة والاستغفار في الحال . كسائر الجنائيات التي لا كفارة بالمال فيها .

وإن كان المحلوف عليه فعلاً يندب تركه . كأن يقول : والله لا أصلي نافلة أو لا أصوم تطوعاً .

٣ - فالأفضل للحالف أن يحنث في يمينه بصلاة النافلة وصوم التطوع ويكفر عن يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير واليكفر عن يمينه .

وإن كان المحلوف عليه فعلاً مباحاً يجوز تركه ويجوز فعله . كأن يقول : والله لا أكل هذا الخبز أو لا أشرب هذا الشراب أو لأسافر في هذا اليوم .

٤ - فالأفضل أن يبر في يمينه : يترك أكل هذا الخبز وشرب هذا الشراب ، وفعل السفر لقوله تعالى : في آخر آية الكفارة : واحفظوا أيمانكم ، وحفظ اليمين صيانتها عن الحنث والوفاء بها .

كفارة اليمين المنعقدة

١ - معنى الكفارة - مشروعتها ودليل
المشروعية، سببها - كيفيتها وموقف الفقهاء منها

١ - معنى الكفارة لغة : مأخوذة من الكفر وهو الستر وهي على وزن
فعالة ، ومن هذا المعنى سمي الليل كافراً أى ساتراً - وسعى الزارع كافراً أى
ساتراً لأنه يستر البذر في الأرض .

ويقول الشاعر : في ليلة كفر النجوم غمامها - أى سترها ، والإضافة
إلى اليمين في قولنا كفارة اليمين إضافة إلى الشرط مجازاً عند فقهاء الأحناف
وإضافة إلى السبب عند الإمام الشافعي فاليمين سبب في الكفارة عنده وسيأتي
الكلام على هذا إن شاء الله .

ومعناها شرعاً : هي ستر الذنب الحاصل بسبب الخنث في اليمين بطريق
مخصوص بينه الله تعالى في قوله سبحانه : لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته : إطعام عشرة مساكين من
أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ،

٢ - مشروعتها ودليلها : شرعها الله سبحانه بهذه الآية الكريمة
المتقدمة وبأحاديث كثيرة صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم : منها : ما روى
عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من حلف
على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه واليفعل الذي هو خير)
رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه .

وعن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا أحلف

على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحملتها ، وفي لفظ :
ألا كفرت عن يميني وفعلت الذي هو خير وفي لفظ آخر إلا أتيت الذي
هو خير وكفرت عن يميني - متفق عليه - (١)

فهذان الحديثان يدلان على مشروعية الكفارة ووجوبها بقوله صلوات
الله وسلامه عليه : فليكفر في الحديث الأول . وأنه ما حلف يميناً ورأى
غيرها خيراً إلا كفر في الحديث الثاني .

٣ - سبب وجوبها

ذهب فقهاء الأحناف إلى أن سبب وجوب الكفارة هو الحنث وعدم
الوفاء باليمين .

وذهب الإمام الشافعي : إلى أن سبب وجوبها هو اليمين وعلى هذا يجوز
تقديم الكفارة على الحنث عنده لأنه أداها بعد السبب وهو اليمين .
وعند فقهاء الأحناف لا يجوز لأن السبب هو الحنث لا اليمين
ولا يجوز تقديم المسبب وهو الكفارة على السبب وهو الحنث ولكل من
الفريقين أدلته .

فأدلة الإمام الشافعي :

أولاً : ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين
فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ألبت الذي هو خير ، .
ووجه الدلالة فيه : هو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الخائف
بالتكفير أولاً قبل الحنث ' حيث قد عطف بـ ثم فقال ثم ألبت بالذي هو
خير و ثم للترتيب مع التراخي .

فلو كان الحنث هو السبب ما أمرنا صلوات الله وسلامه عليه بتقديم الكفارة عليه فالسبب على هذا هو اليمين .

وثانياً : أن الكفارة أضيفت لليمين في قوله تعالى ذلك كفارة أيمانكم ، وقوله سبحانه فكفارته ، أى كفارة اليمين ، وقوله في الحديث : « فليكفر عن يمينه » .

والإضافة علامة السببية . فلو كان الحنث هو سبب الكفارة لأضافها إلى الحنث فقال : كفارة الحنث — وكذلك نجد أهل اللغة والعرف يقولون كفارة اليمين ولا يقولون كفارة الحنث فثبت من هذا أن اليمين هو السبب وأما الحنث فهو شرط وتقديم الشيء على شرطه بعد وجود سببه ثابت شرعاً كما جاز تقديم الزكاة على الحول بعد وجود سببها وهو ملك النصاب^(١)

وأما أدلة الأحناف : فهي أن الكفارة شرعت لستر الذنب واليمين ليست بذنب وكيف تكون ذنباً والأنبياء والمرسلون قد أقسموا فهذا إبراهيم عليه السلام يحلف مخاطباً قومه « تالله لا كيدن أضامكم » ، ويأمر الله نبيه محمداً صلوات الله وسلامه عليه بالقسم لقومه فيقول له « قل لى وربى إنه لحق » ، ويقول سبحانه مرشداً أيوب عليه السلام إلى البر في يمينه حتى لا يحنث : « وخذ يدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث — فلو كانت اليمين ذنباً ما أقدم عليها الأنبياء لأنهم معصومون .

(١) جواز تقديم الكفارة على الحنث مطلقاً سواء أكانت الكفارة بالمال أم بالصيام مذهب الشافعى فى القديم أما مذهبه الجديد فلا يجوز تقديم الكفارة بالصوم على الحنث لأن العبادة البدنية لا يجوز تقديمها على وقتها حيث إن تقديم الواجب بعد السبب قبل الوجوب لم يعرف شرعاً إلا فى المالية كالزكاة فيجب الاقتصاد عليه .

ثم ناقشوا الإمام الشافعي فيما استدل به : فقالوا له : إن الحديث وإن كان فيه العطف بـ (ثم) فليكن (ثم) بالذي هو خير (و بـ ثم للترتيب مع التراخي فأفاد أن الكفارة عقب اليمين وقبل الحنث - إلا أنا نقول له إن الروايات التي فيها العطف بالواو كثيرة وصحيحة .

فقد روى في الصحيحين (١) من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكنف عن يمينك وأت الذي هو خير » .

وفي مسلم من حديث أبي هريرة « فليكنف عن يمينه واليفعل الذي هو خير » وغير ذلك كثير من روايات العطف بالواو يقول النكاح بن الهمام (٢) : وليس في شيء من الروايات المعتبرة لفظ « ثم » ، إلا وهو مقابل بروايات كثيرة بالواو . . . ثم يقول بعد ذلك بقليل : وقد شذت رواية (ثم) لمخالفتها روايات الصحيحين والسنن والمسائيد فصدق عليها تعريف المنكر (٣) في علم الحديث .

وقالوا للإمام الشافعي في استدلاله على السببية بالإضافة إلى اليمين . إن بالإضافة هنا ليست للوجوب وحدها بل مع إرادة الحنث كإضافة الزكاة إلى الفطر وإلى الصيام وإضافة الدم إلى الحج ، وليس واحد من هذه هو السبب ، فإن سبب زكاة الفطر رأس يمينه وبلى عليه وسبب الدم الجنابة . على أن الأحناف لو سلموا للإمام الشافعي بأن اليمين سبب في الكفارة . فإن الحنث شرط لوجوب الكفارة من غير شك والمشروط لا يتقدم على شرطه .

(١) الصحيحان هما البخاري ومسلم .

(٢) ج ٤ ص ٢١

(٣) المنكر بضم الميم وسكون الواو وفتح الكاف هو الحديث الذي خالف المحافظ فيه الأكثر بما هم أولى منه بالحفظ والإتقان - فلا يعمل بهذه الرواية .

كما لا يجوز تقديم الصلاة على الطهارة ولا النكاح على الشهود .
فالظاهر بعد هذه المناقشة هو ما ذهب إليه الأحناف من أن سبب
الكفارة هو الخنث « والله أعلم بالصواب » .

٤ - كيفية تنفيذ الكفارة وموقف الفقهاء منه

هذه الكيفية قد صورها لنا القرآن الكريم بقوله تعالى « لا يؤخذكم
الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام
عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة .
فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم » .
فهذه الآية الكريمة قد أوجبت على من يكفر واحداً من ثلاثة حيث
قد جاء العطف فيها بأو التي تفيد التخيير . وهذه الثلاثة هي :

(١) إطعام عشرة مساكين (٢) كسوتهم .

(٣) تحرير رابة .

ثم أوضحنا أنه لا يجوز التكفير بالصيام إلا إذا عجز الحائض عن هذه
الثلاثة .

ولذلك بيان هذه الكيفية تفصيلاً :

الواجب الأول : إطعام عشرة مساكين وهذا يتحقق بواحد من أمرين :
(١) بتملك كل مسكين من العشرة نصف صاع من بر (قح) أو دقيقه
أو سويقه - أو صاعاً من شعير أو تمر أو ذرة .

روى هذا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قال : كفارة اليمين :
صاع من تمر أو شعير أو نصفه من بر كما روى عن علي بن أبي طالب مثله .
(ب) بأن يغدى كل واحد منهم ويعشيه غداء وعشاء مشبعين .

روى عن مجاهد قال : « كل كفارة في القرآن نصف صاع من بر لكل مسكين ، ولو غداهم وعشاهم غداء وعشاء مشبعين ^(١) أجزأه لأن المعتبر هو دفع حاجة الفقير في اليوم »

وقد روى عن أبي حنيفة : أنه لو قدم بين يدي عشرة مساكين أربعة أرغفة أو ثلاثة فشبّعوا أجزأه ، وإن لم تبلغ الأرغفة إلا صاعاً أو نصف صاع .

ولم يشترط الفقهاء أن يكون مع الخبز إدام إن كان من دقيق القمح . وإن كان الخبز من الشعير فلا يجزئ . إلا إذا كان معه إدام .

الواجب الثاني : كسوة عشرة مساكين ، وللفقهاء في الكسوة مذاهب مختلفة .

فذهب أبي حنيفة وأبي يوسف : هو أن أقل ما يجزئ : ثوب يستر عامة بدن المسكين .

ومذهب محمد بن الحسن الشيباني : هو أن أقل ما يجزئ : ثوب تجوز فيه الصلاة فيحوز عنده على هذا أن يعطى لكل مسكين سروالاً . إن كان رجلاً وإن كان امرأة . فلا بد من ثوب ساتر لجميع بدنهما كما في الصلاة . والسروال يستر عورة الرجل ما بين السرة إلى متبى الركبة وتجوز صلاته به يقول الإمام محمد : « ولأن الرجل بالسروال يعد لباساً شرعاً وعرفاً » .

ويقول الطحاوي من فقهاء الأحناف : لا بد لتمام كسوة المرأة من خمار مع الثوب الساتر لأن صلاتها لا تنصح بدون خمار .

(١) يقول مجاهد لا بد من أن يكون العشرة كباراً فلو كان فيهم (فطيم) أى صغير انتهت مدة رضاعه لا يجوز لأنه لا يأكل كما يأكل الكبار .

وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما : إنه لا يجزىء فى الكسوة أقل من ثلاثة أثواب قيص ومترز ورداء .

وروى عن أبى موسى الأشعرى أنه يكفى ثوبان .

والظاهر هو ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة من أن أقل ما يجزىء هو ثوب واحد ساتر لعامة بدن المسكين رجلاً كان أو امرأة . يقول السكال بن الهمام : إن كل ما ثبت اسم المكتسب للباسه وينتفى اسم العريان عنه يجزىء وما لا فلا .

الواجب الثالث : تحرير رقبة يعنى إعتاقها وتخليصها من قيد الرق يجزىء فى كفارة اليمين . ولما كانت الرقبة فى الآية الكريمة مطلقه لم تقيد بكونها مؤمنة أو غيرها ذكرراً أو أنثى : قال الفقهاء تجزىء المسلمة والكافرة والذكر والأنثى . والصغيرة والكبيرة . على السواء إلا أنهم اشترطوا لإجزائها شرطين :

الشرط الأول : أن تكون كاملة الرق فلا تجزىء ناقصته كالمدبر وأم الولد فإن رقبتهما ناقص حيث إن المدبر بالتدبير قد اكتسب بعض الحرية لأنه سيكون حراً عقب موت سيده وأم الولد باعتراف سيدها بالولد أصبحت حرة يقول رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، حررها ولدها ، وهى لا تباع ولا توهب ولا تورث . يستمتع بها سيدها ما دام حياً فإذا مات فهى حرة ، والمدبر كذلك لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من ثلث التركة بعد الموت .

وكذلك لا تجزىء الرقبة المسكينة التى أدت جانباً من بدل الكتابة وبقي عليها جانب .

الشرط الثاني : أن لا تكون فائتة جنس منفعتها . فالعمياء لا تجزى لفوات جنس الإبصار وتجزى العوراء لوجود جنس البصر بعين واحدة . كما لا تجزى مقطوعة الرجلين لفوات جنس التمتع والمشى وتجزى العرجاء لعدم فوات الجنس ووجوده برجل واحدة .

التكفير بالصيام

اتفق الفقهاء من الحنفية والشافعية على أن شرط التكفير بالصيام هو عدم القدرة على التكفير بالمال - واختلفوا في الوقت المعتبر في ثبوت العجز عن التكفير بالمال هل هو وقت الحنث أو وقت لإرادة التكفير ؟ -
فذهب الشافعية : إلى أن الوقت المعتبر في ثبوت العجز هو وقت الحنث .
وذهب الحنفية : إلى أنه وقت لإرادة التكفير .

وثمره هذا الخلاف تتجلى وتظهر فيمن كان غنياً وقت الحنث ثم افتقر عند لإرادة التكفير . فعند الشافعية لا يجوز له التكفير بالصيام لأن التكفير وجب عليه وقت الحنث وكان غنياً - وعند الحنفية يجوز له التكفير بالصيام لأن التكفير وجب عليه عند إرادته وكان فقيراً إذ ذاك ولو كان العكس يعني كان غنياً عند لإرادة التكفير وفقيراً عند الحنث يجوز بالصيام عند الشافعية . ولا يجوز به عند الحنفية .

استدل الشافعية : بدليل عقلي حاصله : إن العبد إذا وجبت عليه جنابة وقبل تنفيذها أعتقه سيده فإنه يقام عليه حد الأرقاء لأحد الأحرار لأن المعتبر هو وقت وجوب الحد وقد كان فيه عبداً .

واستدل الحنفية فقالوا : إن الصوم بدل عن التكفير بالمال فيعتبر فيه وقت الأداء لا رقت الوجوب - ونظير ذلك : التيمم للصلاة فإنه بدل عن

فإنه بدل عن الماء . ولا يجب التيمم عند العجز عن استعمال الماء وإنما يجب عند إرادة الصلاة فالشرط في الحالين العجز عن الأصل . فالصلاة بالتيمم شرطها العجز عن استعمال الماء والتكفير بالصيام شرطه العجز عن الإطعام والكسوة والعنق ، والأصل في هذا قول الله عز وجل : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتن . .)^(١) .

وقوله سبحانه : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً . .)^(٢)

ووجه الدلالة : أن الفاء في قوله : فمن لم يجد فصيام : دالة على الترتيب مع التعقيب فقد رتب التفكير بالصيام على العجز عما قبله . وكذلك الفاء في قوله . فتيمموا فلا يجب التيمم إلا إذا ثبت العجز عن استعمال الماء وأراد الإنسان الصلاة بالفعل . فلا يجب التفكير بالصيام إلا إذا عجز الحائض عن الإطعام والكسوة والعنق وأراد الصيام فالظاهر مذهب إليه فقهاء الحنفية لقوة ما استندوا إليه - والله أعلم بالصواب .

اشتراط التتابع في صيام الكفارة

اختلفت كلمة الفقهاء في تتابع الصيام في هذه الكفارة . فذهب كل من الإمامين مالك والشافعي إلى أن التتابع في صيام هذه الأيام الثلاثة ليس بشرط . مستندين في ذلك إلى قوله تعالى : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

(١) الآية ٨٩ من سورة المائدة

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة

ووجه الدلالة لهم على ذلك : أن الآية الكريمة مطلقة عن شرط التتابع ولا يجوز تقييد النص المطلق إلا بنص آخر يساويه في القوة أو أقوى منه ولم يوجد .

وذهب فقهاء الحنفية : إلى أن التتابع شرط في صيام هذه الأيام الثلاثة مستندين في ذلك إلى قراءة عبد الله بن مسعود وقراءة أبي بن كعب (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) . وهما قراءتان مشهورتان لا تقل كل قراءة منهما في القوة عن الأحاديث المشهورة التي يجوز تقييد مطلق الكتاب بها فالظاهر أن القول باشتراط التتابع أنسب إلى الكفارة لكل حالف يحث في يمينه ولا يفي بالعقد الذي بينه وبين ربه فالمناسب هنا التشديد لا التخفيف وفي اشتراط التتابع تشديد . ولهذا نجد المخالفين للحنفية يستحبون التتابع . والله أعلم بالصواب .

وإلى هنا نكون قد أنهينا الكلام عن القسم الأول من الإيمان وهو اليقين بالله نسأل الله أن يوفقنا إلى إتمام القسم الثاني منها وهو الإيمان بغير الله تعالى إنه سبحانه نعم الموفق والمعين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

4
Bibliotheca Alexandrina



0579595